

ملک - فرست شود
۷۵۲۲

۹۴۹۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: سینه سبزین از تاجیک

مؤلف: ۷۵۲۲

موضوع: ۱۳۴۵

شماره دفتر: ۲۵۶۴۹۷

۱۳۴۵



بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30

پارسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۲۵۱۴

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: سینه سبزین از شیخ

مؤلف: ...

موضوع: ...

۷۵۲۳

۱۳۴۴

۲۹۶۴۹۷

شماره قفسه

۹۹۹۵

۷۵۲۳

[illegible][illegible]

وذلك انما اشار به الى ان الالفاظ في بعض النسخ قد غلبت على بعضها
فيما لا ينبغي ان يكون كذلك بعد العلم ان الالفاظ في النسخ قد غلبت
لانها في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
يقال من قولهم لا بد من قولهم في بعض النسخ قد غلبت على بعضها
عند تقدير القول في الجواب قوله والعرف الاسم لفظا او تقديره على وجه الكثرة
المستوفى بعد ما في قوله فاما ان كان من المقربين فوجهه في بعض النسخ
واخره من جهة اللفظ في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
اقامه الامم انما هو ان لا يرد من جهة اللفظ في بعض النسخ قد غلبت على بعضها
المراد ان الالفاظ في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
بما لا بد الفاء فكما انها في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
مقامها كنها في الترميم لعلها في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
لان اللفظ في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
الجواب فالجواب في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
والجواب في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
الاسم في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
فلزم الفاء ايضا لفظا في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
تعلق باللفظ في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
الضمير في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
براسطة مستوفى في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
الادعاء في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
وترايبها في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
على نحو ما في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
واما ذكره في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
سندنا في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ

المرتب انما كان في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
الاسم في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
لفظ في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
الوجه الذي يتوقف بان لا يخلط في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
المسند في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
الضمير في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
مطابقة في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
صفه في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
او حوالا في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
اللفظ في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
موضع في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
واضاف في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
فيها في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
في التمام في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
الاسم في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
ويؤيد في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
الاسم في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
تتبع في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
جعل في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
اشبه في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
الاسم في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
لواء في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ
في بعض النسخ قد غلبت على بعضها في بعض النسخ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

الف

[illegible][illegible]

النهاية

نظ
قصص

التفصيل

[illegible]

في الاعم ويطرأ لها فيما اذا كان منها عدم فزعموا بغيرها وكذا لان بطول
احد الجوزين لا يتغير لانهم واما كما هو او احدهما الجوزين فيلزم انهم نقطتا مركز
وجوه الهم فزعموا بالبين او غيرهما ما يوجب وقوع الصبر فير بطولها فيكون
نازلا بطولها كما كان في الحقيقة الاعم الجوزين السبعة في الحقيقة الاعم لا يتغير لانها
البلل للادل البطول فلو كانا اذا وجوه الهم فزعموا بالبين فان كانا في مركز
الحصن ترازوا عند القوة فالحكم في الجوز السبعة فاذ لم يكن الاكبر ولا المساواة
بطول الجوز السبعة في الحقيقة الاعم في تغييره ليعجز عنها فزعموا مطلقا وكذا الجوز
السبعة منها لا يتغير بالبين والحق في الجوز فانه قوله نصب على الطرف لا يوجب
يجوز ان يكون من مصدر سمي فان السبعة في قوله كاطراف كما فصل سمي بغيرها
ان اطلق لفظة كاتسيلة اما ما في الحقيقة الاعم من الصدق لا يثبت في الجوز
السبعة في قوله او الفرض ان شئ الحق في طرفه في ان احدهما في ذلك هو
في غاية القصص كما في الجوز السبعة او اربعة اطراف في قوله في الطرف في ان
السبعة ترازوا في انهم في ذلك هو الطرف الاطراف ما يوجب قوله
لا يجوز في الطرف الا على ان لا يكون في الشئ نهاية في الجوز او اربعة اطراف
السبعة في انهم في ذلك هو الطرف الاطراف في انهم في ذلك هو الطرف
يوجب في انهم في ذلك هو الطرف الاطراف في انهم في ذلك هو الطرف
ولا يتغير في قوله الا في ذلك هو الطرف الاطراف في انهم في ذلك هو الطرف
المساواة في قوله الا في ذلك هو الطرف الاطراف في انهم في ذلك هو الطرف
فمنه كما هو في ذلك هو الطرف الاطراف في انهم في ذلك هو الطرف
في قوله في ذلك هو الطرف الاطراف في انهم في ذلك هو الطرف
الا في ذلك هو الطرف الاطراف في انهم في ذلك هو الطرف
قوله ان كان جميع المواضع في ذلك هو الطرف الاطراف في انهم في ذلك هو الطرف
من قوله في ذلك هو الطرف الاطراف في انهم في ذلك هو الطرف
كما انها في ذلك هو الطرف الاطراف في انهم في ذلك هو الطرف

[illegible]

[illegible]

احمد الامام

[illegible]

فكشفت له الامور و اعطاه سبوح قوام من
ان الخلق قد يقسمون على ان يفتادوا ولا يها
٢٥

۱۰۰

[illegible]

[illegible]

الفصل الثاني

قوله ولما اختلف اعترض عليه بان دلالة اللفظ على لزوم وقوعه دلالة على لزوم
ولما بان ان المراد عدم التفاضل في ذلك ان الزام على الإطلاق وان كان لغو
واسط كما هو الواقع المحقق في عموم ادراك المحل بحدوده الموضوع التفاضل
الاشتمال على الجوانب لا بالذات والتفاوت بين دلالة اللفظ على لزوم ودلالة
اللفظ على لزوم لا زعم في غير الشئ ولا اعتدله بهذا التفاوت كما لا يخفى في حق
ج باعتبار التفاوت بحسب دلالات التضمن قوله لم يشرع اعتقاد المحل بل
المحقق في نهج المنهج بل يدرك ان الاعتقاد يستلزم بالذات ما ثبت له على ان
تعلق الاعتقاد به كمال ثابتة التضمن بالوجود باللفظ قوله وعوام من بعض المراد
كان ان يدرك من غير الاعتقاد واستدراكه بحدوده الموضوع لا بد من وقوعه في بعض المراد
جميع من العلم او العوام فقط قوله هذا المفهوم انه من غير ان يطرأ في الموضوع
المكان لا بد من وقوعه في بعض ادوية اشارة الى ان بعض اللفظ في اللفظ القاطبة
قوله لا يثبت بالضرورة انما لا يخفى ان الذي يقتضيه جميع الظروف التي لا
لا يكتفي بعض الظروف لذلك كالمحقق عدم ان الدلالة في بعض هذه امور لا يكون
تأمل في ذلك من جهة اخرى في اشياء العلم بالمرض انما هو لفظه وهو ما لا يشك
والصحيح في الموضوع والتفاد الدلالة باللفظ بل لم افعل التفاوت في الظهور
بالمرض لا بد من التفاوت والاشتمال كما لا يخفى قوله اذا اقم مقام كل لفظ
في تمام الحديث قوله فالمراد ان التوقف في بيان العلم بالدلالة لا بد من
حصول العلم بالعللة فالاول ان قول المراد الاقل في الموضوع بلفظ الشر
الدلالة على ان بعض المدركات واضحة العلاقة على الوسط والبعض الآخر كسر
قوله فيمنع ثمانية المفهوم في ان الكلمة دلالة الزام لان مجالها انما يقتضي
العلم بالمراد بالمراد والمفهوم منها التبع والتبعية قوله في ذلك لا يخفى
ان يخرج اخذ في دلالة اللفظ التي في قوله بالمراد بل العلم من هذا المراد
يخبر دلالة اللفظ في ذلك المعنى هو من جهة واحدة في وقوعه في العلم في بعض
والبيان لا يقتضي ان اللفظ في ذلك اللفظ على وجه واحد في وقوعه في العلم في بعض

او ختمها بالعلم كالحكمة الطاهرة والافانرا او ختمها بالادراك كالحكمة العاشقة
 ولما هو في نفسه كالحكمة في الاشياء والافانرا او ختمها بالادراك كالحكمة العاشقة
 ولا شيء على جواز او ختمها بالادراك كالحكمة العاشقة
 على الجسم او ختمها بالادراك كالحكمة العاشقة
 قول كذا المراد بها ان العلم لا يتصور الا في الاشياء كذا في الحقيقة
 على صفة مختلفة لا يتصور الا في الاشياء كذا في الحقيقة
 بينهما ويراقد ما في شرح القصة كذا في الحقيقة
 الميزان لا يتصور الا في الاشياء كذا في الحقيقة
 لا يفرق بين العلم كذا في الحقيقة
 اشياء كذا في الحقيقة
 المقصود كذا في الحقيقة
 لا التكلف كذا في الحقيقة
 تعاطف كذا في الحقيقة
 على الاستعارة كذا في الحقيقة
 فاما في الحقيقة كذا في الحقيقة
 سابع ان العلم كذا في الحقيقة
 على كذا في الحقيقة
 الثالثة وصف العلم كذا في الحقيقة
 والفرق كذا في الحقيقة
 فاما كذا في الحقيقة
 ايضا كذا في الحقيقة
 سادس كذا في الحقيقة
 لتعاطف كذا في الحقيقة
 اتمام كذا في الحقيقة

المقصود

منه

اخره كذا في الحقيقة
 كذا في الحقيقة
 لا يفرق بين العلم كذا في الحقيقة
 على ان العلم كذا في الحقيقة
 فاما كذا في الحقيقة
 فاما كذا في الحقيقة
 المقصود كذا في الحقيقة
 لا التكلف كذا في الحقيقة
 تعاطف كذا في الحقيقة
 على الاستعارة كذا في الحقيقة
 فاما في الحقيقة كذا في الحقيقة
 سابع ان العلم كذا في الحقيقة
 على كذا في الحقيقة
 الثالثة وصف العلم كذا في الحقيقة
 والفرق كذا في الحقيقة
 فاما كذا في الحقيقة
 ايضا كذا في الحقيقة
 سادس كذا في الحقيقة
 لتعاطف كذا في الحقيقة
 اتمام كذا في الحقيقة

اشارة الى المقصود بل قد يخرج قوله ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 قوله وانما يظهر لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 اذا خرج من موقعا وعليه انما يقول ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 مع ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 قوله لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 من اجل ان لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 بان الشبهة بان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 ويظهر من هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 مع ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 ويظهر من هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 انما ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 الى ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 وجه الظاهر ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 في الموارد التي لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 الجواز الرابع ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 القوة بالنسبة الى حكم المصلحة المحذورة من هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 الحكم الموضوع حقيقة في هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 قوله وصف احوال صورته ايراد بالوصف الاول واللفظ الذي هو المصلحة المحذورة
 وانما هو فيها لان اللفظ كوصف بالصفة المصلحة وبالوصف الثاني ان كان هذا القول
 استناد لفظ المصلحة الاول الى المصلحة المحذورة الا في قوله في هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 يضاف الى المصلحة والارجح ان الحكم في هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 المصلحة المحذورة من هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 الجواز الذي هو قوله في هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 كقوله لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله

فصل في بيان حقيقة
 الجواز والاستثناء
 العقلية

البيان ان قوله لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 كقوله لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 اليوم ومن هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 قوله لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 ولما كان من هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 على استثناء اللفظ المشبه المشبه حقيقة قوله وانما هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 ويظهر من هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 مثل الجواز انما هو حقيقة لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 يثبت ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 الاستثناء بان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 على الاستثناء لان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 التمييز حقيقة لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 اقول ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 المشابهة وانما ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 انما قد يثبت في نفسه بطلان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 وهذا كقوله لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 يجوز ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 يعود الى ان هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 انما هو كقوله لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 كقوله لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 الصحيح وانما وجه الاستثناء بان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 في قوله لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 انما هو من هذا القول لا يثبت ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله
 الميزة ونظمت الى ان هذا القول لا يثبت ان اردو غرض من قوله

تتم الكفاية

ایضاً

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

[illegible][illegible]

محل
١٣
سدا محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد لمن خلق الانسان على البياض وشكر لمن اعطاه بواب المعاد
البيانات وصلواته على نبيك المبعوث بالهداية المنقوت باجمع
اللسان والدم مصابح العرفان ومفاتيح الفرقان **قوله** محمد
الحق الاصل في ربنا الله حذف حرف النداء عوض عن الميم والياء
وعلى **قوله** على ما اعطينا ومنها في المجرى على معنى لام التعليل
من قيل **قوله** تعالى وتكبر والله على ما هديكم اي هدايتكم
وكلمه ما اما موصولة او موصوفة والعائد المفعول محذوف
شيء الذي اعطيتناه او على شيء الذي اعطيتناه وعلى شيء اعطيتناه
واما مصدرية ومع لا اختيار اي اعطيتك اياها وكلمه من على الاقوال
يحمل التبيين والتبعض وعلى الاخير بتبعية لا غير والتعريف
جمع سابقه وفي الناصبة الواو والياء جمع بالغرض في التعامل
الكافية والحكم جمع حكيم كالنوع جمع نعمة والحكمة هي العلم بالاشياء
كما في قول الجوزي ما يفتقر قال ابن سينا في الحكمة العلمانية للحكم
راست كفا درشت كردار وفي المراد الشريعة الحق وذكروا
الحكم بعد عموم النعم تنبيه على جلاله شانه وبناله مكانه قال تعالى
ومن يوق الحكمة فقد اوقى ذنبا كثيرا ونصل اي ندعو ولا يتوهم
ان على التصريح لان هذه الحكمة مخصوص بلفظ النعم والهداية انما
الى مفعولها الثاني بنفسها في معنى الاتصال وان عذبة اليك
او اللام فعناها اراء الطريق والعرب اسم جنس للعربي كالعربي
وكان المراد بالجمع هنا ما سوى العرب ويحتمل ان يكون الاكفاء

عجا

بها لكونها العدة من بني النوع والافالهداية النبوية لمختصها
قال الله تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين **قوله** على وجه
اكثر واتم اما متعلق بالهداية وبالسبوة او بالصلوة او بالحق وهذا
على سبيل منع الخلط ان يحتمل المتعلق بالاشئين او الثلثة او
الاربعة على الشان **قوله** لان المديح الفضائل في المزايا الغيرة للنعمة
والخواصل في المزايا المتعدية فان في نفس المزايا لا يتعدى
وتعدية الا ان يشترك اجيب بان لا نعم ان نفس الفواصل لا
فانها في العطايا والنعم لا الانعام والاعطاء ولا شك في
تعديتها من المنعم الى المنعم عليه ولو سلم ان نفس الفواصل
لا يتعدى اي لا ينقل من موصوفها فيقول المراد بالمزايا المتعدية
الصفات الجيدة الفعلية اي التي شانه ابرار اشرف القدر
كالعفو واتصال النفع والاعطاء فانها انما يتعدى الى الغير
بمعنى ان الغير يتأثر من نفس تلك المصفة بخلاف الصفات
الذاتية كالعلم وجوب الوجود والحسن واعتدال القامة
وبالجمل ليس المراد بالمتعدية الانتقال بل التاثير **قوله** ان
عظيم السؤال في الصحاح السؤال العطاء وكذا التاثير **قوله** اما
لا يجوز حوله وفي بعض النسخ حوصه وفي الصحاح الطائر في
حول الماء وحوصه يجوز حوصا وحوصة اي دائر حاصلة النكت
الا على ان في اتيان الحمد على الشكر اشارة الى ان الحمد وتعالى شانه
جامع بين جلال الحال وجرايل النوال او انه تعالى لما كان مقاما
للجنين كان الاسباب مقام شانه الاتيان بما لا يخفى من شانه
فقدبر واعتبر الوجهين في نظايرها **قوله** واندر بلفظ الحمد
لو اريد المجازة على لفظ الحديث لوجب الاتيان بالحمد لله بدك
محدثك لاننا نقول انما عدل عندنا سيجي من افادة الاستمرار الحمد
هذا مع ان الرواية في الحديث مختلفة فقديروى هكذا المبيد

والمراد بالهداية النبوية
التي هي الهداية الى الله
والنبي صلى الله عليه وسلم
والهداية الى الصراط المستقيم
والهداية الى الجنة
والهداية الى النجاة
والهداية الى السعادة
والهداية الى الخلق
والهداية الى العباد
والهداية الى المخلوقين
والهداية الى الملائكة
والهداية الى الرسل
والهداية الى الانبياء
والهداية الى المرسلين
والهداية الى الصالحين
والهداية الى الساجدين
والهداية الى الخاشعين
والهداية الى المتقين
والهداية الى المؤمنين
والهداية الى الناصقين
والهداية الى العارفين
والهداية الى السالكين
والهداية الى الصابرين
والهداية الى الصبرين
والهداية الى الصبرين
والهداية الى الصبرين

مقصود

فيه بحمد الله وهذا يدل على انه لا يتعلق غرض بخصوص صفة الحمد لكن
 لما انفقت التعاريف في لفظ الحمد كان الاولى لها فلفة على الفة
 المسترك **قوله** اجزم بالذال المح في الص جزم الرجل بالكثرة ما
 صار اجزم وهو المقطوع اليد وفي الحديث من تعلم القرآن ثم نسيه
 لقي الله سبحانه وهو اجزم وقديري بالزاد من الجوز وهو القطع
 قال في الصخر من الشئ قطعته ويمكن ان يوجد اشار الحمد على
 الشكر بانه لما كان اقوى افراد الشكر واظهرها دالة على انشا
 المنعم بالمال ما هو باللسان ولهذا قال الحمد رأس ما شكر الله
 عبد الرحمن اختار الحمد تيمنا على هذا المعنى وبانه لما كان ما
 انعم الله عليه من تاليف هذا الكتاب نعمة من مقولة القول **قوله** وعلى
 ناسب مقابلة للشكر من هذا القليل وهو الحمد **قوله** وعلى
 المدح عطف على قوله على الشكر اي اثر الحمد على المدح نعم
 ما لا اختيار للمدح فيه الا علم ان التخصيص بالاختيار في
 الحمد والتعميم في المدح محتمل ان يكون باعتبار مدلول اليا على
 المحمود به والمدح به ويحتمل ان يكون باعتبار مدح مدح
 اعنى المحمود عليه والمدح به عليه وقد ذهب الى كل بعض من
 اخرون تخصيصها بالاختيار وحكموا بترادفها واما الترادف
 على جهة التعميم في الحمد ايضا فلم يذهب اليه من يوثق به وقد
 يفرق بين الحمد والمدح بالعموم والخصوص بوجوده انما يبق
 الحمد لا يكون لاللفاظ على المختار بخلاف المدح او يقال الحمد يخص
 بذوى العلم بخلاف المدح او يقال الحمد يخص بالمدح بخلاف المدح
 كما سبق له المحشى او يقال الحمد لا يكون الا على جيل اختياري
 لا بمعنى ان يكون المحمود عليه نفسه مما فيه اختيار بل بمعنى
 ان يكون صاحب مختارا ولو غر هذه الوجوه متعارفة من جهة
 في المال وبالجملة لو بنى الامر على نفي فوج اختيار الحمد ما

نسيه

الشكر

المدح

افادة المحشى من الوجوه وان يتر على الترادف فوجدنا انما
 هو موافقة الكتاب والسند دون سائر الوجوه ويمكن ان يقال
 مع القول بالترادف انه اثر الحمد لكونه نصا في كون المحمود
 تعالى اختيارا او صل احسانه بخلاف المدح فانه يحتمل
 ان يثبت التسامع عن الترادف الى العموم المشهور
قوله ويكون بعد الاجابات قيل القول بان الحمد يكون بعد
 الاحسان لا قبله بنا في القول بانه شاء باللسان على قصد ^{الخط}
 سواء تعلق بالنعمة او بغيرها اقول كان مراده ان الحمد ^{بالله}
 في مقابلة الاحسان لا بعد الاحسان بخلاف المدح فانه
 قد يكون الباعث عليه احسانا واصله او يتوقع حصولها و
 هذا لا يقتضي ان لا يقع الحمد الا بازاء الاحسان وقد اوجب
 بان المراد بالحمد هنا هو الحمد العربي وهو يجب ان يكون متعلقا
 بالنعمة والتعريف المذكور وهو غير الحمد اللغوي فان رفع
 الثاني وافيد فيه نظرا لان المحشى ذكره وجدا اثبات الحمد
 المشكر ههنا مفهوم الحمد وشمولة المنعم وغيرها وهذا
 نص في ان المراد ههنا هو اللغوي لا العربي **قوله** وان ما لم
 سبحانه من صفات المبالى صادرة عنه باختياره ^{قوله} قال في الحاشية
 فان قيل قد تقرر ان الاختيار له في صفاته والا يلزم منه
 قلت قد ذكرنا وانما ان الحمد له تعالى على صفاته فيجب كونه
 مختارا فيها فاما ان يبصار الى ما ذكره بعض الاذكياء انه
 لا يلزم من كونه تعالى مختارا فيها احدونها واما الى انه تعالى
 لما كان كافيا فيها ومستقلها فكانت مختارا فيها انتهى
 والحاصل انهم قد ارتكبوا مقدمات متناقضتين فلا بد من
 القبح في احدهما ثم على تقدير القبح في الاول فيظهر ما
 ادعاه في اصل الحاشية من ان في الحمد اشعارا بان ما لا سبحانه

من صفات الكمال وجزيل النوال صادر عند اختياره واما
 على تقدير القدح في الثانية وتسلیم الاولى فلا بد من
 ان يبق اثار الحمد للالتفات على انه تعالى مستقل في صفاته
 وعطائه حتى كان مختار فيها والمتكلف ان يحل كلام الحاشية
 على هذا واعلم انهم ادعوا ان كون صفاته تعالى اختيارية
 ليستلزم حدودها واستدلالا على بان ان المختار سبق
 بالقصد والقصد الى ايجاد الاشرف مقارن لعدم لان
 القصد الى ايجاد الموجود وادعى ان الامدى انكر
 ان اردتم ان ان المختار سبق بالقصد زمانا في حقيقة
 تعالى عما ذلک في قصدنا الى افعالنا لقصدنا واما الامة
 الكاملة فلا تختلف عنها الفعل وان اردتم مسبوقتها
 فنع فوكل القصد الى ايجاد الاشرف مقارن لعدم انما
 يلزم ذلك لو تقدم القصد زمانا ثم اعلم ان كون صفاته
 تعالى صادرة عنه بالاختيار او بالاجاب انما يتصور على
 الاسماعة من كون صفاته تعالى زائدة على ذاته واما على
 القول بعينيتها كما هو الحق فلا صدور لا بايجاب ولا باختيار
 وما بينه على صمد هذا المذهب ان الصفات لو كانت زائدة
 قائمة بذاته تعالى فصدورها عنه تعالى اما بالاجاب
 فيلزم كونه تعالى موجبا في البعض وهو خلاف ما اطلق عليه
 الكل واما بالاختيار فيلزم التسبب الصفات التي يتوقف
 عليها التاثير الاختياري كالعلم والقدرة والارادة والقول
 بعينية تلك الصفات وزيادة ما سواها بطر بالانفاق
قوله وانا قد اهتيت اي شريف **قوله** ولما ذكرنا
 ان ايمان الوجهين في الاول اعني اثار الحمد على الشكر والحمد
 موافقة الخطاب والسنة **قوله** عا طلة اي عادية وحلية

صفته كذا في التمسك ويقتصر بالزينة ايضا **قوله** لان الفعل الكمال
 يدل على الاستمرار التجددي بخلاف الماضي فانه يدل على التجدد
 الاستمرار **قوله** في هذا المقام اي مقام الحمد بان الانعام
 بخلاف ما اذ كان في مقابلة الصفات الجمالية فانه ح
 لا يناسب الاستمرار التجددي بل انما يناسب بقضاء المقابلة
 الذوام والصفات المتبقيات من القدم والزمكية ولا يبعد
 يدعى ههنا ايضا مناسية التجدد باعتبار تجدد اثار الصفات
 الجمالية **قوله** كاذكية المفض حيث قال الله احد على ان جعلني من علمه
 العزيز **قوله** لما يتقدم من الاشارة آه قيل او كمال شققته
 على اخوانه من العلماء الراغبين حيث ساركم في هذا الحمد نظير ما
 وقع حيث قيل السلاطينا وعلى عباد الله الصالحين اقوالا في
 الى ان حمد الله تعالى ليس مما يقوم به احدون من شئ الا بغيره
 والتفصيل ههنا ان ضيغة المتكلم مع العزيز يدل على وجود مشاك
 للمامية في المشارك اما بوصف من العلماء الراغبين او
 بنوعه من الراغبين او بنوعه من الملائكة والجنه والناس
 او كل العالمين او ما يخص به من الجراح والموارد ونشريك الغير
 على تقدير امان الاستعانة او لا شفاق غيرا ولدفع توطئتها
 الحامدية ومضروب الثلثة في الخمسة خسة عشر وان لم يحل بعض
 بعد كماله تشريك الموارد للشفقة عليها ويحتمل وجوه اخرى
 في المشارك وفي سبب التشريك لا يخفى عليك بعد التامل **قوله**
 حمد الله بعم المورد الثلثة افي ان هذا يقتضي ان يكون المورد
 لا على العرف الذي هو الشكر اللغوي او قريب منه يادى تقاوت وما
 ذكره سابقا في وجه اثار الحمد على الشكر من قصد تعظيم الغضائير والحمد
 يقتضي ان يكون المراد بالحمد ههنا اللغوي فبينهما نوع من التشابه
 وغاية التوحيد ان يقال ان الحمد ههنا اللغوي ويختص باللسان

خاتمة الامر انه يفترق بموافقه اعتقاد الخلق وافعال الانبياء
 لا على انهم اختلفوا في الحد بل على انهم اختلفوا في الحد ومن راد
 وعبارة الحشى لا تبقى بهذا الحذف اقول ولا يخفى ان ما قبله **قوله**
 توجهنا لبيان الحشى لا يصح توجهنا لا تيار صيغة الحكم مع الضم
 التمر الا ان يوجب بعد جعل شرط الوجدان فان نسبة الفعل الى
 لا يتعارف بخلاف نسبتته الى الالة والوجدان يقال ان هذا ما
 في استحقاقه تعالى للحد المعنوي حتى ينبغي ان لا يجد باللسان
 وحده بل ينبغي ان يصير سائر الاعضاء مساناة في حده تعالى كما يقال
 ابصار الجيب ليس بالعين وحده بل بجميع الجوارح ومجتمعة ليسوا
 وحده بل بجميع الاعضاء قال الشاعر ليس الفؤاد محل حبك وحده
 كل الجوارح في هوىك فؤاد **قوله** وجهه ان يجعل ما يجد به من الاله
 حامدا قيل المتبادر من قوله حمدك ان نفس الشخص الحامد
 ولا يخفى ان يدعي جعل الاله الفعل مساناة للخالق على الاخبار
 عن الفعل كما يقع بقطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع والى
 الله اقول قد يناسب امثال ذلك في المقامات الخطابية والشرعية
 كما قدمناه ولا يلزم من ان يكون حسنا جميع المقامات ثم لا شك
 في لظهوره في مقام الحد والذوق السليم يشهد به **قوله** وهذا هو الذي
 بعض أهل التحقيق المراد الغزالي ووجه الظاهر ان جعل ما يصلي
 من الطر والباطن مصليا فكذلك اظهرنا ما يجعل به حامدا وهذا
 شهادة منه على سبيل تشريك الاله مع الفاعل والمطاببات **قوله**
 صلوة الجماعة تفصل صلوة الفرد يسبح وعزيرين ورجل كذا في الصلاة
 والفرد الواحد وفرد الرجل فذا اذا استدعهم ونفى **قوله** وان
 حرف الخطاب اقول في نظر فان حرف الخطاب هو الحذف في نحو ذلك
 واياك وامانة عندك فالحذف ضمير واسم الحرف والجواب انه
 ارا بالحرف ما يقابل اللفظ المركب من الحروف او ارا بالحرف مطلقا

اللفظ

اللفظ او مطلقا لكلمة الملاقاة الخاص على العام هذا وقد مر صاحب
 الكشف بان القوم كثيرا ما يتساهلون فيطلقون الحرف على اسماء
 حروف المطلق وعلى الظروف ونحوها من اسماء الاشارة والغماسية
 قاله الشريف ولعل فائدة المسامحة في اسماء الحروف رعاية للموافقة
 بين الاسم ومسماه في التعبير عنهما بالحرف وان اختلف معناه فيها
 ويجوز ان يكون من قبيل الملاقاة اسم المدلول على الدال واما في
 الظروف ونحوها من اسماء الاشارة وعندها فالمنية على منع قصور
 فيها عن مرتبة الاسماء الكاملة ومسايتها للحروف انتهى فقد
 انضمت بها اقدس الشريف وجدا ثالث وهو ان يكون الملاقاة
 على معنى الخطاب بعلا قد المشاهدة وسيأتيك في مباحث البيان
 من كلام المشرك نحو ان يكون استعمال لفظه معنى واحد
 استعماله باعتبار مجاز امسالة باعتبار اخر كاطلاق المشرك **قوله**
 غلط **قوله** بل ربما يدعي ان ترك ذكر ما يدل عليه اوفق بمقتضى
 المقام اقول لان الذكر توفى ان في هذا الاستعمال خفاء وهذا لا يناسب
 مقام التوحيد اوله لانه لو ذكر ما يدل على الاستعمال المذكور بالنسبة
 ان يجد الحامد حواصنا سبيل هذا الاستعمال واتى لذلك ونعم
 ما قال اردت وذا ان كذا برأيد كنهية شكوش بدرايد **قوله**
 بل المهم كماله بل هو باللائحة وحاصل هذا الوجه انه لما قصد
 بحمد الله تعالى اقبل عليه وتوفي في ذلك الى ان خاطبه تعالى والاعين
 ما يتق اذ لما راي ان الابتداء باسمه يصون المبتداء عنه عن وصية
 النقص وحده من نفسه كمالا قال عليه السلام لا تحفظ صفة الخلق
 اى مولى النعم في الدنيا للكل قوى ذلك الحرك ثم لما تاملت صفة
 الرحيم اى معطيها في الآخرة للمؤمنين تامل ذلك الحرك فضا القفا
 مناسبا للخطاب في اظهر خطاب مدققت انتهى ذلك ان جعل كلام الحق
 على هذا وقد توجد اتيان حرف الخطاب باسمه اشعار الى انه تعالى كاتر

والله اعلم
 او استقامت
 الله اعلم
 الله اعلم

لما صدق الخد انشأ الى رعاية الاحسان في حقه تعالى لان الاحسان
ان تعبد الله تعالى كأنك تراه اقول ولا يبعد ان يقال انك تبه على
قرب من الخادم كما قال الله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد وان
كان الخادم انقصا في حال البعد عنه كما تدل عليه كل ما وقع ما قاله
المعارف دوست نزيه كثر ان من حيث **و** ينبغي ترك من اذى دور
ابن منى بالذات ان كثر كد دوست **و** در كفاين ومن بحر **و** كفاين
في قول المعالي لله حيث قال الله وتقدم الخد باعتباره انه انظر الى
كونه المقام مقام الخد **و** مؤنة ذكره المؤنة الغيب والسنة
اشهر فيما يحتاج اليه الشوكا **و** الادب **و** الشرف **و** الشرب **و** الاختصاص
قبل الخد الماء لا يصفو ترشح الخشب ويحل الكينة والخط
والترشح بنسبة الاختصاص **و** مشرب **و** مشرب **و** مشرب **و** مشرب
و مشرب **و** مشرب **و** مشرب **و** مشرب **و** مشرب **و** مشرب **و** مشرب
وهي ان الفرض اني تخصيص شئ فيكون بالنسبة الى جميع
ملكوته ويسمى قوما حقيقيا وقد يكون بالنسبة الى بعض ملكوته
ويسمى اضافيا ثم الاضافة ينقسم الى قضا افراد وقلب وتعين
لاننا انما نورد اذا كان الخاطب او السامع مصيبا في اصل
الحكم محليا في طرفه خطأ اما باعتبار مشترك غير الطريق مع الله
في الحكم او باعتبار عكس الواقع او بتساوي الطرفين وغيره
في احتمال الاختساب مثلا قولنا ما قام الا يزيد من اعتقاد الله
زيد وعمر كلاهما قضا افراد **و** لمن اعتقد ان القيام غير لازم فقل
ومن شهد ان القيام هل هو زيدا **و** ومن يقر بتعين اذا عرف هذا
فاعلم ان القصة قولك الله احد **و** اضافيا بالنسبة الى الذات والزم
مثلا ينبغي ان يكون قضا فلا ان كل عاقل يعلم استحقاقه تعالى الخد
فلا يتصور التردد في ان المستحق الخد هل هو تعالى ام غيره حتى يكون
قصر تعين ولا اعتقاد ان ما لا يستحق له ليس هو الله تعالى غيره

حتى يكون قصر قلب ثم قصر الافراد في اياك الخد يستحق على قصور فائدة
ليستدعي ان يكون هناك مخاطب اعتقد ان الخادم المؤمن بخد الله
وبخد غيره فتراها شريكين في استحقاق الخد وهو بط كايدي عليه
قوله في حاشية الحاشية لان الخطاب لا بد من ان يكون مؤثرا
او مشركا وكل منهما لا يعتد الخادم المؤمن مشركا انتهى
يوجد في بعض النسخ في هذه الحاشية قوله وفيه ما فيه
البر وكذا انشاء الى ما يجي من المناقشات هذا لتوجيه كلام الخد
وقوله في اصل الحاشية فيه ما فيه على هذا من جهة الاعتراض
لان انشاء الى ما في الاعتراض من المناقشات وان احتل ذلك
مع قطع النظر عن حاشية الحاشية ثم اقول اعلم ان هذا الاعتراض
يحتل محل من وجوه الاقول انه يجوز ان يكون القصة اياك
تفيد حقيقيا فلا يستدعي اعتقاد الشريك الثاني انه منقوض
بجمل الواقع في قوله تعالى اياك تغيب واياك تستعين فاهو
جوابه فهو جابا الثالث ان اراد ان الخطاب لا يعتد ان الخادم
المؤمن لوصف الخادمية والاعيان مشترك ثم لكن لا يستلزم
ذلك وان اراد انه لا يعتد ان الخادم مشترك مع قطع النظر
هذا العنوان والذلول عند هذا غيرم والسند في الرابع
ان غاية ما يلزم هو اعتقاد الخطاب ان المتكلم يرى مشاركا
غيره تعالى اياه في استحقاق الخد وهذا ليس من الشريك الذي
ينافي الايمان والخامدية ويمكن ان يقال ان هذا وان لم يكن لا يستلزم
لكنه لا ينافي سبب المؤمنين سيما اذا كان في مقام حزة تعالى حقيقة
الامر ان استحقاق الخد واهل بيته على الحقيقة لا الله تعالى الذي
اما بازاء صفات الخد او بازاء العطاء والنوال وكلاهما
من عند الله تعالى صاحب الكفاية مع تبعية الاموال في
لقبه العباد لما يصدر عنهم بالاختيار من الاعمال قال واما

نفا فاعتد بان بعد الله تعالى جرت على يده الخامس ان لا يلزم ان يكون
 هذا الاعتقاد من الخطاب وفي شان حمد المأمول بل يكفي ان يكون في
 الواقع من يعتقد شركه عليه تعالى اياه في الاستحقاق المذكور قال
 صاحب الكشاف بعد ما قرأت الجارية الجميلة يتعلق بها من
 نحو اراء ابتداء فان قلت لم قدرت الخذ وفي متأخر قلت لان الاثر
 والمتعلق به لان المستركن كانوا يريدون باسم الهتهم فيقولون
 باسم الآلات باسم العزى فوجب ان يقصد الموحدة اختصاصا باسم الله
 تعالى بالابتداء انتهى هذا كله مع ان الخطاب في تحريك هو الله فلو
 خالف الخطاب لم يتصور قصرا لا في اداء من اصله والمتكلم ان يحل
 الخطاب على ما يشق السامع فيندفع الخامس والسادس
 وحل التقديم على مجرد الاهتمام بالاشارة الى دفع ما يقال من ان
 يجب ان يكون لا فائدة القصر حتى يتجه التشبه بل يجوز ان يكون ذلك
 الاهتمام اقول وهما بحيث وطوان لا يكتفي في التقديم مجرد الاهتمام
 بل لابد ان يبين ان الاهتمام من اي وجه وبأي سبب نفس على التبع
 في ذلك لا لاجتنان وسبب الاشارة اليه في كلام المنص والاشارة اليه
 ان لا يغني مجرد الاهتمام المتكلم شان التقديم بل كونه اعم واشرف في
 الامر وهذا التكتف باعثة على اهتمام المتكلم بشأنه وتقديم آياه والله
 لا يكتفي مجرد الاهتمام في نظر المتكلم لا الاشارة في نفس الامر وبينها
 فرقان اي بعد قوله على ما قيل قال بصلاح الكشاف وصاحب الفخر
 واختار ان الخطاب ان يجمع القريب والبعد اقول بناء على ان
 انه اشرف على ما عاها يقتضي القريب المتكلم او البعد المتكلم
 فانه لا يقتضي شيئا منها وفيه نظر قوله في قوله من شرح متعلق بقوله
 ان قوله محل الوعيد الذي هو عرق بين الغنى والفتك وقوله
 ههنا النفس وقيل تعظيها وتبعية المحضر المقدسة عن قول الجاهل
 المكدر بالكذورات البشرية قوله وقدم شرح الصمدية قبل الظان

والله اعلم بالصواب
 والحمد لله رب العالمين
 في شرح

شرح المصدر وشوب القلب هنا واحد على ما قالوا في قوله شاف
 شرح الله صدره للاسلام ادخل تخنص البيان هو الحقيقة لا الصفة
 وعاءه في الصابة تفتن اقول وانت خير بان كون شرح المصدر
 مقدما على شوب القلب يجب بيمينها الاصيلين يكفي تكتف للتقدم
 وان اتخذ الى المعنى المقص هنا ولعل ما ذكرناه
 لان التبيان ابلغ اي اشدا واكثر مبالغة وقوله لان بيان مع
 دليله معنوي لا بلاغي كما ان قوله على ما تقرأه دليل لفظي فان
 قوله وشوب القلب بالضم وهو معنوي معطوفان على قوله
 التبيان ابلغ بين البيان والمقص ان هذه مقدمة ثانية لتبيين
 البيان بالشرح والتبيان بالتشوير قوله والقياس في التاء لان المتكلم
 من التثنية في المحمدا لمبالغة في القياس في التاء كما في التعداد ويمكن عن
 سببويه ان التبيان قائم مقام المصدر كما في مقام الكينات والخطا
 مقام الانبات والاعطاء وليس بمصدر المبالغة كالتكثار والتكثير
 والافتقار في قوله فلا شذوذ قوله والمراد من تخنص البيان كونه
 ايضا ان يبق جعله فان التخصيص هو المحلوس لازم وكان
 المحاصل قوله ومع ذلك قال في الحاشية اي تشبه التبيان بالبرق
 مع ان التشبه وهو التبيان مفرد والتشبه به وهو البرق في جمع
 اما لان التبيان الجنس واما البرق فيكون كان التبيان الواحد
 يقاوم البرق في الخلفة اقول ولا يخفى ان موافق الطرفين في
 الافراد والتعدد غير لازم فانه قد يتعدد التشبه ويتعدد التشبه
 ويسمى تشبه السويده وقد يعكس الامر فسمى تشبه الجمع لا
 في هاتين الصورتين يكون التشبه او التشبه بكل واحد من تلك
 الامور المتعددة لا يجمعها لانا نقول فليكن ههنا كذلك
 لا في الاشارة بطل معنى الجمع وكان ما ذكره الحاشية اذ لا
 والاولى فاصل قوله لا بمعنى اسم الفاعل اي الخطاب في نفسه

القلب

المشبه بذا معنى البرق لازمة وقوله كونه مفعولا وجده صيغة تكون
 اللامعة بمعنى اللعان فان المصدر قد يحذف الوند كالعاقبة والاعا
 وقوله التبيان صلة له بيات الموائع وغير يكون قوله استعارة
 تخيلية **قوله** والمناسب اه اشارة الى ان في التبيين السابق
 من حيث ان تشبيه التبيان بالبرق صريحا او كناية لا تناسب قوله
 من مطالع الثاني بل المناسب به تشبيه التبيان ثالثا والجملة
 اصاص بها او كناية على قياس سابق ولما استشعرنا هذا التوجيها
 لفظ اللعان فانه من خواص البرق لاجاب بان لا ياتي من ذلك كثيرا
 يجوز ان يراد به مطلق السمع والظهور وان كان اكثر استعارة
 ظهور البرق ثم اقول لخالق اللعان على هذا المعنى الا ان يكون
 مجازا من باب اطلاق اسم الخاص على العام كما مر على النصف ويجوز
 ان يكون حقيقة فان اللفظ العام قد يشتمل على بعض افراده وكثير
 استعمله في كالميزان فيما له كفتان مع انه في الاصل لما يوزن به حتى
 ان العقل ميزان والشرع ميزان والاسطر لايت ميزان وهذا انطباع
 كثيرة وكلام المحقق بنظره الثاني حيث قال وان كان اكثر ما يستوفى
 البرق فن حمله على الاول ثم اعترض عليه بان قد ذكره قسم الحقيقة
 من اساس لفظ البرق والصريح وغيرهما لعلنا في ذلك لا يخص
 بالبرق فلهذا نحرف عن مسلك السداد **قوله** وان كان بالبناء المشبهة
 هكذا في المنحة المصحح بشرح الشرح اه والمثاني جمع المثنى على ضمة الف
 من التثنية او جمع المثنى اي المفعول اسم تكان من التثنية بمعنى التكرار
 والاعادة صرح به صاحب الاختلاف في سورة المزمل وفي العم الثاني من القرآن
 ما كان اقل من المابين وبني فاتحة الكتاب مثالي لانه مثنى بكونه
 اي صلوة ويستجمع القرآن مثالي اسم له قرآن اية المرحمة بالاذن
 وقوله كونه القصة والاحكام او كثر بوزن **قوله** سمعنا مع التبيين
 ولايضاح اللذان هما صنفان لهما في هذا المعنى ومن اللطائف بيان لما

في الجمع **قوله** شئونه جمع شان وهو الاسم والهاء كونه شئونه عطف تقدير
 اموره **قوله** طليقة المصا الطليقة بكسر اللام ما طليقت من شئ والبعية
 بكسر الباء وسكون العين المعجمة الخالصة **قوله** لان وجه التبريد ينسب الى
 جهة التبريد يصير سببا لها سببا لوجه التبريد وجها للتبريد يصير سببا
 للامعة **قوله** فلهذا اي يكون بليا على الله عليه وآله اعظمهم رتبة
 ومرتبة اقول لانه هو المبعوث من عند الله علينا والواسطة في وصول
 فيضه اليانا **قوله** مستهلي اشارة الى المغرب المستهل اسم مكان او زمان
 من استهلوا الهلال اذ ارفعوا اصواتهم عند رؤيته ثم قيل استهلينا
 المفعول اذا انبهر او من استهل الصبي وهو ان يرفع صوته عند
 ولادته **قوله** اول المطريق استعملت السماء وذلك في قوله
 مطرها انتهى هذا اصداء ثم تم فاطلق على اول كل شئ **قوله** ولذلك اسم
 اي ولان التوصل بالواسطة ذات المبرزين واجب اذا قلت المناسبة بين
 الطرفين **قوله** وان لفظ النبي مع كون الرسالة اعلى رتبة من النبوة اذا
 الرسول من الكتاب وشرع والنبيا هم من ذلك لما في لفظ النبوة اه اقول
 اول اشارة الى انه يستحق الصلوة لاجل النبوة فلان يستعملها من حيث
 الرسالة اول **قوله** وهو فعل بمعنى مفعول اريد ان فيه تامل لا في
 يجوز ان يكون بمعنى المفعول لا بمعنى المفعول والمشرق واعترض عليه
 الفضلاء بان الظاهر ان يكون الفعل مشتقا من التثنية في الجدة ويكون
 بمعنى اسم الفاعل او المفعول من التبريد ولا يكون بمعنى اسم الفاعل
 من التبريد فلا ظهور لكيف وكثير من المصباح الجدة يشارة في المعنى
 مع التبريد فقال الله هدي واحدي بمعنى ثم ينفصل عن تفسير النبي
 شرف على سائر الملق على ما في اصول الخطاب نقله عن اسم من هذا الفعل
 هذا وكثرة الحاشية ولو كان من بناء المعنى لم يفسد المعنى **قوله** وهو
 بمعنى الفاعل **قوله** للمخبرين على صفة الفاعل اي المعان شائنة المص
 تحديد فلا نا اذا بان يندى اي هارضة فعل ونا غنة الغيرة وفي الاشارة

استعمل الهداية متعدية الى المفعول الثاني بنفسه لا بالياء ولا باللام فضلا
 الى معنى الاتصال الذي هو اتم واحكم هذا من النوار ان بعض افاض
 ما بنا او يد على ما نقل من ان الهداية متعدية بنفسها بمعنى الاتصال
 منقول يقول تعالى ما توفى في دينهم فاستجروا العلى على الهداية
 ان الكلام ليس في التعدى الى المفعول الثاني حاصله بل الى احد
 حيث مثلوا التعدية باللام بقوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي
 اقوم ومفعول ثانيا وانما اذا تعدى الى المفعول الاول بنفسه والى
 الثاني بل حرف فعلى معنى يهمل هذا الفاضل امع تفرهم في غير
 موضع بان هذا التفسير في التعدى الى المفعول الثاني لا في المفعول
قوله حتى يكره الجار وسكون اللام زبور **قوله** واستعانة مفعول
 ذكر الفاعل الموضوع المشيد به على الجار وايديها المشية اعني كمت
 الكلام وانما قال سكتها بدل الاقمار قال سكت بدل الاقمار قريبة على
 ان المراد التكت لا المحل الحقيقة **قوله** فغير ممكنة اه فان تشبيه الافكار
 من سبيلك الحال ممكنة واشتات اليد بها تحيل والمسيك ترشح **قوله**
 حكم فعل بمعنى مفعول وهو تسوية المذكور والمناسبت وفي المفضل
 من هذا الباب ان رعد الله قريب من المحسن **قوله** وقصر غير معنى
 مداه اي ياديه اسم جدد في صرح معاني ذلك الخطاب **قوله** لا
 الضرب موضع الصرف مجاز استعماله لانهم السبب في المسبب **قوله** فلا
 هذا الحاجة الى اعتبار حذف مفعول الضرب كما اعتبر حذف النفس
 في الوجد الاول وايدان فيه نظر لان **قوله** اسكت مفعول
 الاول حذف اي اسكت نفسه عند فاعله في هذا اه ليس كما ينبغي
 اقول وكان المعنى نظر الى تفسير ضربت عند مفعول تكتة وجعل اسكت
 عند بيان الحاصل المعنى وفي قوله وكذا بيان الحاصل المعنى في الله
 على عكس ذلك وكل محتمل فاللطف الاحتمال الاول مفضل
 هذا اصل الكلام وتانيا على الثاني واجاب عنه والرجحان مع

فان نظم التمثيل بعينه **قوله** وفرنا لا وجه التثنية قوله تعالى افتراب
 تكلم المذكور صغى ويجوز ان يكون الضم اسما بمعنى الجانب لا مصدر كما
 منسوب على الظرف قاله الصاح صغى الشئ ناحية وصغى الانسان
 جنبه وصغى اليد مضطجعة والجمع صفاح **قوله** كما بالياء باب انوار
 المستندة تحت تعبد الفعل بالشرط **قوله** ما بين الخاص في الصلابة
 وسط الانسان والصلب كبر الضاد وفي اللام واحدة الضلوع و
 الاضلاع قبل والنسكين اللام فيها حذو لضم والخطف بفتح الحاء
 وسكون اللام اقصر اضلاع الخب والجمع غلوق الاسر الفتحة التا
 الفقد والى كدبيان تعلين دوزنه **قوله** وعقب منه هذه الشئ برمت
 في التامى الرمة باره رضى كبر كرون جوار بائى سندن بقا الى
 برمتة اى تمام ينقص منه شيئا واصلة ان رجلا باع بعيرا بغير
 في عنقه فقبل دفعه برميده وطمعن عن دون من باباه واصفا فان
 هذا عكس المتعارف اذ المناسب من اقلها الى اكثرها **قوله** ودعير
 باندرما نوه اذ اقول فيه ان المتبادر من كونه متباعدا عن آخرها
 كونه واصلا اليه مجاوزا عنه كثيرا فان عن المجاوزة ولو نزل عن هذا
 فالمقام يكفى قرينة معناه المقصود هذا وقال الشريف المحقق شرح
 المفتاح اى متباعدا عن آخرها بالتميز وقال وفيه صواب الخليل
 في نقد برمتة اى متباعدا عن آخرها والمبالغة باعتبار الجمع بين معنيين
 التمايز والتباعد **قوله** اللهم الا ان يعتبر فضهين معنى التعدى والتميز
 فيكون عن صفة لها في هذا الكلام على الفرق بين تجاوزه وجاوزه
 فان الاول بمعنى عفاه والثاني بمعنى تقدمه اقول لكن المذكورة المصداق
 ان التمايز جاء بمعنى العفو ومعنى المجاوزة ايضا وكلا القائلين
 على هذا فذكر **قوله** ويجزأ عن التكرار فان التمايز يقتضى معنى المجاوزة
 والتعدى فانه مجاوزة عن امر محصور هو الخطاء فتبين معنى الفقد
 والمجاوزة هو يورث التكرار اقول وهو ساجت فانه لا شك في صحة

استعمال المتجاوز في مطلق المجاوزة والتعدى ولو جاز أو المقام
 يكفي فريضة عليه فلا حاجة بتعيين ما قيل إلى القهين ما يستفاد من التكرار
 ونظير المسافة **قوله** ادراج الرياح بالرفع إذا كان الفعل
 من باب الأفعال وج يكون قوله أي هدر بها لما حصل المعنى والغب
 إذا كان الفعل مجرد أو الغيب **قوله** على الطريقة ودمه على الأول ينسحب
 على المفعولية وعطى الثاني رفعه على الفاعلية **قوله** ونفاق سوف انتفا
 بالفتح صد الكساد **قوله** هاء الدين ره هو استاد شره **قوله** على غير
 القياس قبل يتعلق بالذخيرة **قوله** والمعنى أي حامي المعنى وما إلى
 تدبير **قوله** وسيلان البطاح تنشيعا قبل الطائر تنشيعا قبل لأن
 للبطايا وسيلان البطاح بالفتحة في السبب مجال المطايا وإن كان
 ملائمة للسارين أيضا **قوله** وإن احجاب الانتحال أفيد أن في هذا
 التعليل تأقلا فإن الأخذ بالانتهاج وقصد هي لا يندفع بالخصا
 الشريانيا أقول لعل المراد بقصد الأخذ والانتهاج أرادتهم خصا
 هذا الشرح وإيا دخل الصلة بجاء وها وبعبارة أخرى كما قيل عليه
 مداعنات المسح ولأنك إن اختصار الشرح لا يقع مجال ذلك **قوله**
 ما يحتاج إلى المدفع إشارة إلى كون التعليل الأول غير محتاج
 للدفع والأحسن أن يجعل قوله على معنى الإشارة إلى
 دفع الأول وقوله وأما الأخذ والانتهاج إلى الإشارة إلى دفع الثاني
 مكانه قال إن شيئا من نقاص العلم وقصد التعليل لا يقتضي قضا
 الشرح أما الأول فلا بد من سحن أو أما الثاني فلا بد من الانتهاج
قوله وذكر السبب ربما يرجع فأن السبب العاقل لا يكاد يرجع بالفتنة
 الانتهاج من كلام الغير إنما شأنه أن يرتفع ماخذ الغير من كلامه
قوله وعطافه نظم التنزيل بالرفع عطفا على الوجه الأول أو
 بالكر عطفا على مكان **قوله** مع موافقته في المعنى فإن الاستفهام
 في كيف من التكرار فيستفاد منه التوبيخ **قوله** وإن كان الفاء فيه

السببية

السببية وفيما شهد على ما بعد ما فيها قبلها لا يمكن إلا منع لها
 وقعت في غير موقعها تخرج ذلك أن فاء السببية لا يقع ما بعدها فيها
 قبلها إذا وقعت في موقعها وموقعها أن يكون بحسب الظاهر
 يكون أحدهما غير ذلك الشرط والآخر غير ذلك الجزاء وأما إذا كانت
 رابعة كما في قوله تعالى إذا جاء نصر الله فمخ أو يكون واقعة في غير
 موقعها كالحرف في وريتك فكذلك وأما اليتيم فلا تقهر الصورة
 لا يقع من عمل ما بعدها فيها قبلها **قوله** وعط نصف النهار عند
 استدراك الحرارة سمي بالهجرة لهاجرة الناس السراير سببا استأنا
 الحرا والهجارة بعضهم بعضا كذلك **قوله** والادام بعزم الهجرة **قوله**
 أنظر أي في ثألي الحال فإن قلت طالعطف الحال عليه فكيف
 في معنى الضرف أقول لأنه يعتبر في المتابع كونه معربا بأعراب المتبوع
 من جهة واحدة وكون الحال في معنى الظرف لا يوجب ذلك **قوله** والجمال
 لجعل الواو والظلال وقع لما يقال أغاين ما ذكرتم من التوبيخ التذكير
 إذا كان الواو والمعطف لم لا يكون الحال فقال لا جمال لأن الواو والظلال
 لا بد من حال المفردة **قوله** ولا يخفى ما في قوله ولعان العناية
 الميرثانيا لفظ اليد لا يوجد في بعض الشرح ويوجد في بعضها فعلى
 تقدير عدمه يكون ما نقله اختصار العبارة الشرح وعلى تقدير
 وجوده يكون ثقلا بالمعنى أقول والمقصود من هذا الحذف أو التثنية
 السببية على أنه ليس لقوله اختصار الأول دخل في المكنية والتكرار
 والتخيل وإفاده في مجرد قوله ولعان العناية ثانيا فإن تشبيه العناية
 بالمرأوم مكنية وإثبات العناية لها تخيل وذكر التوبيخ معنى حرف العنا
 تخرج أما المكنية أو للتخيل فتدبر **قوله** ثم لم يحل العلم أقول في اللفظ
 أنه استعمل العلم وانتخب بأن الجواز المرسل في مثله أظهر وكان
 أراد بالاستعانة هنا مطلق الجواز من باب إطلاق المأخوذ
 العام وأراد معناه اللغوي هله والتقليل من غير واسطة حتى

يكون مجازا اول ايضا فمقتضى لغة الجحش فيما جرى بقوله اشأ
الان طبيعة كالماء **قوله** اشأه الى ان طبيعة كالماء في العصور
الصفاء والتأري في الحدة والضياء **قوله** وفي الحقيقة مجازا مبهمة و
اليانين من الحياء والهاء المحم ثم بالهاء الموحدة بعدها ثم المشأ
من تحت من الحياء بمعنى السرة الخبر المراد تحت لسانه معنى لا
فعل بمعنى فاعله اي ذات عياء وعلى التأني معنى مفعول اي تحت
قوله وفي بعض النسخ فوضت عن الخيام بالالف واللام عوضا عن الخيا
الير **قوله** وفي بعضها خيام الاختيام بالاضافة الى الاختيام قبل هذا
الموافق للسخة الصحيحة بفتح الش **قوله** وضع القرايد مبتدأ خبرية **قوله**
كناية والحفاص الحلل والنقب الصغير ويقال للمقرخ من خصا
الغيم ويقال للمفرج التي بين الاثافي خصا كذا في الصحاح **قوله**
التخصص على مقابلة للشكر بزدان ذكر اللسان مستقل في ذلك
اذ ليس كذلك على ما لا يخفى بل اراد ان لذكره مدخل في ذلك واليد
اشأ بقوله ولذا قال سواء تغلق بالتهمة او بغيرها اه وعلى هذا
قياس طبري وما سيورد من تقريب النسبة واما التبرع باختصاص
للحد باللسان فالله ان ذكر اللسان فقط مستقل **قوله** وان اراده
بكسرات والجملة معترضة او حالية من الاختصاص وبالجملة طه من
تجدد الفائدة الثانية والفتح على ان يكون في خبر المياء اي والفتح
بان اختصاص الحد مدام قصد الحد على يكون فائدة تألف من قوايد
ذكر اللسان بمقتضى بعيد جدا **قوله** ولذا اي والحدان نظير تقريب النسبة
بينهما على تعريفا بل لا بد ما ذكر من التخصيص او لا والله هو المراد
التبرع المذكور ثانيا فقد عرفت انه لا حاجة له الى هذه الصيغة بل
مستفاد من مجرد تقيد الشاء باللسان فقط **قوله** وان كان الاطلاق
في التعريفين اي الاطلاق المتعلق في تعريف الحد والمورد في تعريف
الشكر بان لا يقصد الشاء في الاول بكونه في مقابلة النسخة خاصة و

في الثاني

في الثاني بكونه صادرا عن اللسان بخصوصية **قوله** وقد يوحى ذكره
اي ذكر اللسان بان الشاء يطلق على ما ليس باللسان حقيقة ليس
الحد الا من صدر عن اللسان فلا يذاه **قوله** وفي الحديث انت كما انشيت
على نفسك هذا الكلام اما جملتان بان يكون الظاهر المرفوع مبتدأ
قوله كما انشيت في موضع الخبر تقديره انت منتهى ثناء كما انشيت على
نفسك يحذف عامل المصدر واقامة المصدر مقامه ثم اقام
صفة المصدر كخالف في خبر مقدم اي قدمت قدوما خبر مقدم
او تقديره انت مستحق ثناء كما انشيت فيكون المنصوب المايب الي
المشرب عنه ثانيا مفعول به واما جملة واحدة يجعل الخبر المرفوع
تأكيدا للتحاف و**قوله** كما انشيت في موضع الحال او الصفة لثناء
ثم على التقدير الرابع فكل ما اما مصدرية كما انشيت اليه او لا
او موصوف يخرق القاعد الى الموصولي او الموصوف فانفرد انشأ عن
قوله كون اطلاق الشاء على طريق الحقيقة ثم يدفع هذا بان الأصل
في الاطلاق الحقيقة وهو معارض بالبناء الذي هو اقوى امارات
الحقيقة فانه اذا قيل انشيت على فلان لم يقيد بمسند الافعال اللسان
قوله ولا شك ان ذلك اي ثناء الله تعالى قول لانه من جنس الكلام **قوله**
لان على الاول لا يبيح الاحتداد اه هذا بناء على ان يكون المعرف مطلقا للحد
هو المظن واما لو قيل ان المعرف هو حمد العباد فلا **قوله** وعلى الثاني للحاجة
الى الاحتداد قد يقال كنهيا ما يطلق الشاء على ما ليس باللسان وان
كان مجازا فناسب ان يحرز عنه في مقام التعريف والمخطف ان يحرز
كلام الموجب ذلك الوجه **قوله** فالمدح كونه هنا تصديق المراد كونه ما
دنا اقتراف التعريفين كل من المأخوذ وماده اجما عهما هو الشاء على الجمل
في القصد العظيم ويذكرها لظهورها ولعدم تغلق العوض في
بيان الفرق بها وافيدان الشاء على الجمل انما يكون في قصد التعظيم
ضرورة ان الجمل من حيث هو جمل لا يكون باعنا على السخنة والاستنارة

مقام المصدر

واما العكس اعني استلزام الشئ على قصد التعظيم للشئ على الجليل فانه
يكن الجليل محصورا بالاختيارى فالاستلزام ههنا انصدق وان خص
بالاختيارى كما هو المقول في حاشية التمهيد عن العلامة في حاشية
الكشاف فلا انتهى وقد يقال ان تعريف المختص ايجز مع قطع
عن استلزام الثاني فان قوله سواء يتعلق بالنهذ او بغيره من
تممة التعريف والمراد بغيره من صفات الجلال لان وضع الاضافه
على تعريف العهد في ذوقه ذكر الجليل قد بين **قوله** لاشتمال على
اى من التعريفين على واحد منهما اى من الامرين وقد عرفت اشتراك
تعريف المختص على الامرين واستلزام الجليل التعظيم فاستقام التعريف
قوله فالحلولة التعريف المذكور هنا حيث اخذ فيه ما لم يعين ولم
يؤخذ فيه وما لا يكون ما نفا ولا جامع **قوله** في المذكور قد عرفت
ما ذكرنا **قوله** بان اخذاه متعلق بترجى الخبر اى اعتبارا كونه
على قصد التعظيم **قوله** فالتكلم ان عدمه ان لم يرد على الجليل **قوله**
الا ان يقال الجليل اسم اه واذ انبى الامر على التعظيم فيصدق على
الشئ على حب الاموال ان شئنا على الجليل لكنه يجده ان يصدق على الشئ
الجليل في نفس الامر مع قصد التمجيز ولو خص الجليل بالجليل في
نظر الحامد لاندفع ذلك ايضا لكنه تصف كذا قيل واقول فيه
ان الكلام ليس في تقييد الاختصاص على الجليل بل في بيان اعتبار الجليل
كما يعتبر كونه على جهة التعظيم فكيف يبره ذلك هذا مع ان وقوع
شئ الحامد على الجليل اوضح فريده على كونه جليلا في نظر الحامد فزيد
قوله وكروا ان الحد يخص الامر الاختيارى هذا الامر اما المجرى
عليه او المجرى به وقد ذهب الى كل بعض لكن كلامه ناطق بالاول
قوله لما عرفت موضع من اثر المفاعلة المختار حادث وقدما كلاما
فيه فزيد **قوله** ولا يوجب التاويل كما بين ان هذه الملاحظات تكون
مبادى الافعال جليلا اختيارية فالحد بالمعقود على نفس هذه

الافعال **قوله** معنى الانباء ان يفيد اه اى كونه الشئ بحيث يعرف
عرف المنبأ منه وهذه الحقيقة متعققة بالفعل في الاعتقاد فهو
مبنى بالفعل فتدبر حتى لا يتوهم ان هذا عين الجواب بان المراد
بالمنبأ في التعريف ليس المنبأ بالفعل بل ما من شأنه الانباء
وقد يوجد السؤال اه يناد هذا السؤال على الوجه الاول على كون
الاعتقاد شكرا في الواقع فيلزم منه عدم صحة التعريف لموضوع
عنه وبناء على الوجه الثاني على كون التعريف صحيحا في الواقع فيلزم
عدم كون الاعتقاد شكرا على عكس الوجه الاول **قوله** والمطلع
عليه لا يلزم ان يكون من الشكر قبل ترك هذا الجواب في الاول
لان النزاع فيه انما هو في كون المطلع مبنيا لاني كونه شكرا اذ
يتفاوت الحال بكونه من الشكر او من غيره بخلاف الثاني فان
النزاع فيه في كون المطلع شكرا **قوله** ففرع ما يظهر من التعريفين
وهو النسبة بين الموردين والمتعقلين **قوله** ثم ما يظهر من هذا
اه وهو النسبة بين الحمد والشكر **قوله** وذكر الصفتين اه كانه
جواب عما يقال ذكر الصفتين اما الدلالة اسم الله عليهما بناء
على استجماع جميع الصفات فاجد تخصيصهما بالذكر من بين
الصفات واما التميز الذات فالتميز يحصل باحدهما فاما وجه الجمع
بينهما الجواب بان ذلك ملوح اه وحاصله اختيار المشق الاول وهو
التخصيص دلالة كل من صفتين على الاستجماع اما الاول فيدلالة
ملكية واما الثانية فيدلالة انية كما اشار اليه بعد ذكر الاستجماع
في الاول والتعقيد في الثانية فكان ادراك الجمع بين الطرفين في الكلام
عن هذا الاستجماع القاطع الجمع من التفرع **قوله** كما تلوح اى
اشارة خفية الى ان اسم الله تعالى مستجمع لجميع صفات الجلال
على جميعا لا على احد الذات بل على الذات مع اتصافها بجميع تلك الصفات
وذلك لان اشعار بالظن الى انه لما اخذ في تقييد لفظ الله مع الذات

ايضا فاما بينك الصفتين الداليتين على ثبوت جميع الصفات الخال
 لوصف حيث بيند وفصله بقوله اما الوجوب له واما استحالة
 جميع الحامده فكانه قال لفظ الله يستعمل للذات المستحق لصفا
 الخال واما صدق هذه الدعوى وهو كون لفظ الله في الواقع
 على انصاف الذات بتلك الصفات فطلب ان اشارة اليد ان يقول
 واما وجه استخراج اسم الله اه فتدبر **قوله** وقد فرغ بعض من التحقيق
 قال المحقق الطوسي في التبريد وجوب الوجود يدل على سرمدية
 ونفي الزايد والشريك والمثرد والتكيب معاينة بالضة والتخزين
 والمطلوب والارباب والجملة وحول الحوادث فيه والحاجة والله لمطلقا
 والذرة الزائدية والاحوال والصفات الزائدة عن **قوله** والتحقيق
 انه يمكن الاحتكاك بين المعلوم عند العقل ان واجب الوجود ^{حيث}
 هو كذلك يكون أصل الموجودات واشرفها فيجب ايضا هذا بشرف
 طرف القيقض من اقل صفة اعتبر وهذا مسلوك واضح يبين على
 مجرد وجوب الوجود ويستنبط منه ايضا فجميع الصفات الخال
 اجبالا **قوله** فالتكامل يستحق ان يهد عليه هذا البناء على ان المحو
 للجب ان يكون اختياريا **قوله** ولا يفهم من اسمه العلم قال الكاشغري
 كان فرعون اسمه قابوس وقيل وليد بن مصعب بن ريان **قوله** عا
 الامران يتخذ ذلك اي استباهه بصفات الخال بما تحصده من
 الاسماء بمعنى لا يطلق على غيره **قوله** ويجرد خصوص الاستعمال
 لا يوجب اه فيه ان خصوص الاستعمال لوجب هذا الان في ام في الجملة
 وان لم يوجب الا في ام وضعا والافهام مجازا او حقيقة فغيره
 كما في كون الرحمن مستجيبا ايضا ولعله نظر الى هذا قال الكاشغري
 مجرد انفراد خصوص الذات المستبده بصفات الخال من اسم الله
 وسعادون نحو المرحمن حداس الى الكاشغري بانصاف هذا الاستعمال
 بالاقل بعينها على هذه التفرقة الوضعية فتأمل **قوله** يدل على

الصفات اي يجب الوضع كما مر انفا **قوله** يلزم ان يفهم صفة
 الظلم لا قبل لانهم اشتها انفرعون بصفة الظلم مطلقا شها
 ذات الله تعالى بصفة الخال فالقياس غير صحيح فتأمل في بيان
 الاشتراك في قدر الشهية كما قد غير لازم لكن الظفر كما قيل
قوله الحمد لله كان في الأصل حوله فعليه قيل وذلك لان الحمد من
 المصادر والحدثات المتعلقة بها لها والشايع في بيان ان
 والمتعلقات وهو لا فعال مع ان هذا المصدر مما يمكن استه
 منصوبا بافعاله مضمر **قوله** لان الدال على اما نفس العدو
 واعمال العدو على الاستمرار والدوام من حيث انهما تترك
 الفعلية المفيدة للتجديد فهم من ذلك ظن ان المقصود هو ثبوت
 المسند للمسند اليد بشرط اللاتجدد وهو الاستمرار **قوله** انما ^{اسمية}
 بانضمام العدول فان الاسمية يفتي ما يدل على الثبوت لا بشرط
 التجدد ولا بشرط عدمه والعدول عما يفيد التجدد فغيره ظاهر
 على انه لا يتجدد ذلك الثبوت المطلق عن التجدد والثبوت المجرد
 عن التجدد والثبوت المجرد عن التجدد هو المستمر فافهم **قوله** ويمكن
 ان يقال في توجية كون الاسمية والد على الدوام والتوفيق بين
 كلامي المص والتجديد **قوله** فالمتجدي في الدلالة للفظية هذا هو وجه
 التوفيق بين كلمة القوم وكلام الشيخ واما توجيد كلام الشيخ
 فهو التماثل عن الفعلية الى الاسمية للدلالة اي تكون الاسمية
 دالة على الدوام والثبات او يقال لا منافاة بين كون الاسمية
 دالة على الدوام وكون العدول ايضا دالة على فعل القول بدلالة
 الاسمية يعبر ان يقال عدول عن الفعلية اليها يدل نفس العدول
 على الدوام **قوله** كالعدول مثلا من الفعلية اليها وفيه تامل لازم
 قد مر انفا اهم قد يجعلون انحصار الفعلية مقتضيا لا يرا ^{اللفظ}
 ورا ايضا ان الظرفية فعلية تقديرها فانظر في انما عدول اليها من ^{الفعلية}

فكيف يصح ان لا يوجد داع الى الدوام كالعدول مثلاً حتى يصح ان لا
التجدد والتميز الا ان من كتب بواسطة بعض الدواعي وانحاء المقام
المقتدر بالاسم كما ينبغي كذا أفيد **قوله** المجرى الا ان يفرق قبل هذا
مناف لما سبق من تصريحهم اقول كون الاسمية التي هي في فعلية
كالفعلية المحضة في مجرد افادة التجدد لا ينافي صحة الفرق بينهما
بان الاول ينصرف الى الدوام عند وجود الدواعي والثانية
لا يقبل ذلك وهذا **قوله** والله سبحانه يفرق بين الفعلية
والاسمية التي هي في فعلية فيها تشكك فيما اذا كان للسند
البينة الفعلية الواقعة خبراً ضميراً مبتدأً نحو زيد قائم فان
النسبة الى ضمير شيء نسبة البينة الحقيقية فيحكم الفعلية يكون
نسبة القيام الى زيد على التجدد يحكم الاسمية يكون نسبة اليه
على الدوام وهما منافيان فيرد الجواب لا يلزم من تحقق الدوام
ثبوت مدلولها ولا ينافي بين الداليتين وانت خبير بان
الكلام دال على الشافيين فيكون محذوراً فلا يعقل والذي يشبهه
التام هو ان المنسوب الى المبتدأ ليس عين المنسوب الى ضميره
بما انما ينسب اليه مضمون الجملة الفعلية وهو القيام في الزمان
الماضي لا مجرد القيام فلهذا لم يزد ان يكون نسبة القيام اليه
متجددة واقعة في الزمان الماضي ونسبة القيام في الزمان
الماضي اليه واقعة على الدوام اي غير متجددة بخصوص وقت
وابن المنافاة مدبر فائدة لا يخفى عن وقد **قوله** يجوز ان يجرى هذه
الاسمية التي هي في فعلية **قوله** وقد يقال جواباً عن السوال
المصدر بقوله فان فكت **قوله** لان الاصل في الخبر الايراد الاصل
في الصفة اليه الايراد فالترام بتقدير الصفة بالفعل وذلك
بحكم يجب والوجه حذف الصفة **قوله** ويمكن ان يفرق جواباً
ويمكن جعله تقييماً للجواب الثاني وتيمماً له **قوله** ولين لم يقم

الاهتمام الذاتي على العرض فيبقى ان لا تنزع عند بل يجعل
مرتبة واحدة حتى يتعاضداً ويتساقطاً ثم يبنى التقديم والتأخير
على تكملة زائده على انه وما يدي ان المقام ايضا يقتضي تقدم
اسم الله تعالى لان الاهتمام بالحدس الذات للحدس لان الله تعالى
راجع اليه تعالى حقيقة وهذا كما قيل في قوله تعالى وجعلوا الله
الجن انه قدم الله على ربهم كما مع ان مرجع الاكثار انما هو جعل الشريك
لان المتكبر ليس جعل الشريك لكونه يشترك بالله فجزء الاهتمام هو
حقيقته وفيه تأمل فان كون الحامد بصد الجود والشاكر كياناً من كان
المجود مقام وخال يقتضي مزيد العناية بشأن الجود الذي هو بصد
وهذا هو المراد بكون الجود في مقاصد واما الهيبة لكونه
حمد الله تعالى فهو امر واقع لكونه ليس من تكات تقديم الجود على
اسم الله ومرتبة هذا وقد يجاب من اصل السوال بان
الاهتمام الذاتي بشأن اسم الله تعالى وان كان اتم لكنه اتم
شهرته واستقراره في العقول مؤنة ذكر ما يدل عليه فالله
ذكر ما يدل على الاهتمام العارض للجد حقيقة فان الشأن في ظهور
الشراء لا في تعرض الواضحات **قوله** كون البلاغة مبتدأ خبر **قوله**
يرجع **قوله** وقد يجاب عنه محصل الجواب الاول ان الاهتمام
العارض في هذا المقام راجح بما يرجحه من كون البلاغة المبتدأ
فلا يعارضه الاهتمام الذاتي وحاصل الجواب الثاني ان افترضنا
فخامة الامر متساوية لكن معناها ما يجب تقدم الجود وهو العمل
بما هو الاصل اه وانت خبير بان الثاني لا يصح ترجيحاً الكلام السرخ
وقد كانت السهولة عليه فتدبر **قوله** منزل منزل الله لم يعنى
او جد القراءة **قوله** لا تصور حقيقة عن الاخطاء اي عن مطلق
الاطالة لا مكان تحقق فرد منها وهما الاخطاء الاجمالية **قوله** كما ذكرنا
في حاشية السرخ وهو ان يجعل قصور العبادة عن الاخطاء متناوياً

لقصور العبارة وعدم كمالها في افادة الاحاطة بما لخصه في قصورها
 فيها انزيلة للنفاذ فمنه العدم او ان يجعل كلمة من مطلقه
 بالعبارة لا بالقصور هذا ما في حاشية الشرح ولا بعد ان يثبت
 هذا المقام ان النعم الالهية بلغت الوفور والكمال الى حد لا يتأتى
 احاطة العبارة بها ولو على طريق العموم والاحمال **قوله** وانما بقيد وظا
 لا تدرك من جملة الكلمات المحتملة وان كان قصور العبارة وانما
 حقيقة على جميع التقادير ومراعاة ما بين الكلمات قال في حاشية
 الشرح بعد تفصيل هذا التحقيق والتوفيق فاندفع ما يقال ان
 تحقق القصور فذكر للايمان كماله المحض قصور والافاضل
 يتحققه كما وقع في المطول قصوره **قوله** على الاطلاق كما ذكره
قوله على التفصيل كما بينه اثر **قوله** فانما تستقيم على الاول
 على تقدير اجزاء الاحاطة على الاطلاق والاعلم ان في تقدير الثاني
 حمل الاحاطة على تفصيله لا يتم القريب حيث لا يلزم من قصور
 العبارة عن الاحاطة التفصيلية عدم التعرض للمعنى بـ اصلا
 هو المصير الى الاول مع كونه ظاهر اللفظ ما دونه في نظر اولي
 الذكربدا **قوله** وبكلف ذكره في حاشية الشرح **قوله** وقد توفى
 التعليل غاية توجبه هذا الكلام ان يقال التعرض للمعنى بـ اصلا
 بذكر الكل اجالا او تفصيلا او بذكر البعض تفصيلا ولا شك
 ان الثاني غير ممكن ولذا لم يتعرض له الموجبة وان ما انهم في تالي
 انعام الله والمصدر المضاف مقيد للعموم وذكر الانعام في
 قوة المنعم به اجالا فالاول واقع لا ينبغي ان يشار الى توجبه تركه
 فالذي يحتاج الى التكلفة تركه هو الثالث فالتعلييل بمعنى قوله
 ولما لا يوفهم اختصاصه اه انما هو طه اوالا انه لا يخذل في
ح **قوله** وليس بذكر اما او لا فلا تتردد بتعبير جازم في التعر
 للبعض اجالا الا ان يقال يعلم فسادا بالمقياس الى ذكر البعض

تفصيلا

تفصيلا لهذا اولى يتوهم الاختصاص واما ما **قوله** فلا التعلييل
 اذا كان مختصا بالشئ الثاني لم يعلم فيجب ترك التعرض للكل اجالا
 فلم يتم القريب واقول قد عرفت مما قد مناه ما في توجيه المقام
 وكما اخذ المدعي برهانه وجعل كل من التعلييلين تعليلا للجزء
 مستحق ليكون المجموع دليلا واحدا فنعم التوجيه لولا احاطة
 الكلام في قول الشد وليلا يتوهم **قوله** ولا كون الامتداء مناسبا
 للمقام هذا معناه العريضة وقول اي يعو الامتداء معناه اللغو
 قوله وكلا لا عطف نصير على الخوف والمقام والبسطة على ان
 على طريق النقل دون الارتمال **قوله** لان التنبية انما يحصل
 بلا خط كونها صا بعدم العام ومعطوف عليه مناه على العطف
 يدل على المطايعين بين المعطوفين فاذا عطف الخاص على العام
 دل على ان الخاص قد بلغ في الشرف والكمال الى ان ترتفع عن الكل
 تحتد وعدنوعا آخر كما قال الله تعالى كما فطروا على الصلوات
 والصلوة الوسطى ولولا العطف او لم يكن خاصا بعدم عام
 لما دل على هذا المعنى **قوله** فيما مل انما مل بالتمثل لا في بـ اصلا
 الاستتمال لا يحتاج الى الملاخطة العطف اصلا وكون المعطوف
 خاصا والمعطوف عليه عاما واحتمال التنبية الى ذلك لا يتوقف
 على انهما البراعة اليه هذا ما نقل عنه في وجه التامل واقول
 قد عرفت مما تقرر في هذه الحاشية ان التنبية على فضيلة نعمة البيا
 منوط بعطف الخاص على العام وان رعاية البراعة ينشأ من
 مجرد ذكر الخاص للمجموع السكتين يتفرع على مجموع الاربعين الاول على
 الاول والثاني على الثاني فلو جعل المعطوفين مع العطف مع
 ما تضمنه من ذكر الخاص وعطفه ولا تنبيه على رعاية ثم جعل
 المجموع تعليلا للمجموع كان توجيها وجيا لا يثار عليه لا يقال
 التعليل الثاني مستقل بكونه تعليلا للمجموع فمما الاول تضم

لعلنا نقول لا استدراك في أن يكون الجزاء الأول متعلقاً بالثاني
فيكونا جديهما مبرحاً وبالآخرى منهما وأما إذا فرق بين تعليل المجموع
بالمجموع على التوزيع كما قلنا وبين تعليل الجزاء الثاني على مطلق
على العام بالمجموع كما ذكره المحقق آخر فإن عدم مدخل العطف
المذكورة البراعة لا يفسد الأول وهو يصدق ويتحقق الثالث
لا يحسن تعليل امر المجموع امرين ليس للحدثها دخل فيه ويصدق
مع وضوح قد استبعد على بعض الفضلاء وكان قد لم يأت بمثل
فلتأمل فليتأمل **قوله** وقد يقسم كل ما يورث الظاهري في
بعض الحواس في التقسيم والتعظيم والتعظيم المستفاد من كل
ما الموصول وقد نظر لأن الموصول للثني بالبيان يأتي
خاص كان لا يصدق العجوم وأما التقسيم والتعظيم فأيما يقيد
الأحكام لو كان لا التعظيم كذا فصدق عدم افتد العجوم بسم
أن أراد العجوم بالنسبة إلى البيان وغيره لكن ليس كلام القائل
في بل في عموم الموصول بالقياس إلى سائر أفراد البيان
وغيره أن أراد العجوم بالقياس إلى سائر أفراد البيان أن بيان
الموصول العام يخص يخرج من شمول ما سوى هذا العام
لأن شمول جميع أفراد هذا الخاص **قوله** وكان هذا أقوى عما
غيره أعمد المعاني حيث رجحوا أنه قال الشيخ في قولنا انما يقال
وأردنا أن لا يرد بالقبول والادبار عن معناها الحقيقة بل إنما
لكثرة الأقبال والأدبار كما قلنا تحت منهما وليس أصح على
حذف المضاف وإن كانوا يذكرونه مستأنهين ووجه الرجحان
على ما أشار إليه الشيخ تفهيم الجواز العقلي مبالغة بصفة
لا يتضمن الجواز اللغوي ولا الجواز في الأعراب هذا أو المناسب
هيئاته بل ترجح الجواز العقلي على اللغوي لا على حذف المضاف
الذي هو جواز الأعراف كما فعلنا المحقق لأن الفصل يجمع المقصود

أو الفاضل مجاز لغوي **قوله** ولك أن لا تعبئة الكلام يجوز أصلاً أي لا
الجزء اللغوي في فصل ولا العقيدة إضافة إلى الخطاب **قوله** مما يحل
بعضاً بيان لما يجب وفيه إشارة إلى أن المراد خصوصاً من حيث
الفضاحة والبلغة كما يفهم من الخطاب فأنه ما قبل ذلك لا يقتضي
القرآن سماً المشابهة خصوصاً على ما قال لا يعلم تأويلها إلا الله **قوله**
وقدم كون الفصل بمعنى الموصول على كونه بمعنى الفاصل مع أن كون الخطاب
نصراً للجزء من حيث كونه فارقاً بين الحق والباطل **قوله** فالتد انما اصله أول
تبت قبله الجزاء الثاني بمعنى حركة ما قبلها وأما على تقدير كونه الأصل هو
هل فقدت الجاهزة لغز الخرج ثم قبلت الجزاء الثاني لا تفتح ما قبلها **قوله** جمع
صحت بالسكون اسم جمع فيه أنه لا يأتي ما قاله الشيخ في شرح قول الأعرابي
محلاً وانما في السبق انما مضوا من أن السبق جمع ساقى كسب
مما سبق **قوله** فاطمها رجع طر جواب شرط محذوف أي إذا عرفت أن فاعله
لا يجمع على أفعال فاطمها لا يكون جمع طر بل جمع طر كقوله وقال **قوله** فأنه
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قبل لأن صورته الحالية مستعنة عن أجزاء الصفات
في فعل ما أفعال التفضيل مكنونة الأصل على الفعل جمع من اجراء
على حسب صورته الحالية **قوله** وقال الشاعر الأبرق أني أه **قوله** آخره لا يورث
مسعود بن السيد العبد أو أول الآخر ولقد طعت مجامع الرباب والرباب
كوشة اندرون وإن مر دم الرباب جمع كذا في مذهب **قوله** فإذا رددت خبر
المحقق على اختيار جمع الكثير **قوله** معناه مما يتبين من شئ معناه أن يقع في
الذي شئ فكذلك في قوله لوقوع الجاء يجعله لازماً لوقوع شئ في الدنيا
ومما أدت الدنيا يقع فيها شئ **قوله** أما عقب المطالفة لقرب الخرج كونه
في الجملة أي بعض الأحياء وذلك إذا كانت لا مستقام هذا أو ما بعده
بجاء لتقديم الجزاء وتوجيه الأول لا وما الثاني فكان المقصود من أن لا
كان خرج الجزاء أقصى الحق كان تقديم على الجيم الذي خرج الشك **قوله**
وأدغام الجيم بالكر عطف على قب الباء جزاء **قوله** أراد بيان المعنى البحت

كما هو الظاهر من قوله معناه كذا **قوله** فزيدة ما يكون كافدة لاداة الشرط من اقتضاء الفعل **قوله** ونعت جزء من الشرط كراهية بقاء الكلمة على ما كانت عليه من المعنى والصورة مع وجوب قطعها عن مقتضى الأصل حتى وجب حذف شرطه بلا مفسر لما ذكرناه في الحاشية قال ان رفع الازم صفة للصوق فقط ان لصوق الاسم لا يلزم المبتداء وان يوصف للاسم نطق ان ما يلزم المبتداء هو الاسمية لا الاسم ولذا قال رحمه الله في المختصر والاسمية لان صفة لفظية **قوله** وقال الرضي لصوق الاسم غير لازم وانما الله اقامه الح كراهية تعالى حرف الشرط والجزاء وفيه بحث لان اقامه جزء من الجزاء فهو لازم ايضا بل الازم تحليل سثن بين حرف الشرط والجزاء كراهية في الالهاما سواء كان من المتعلقات الشرطية كالتن في اوفى اجزاء الجزاء نحو ما زيد فتنطلق **قوله** او يجوز عما بان يجعل المدعى ركبا في مدعى واحد يستدل عليه بدليلين واما اعتبار التركيب في الدليل فغير مستور للزوم الاستدراك **قوله** لان البناء لا يتم منه ان جعل قول الشدة في الجملة قيد لكل امرين من اقامة والابقاء لا للابقاء خشب وان احتمل العيازة فان هذا اولى وايق **قوله** والتمت البناء في خلافها اي والحال انها التزمته هنا في خلال اجزاء الجزاء وطمنا تحت وهو ان الواقع ههنا جسيما ذكره الشر ليس دخول البناء في خلاف اجزاء الجزاء بل انما وقعت على صدر الجزاء فالتمسكة لا يتم ههنا فخصم **قوله** لان الازم للمبتداء اغا هو الاسمية ولربق منها ان كذا قيد قيد وجب مقتضى **قوله** فان الماد بقوله لم يبق فيها انرا اننا انتي هذا الازم الذي هو ان المبتداء الملزوم بالكلية وهذا كما يقال لم يبق احد من الديار اذا كان الماد اندراسها بالكلية فالانقطاع **قوله** ولما بياها اي بيان تحقيق اقامة على الوجه الذي ذكرنا وهو ان لصوق الموصوف اي الاسم بالما في قوة لصوق الصفة اعني الاسمية **قوله** كان لصوق الاسم لازما لكونه صفة لما لا

موقع المبتداء حقيقة هذا وقد يقال في ترجيح المقام الوحيد ان يراد بالاقامة جعل وجود الازم بمنزلة وجود الملزوم في الجملة ومع فلتهم ظاهر واما بيان ابقاء الائمة في الجملة فوان انما المبتداء وعلما ما نذكر كثر من الاسم في الجزاء والجزء المثل بينهما فلتصوق الاسم بمنزلة وجود الائمة في الجملة وكذا علامات الشرط متعده من جهة الشرط والماء والجزء فيزوم الماء ابقاء لهما في الجملة كذا **قوله** يتوهم ظاهره حيث لم يتوضا بيان معنى المضاف والمضاف اليه المصوب عليه بناء المعنى الاضائة وقيل وجب الاستعانة بالادلة للحل على العملية فيكون المحررة المعاني والبيان وجد فالتنويم والعرف وفيه ايضا علم البلاغة على المعاني حاصل ان البلاغة هنا مستعملة في المعنى العرفي اعني العلماني واذ اضافة العلم المدهج من قبل اضا قد العام الى الخاص فتوصل الى نحو فهم البلاغة مستعمل في المعنى الاضائة دون العلماني فاما المتعمل في العلماني البلاغة **قوله** يتدفع اليه وان يظهر اندفاع ما ازيد من اناس ان البلاغة علم للعلمين كعلم البلاغة لكن الاضائة انما اذا استعمل علم البلاغة على لا يلاحظ عليه البلاغة **قوله** فلا سكاله باقيا على حالها **قوله** كعلم البلاغة لا يدخل عليه علم البلاغة في الجواب فلتعلم ذكره بيان للواقع وتبهم الحاشية برمضان **قوله** الى ان المضاف يحد في لا مصدر والعطف على جزء الكلمة اتماما على هذا التقدير **قوله** ويكون جزا نوابج اخرى الاثره ووجب الاستئذان بالامية ان لا الاستبعاد حيث كان المتعارف في حذف المضاف باقامة المضاف اليه مقاصد واعرابه باعزابه نحو واسئل القرية **قوله** في سدد في بعض الاشكال وحيز العطف على جزء الكلمة وبقي اشكال رجوع المبر الى الجزاء لان رجوعه الى علم البلاغة ويكون التاني باعتراف المضاف المبدى فيكون المعنى وعلم نوابج علم البلاغة فاما في **قوله** يتدفع كلمة اما العطف فلا يح عطف على العلم واما رجع التمهيد فالى العلم ايضا وقدر الكلام في كذا ايق وقد عرفت ان فاعله قد ذكر **قوله** في الاول الى علم تقدير ان يكون العلم علم نوابج البلاغة **قوله** وعلا الثاني اي على تقدير ان يكون العلم نوابج البلاغة

موقع

قوله التقدير الثاني وهو إقامة التعريف مقام المظهر **قوله** وقام ما يمكن ان يقال
 حل جمده اذ يعني ان جعل المعنى العلمي حتى يترب عليه الاشكال لا يمكن بل
 على المعنى الاصل في الابد زاد فيه زيادة خصوصية زيادة الاختصاص
 بالبلاغة حتى تحضر المعاني والبيان وكذا انفسهم على ما يعبر باليديع
 بما نالها من المعنى الاضافي لا يثبنا للمعنى العلمي **قوله** لزيادة
 اختصاص بالبلاغة لا مطلق الاختصاص والاكتفاء شاملا للمعنى
 النصف ونحوها **قوله** وادعاءى ولو كان منتهىها يجب الادعاء هذا
 وفيه اندمع ما فيه من النقص لا يلزم المدعى فانه لو كان لذلك
 لكان ادق العلوم ولو لم ما قيل انه يفرع عما تقدم بواسطة معرفة
 مسطرة هان وقايق العربية من جملة ادق الدقائق ومقصده قول
 القلائمة في التخرج ان المهم لم يجعل هذا العلم ادق جميع العلوم بل جعل
 طائفة من العلوم ادق مما سواها وجعل هذا العلم منها قد يعرفه ان
 العجائز لكان بلاغة بان يكون خط القافية قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة
قوله لا للمعرفة اى حرف قلوب المعارضين عن المعارضة **قوله** ومعلومها
 كالاجزاء من المعينات ومخالفة استنويد اساليب الرسائل والخطب
 والاشعار سماء المطالع والمقاطع **قوله** فكذلك انما اى اخر غير مقيم
قوله اراد معرفة ان العجائز ثابت له بناء على ما يحصل الشق الاول طومونة
 نفس العجائز القرآن وحصل الشق الثاني طومونة ان سبب العجائز هو
 كمال البلاغة لا غير وحصل الشق الثالث الذى عليه بناء الجواب هو
 معرفة العجائز المسبب عن كمال البلاغة ثم ان الشق الثاني يشتمل على
 احداهما ان سبب العجائز كمال البلاغة الثاني ان سبب العجائز ليس امر اعم
 كمال البلاغة ثم الحكم الثاني يعلم بما ذكره في الكلام وما يذكركه
 بعض كتب هذا العلم انما الحكم اول لا يعلم على التفصيل والتحقيق الا
 بعد العلم بغير ان الجموع لا يعرف الا بعد العلم فلو اجاب باختبار الشق
 الثاني لم يعد لكن على عبارة المحقق لا يخفى عن بعد حيث خلت عن افاده

التقليد

لان سطر علم

الحرف فاقبل **قوله** فليقبل تامل تامل تحقيق لا عن ارض ليعرف الفرق في ذلك
 بين العلمين فان ما يعلم في علم الكلام بلاغة ليس الا على سبيل التسليم
 والاحمال دون التحقيق والتفصيل كيف ولا يعلم منه وجه بلاغة فيما
 تلك بلاطها وحقيقة الامران ما يذكركه الكلام من ان القرآن اعلى
 طبقات البلاغة مقدمة ما خرد من علم البلاغة مستعمل في الكلام
 على طريقة التسليم وانما يعلم تحقيق في علم البلاغة ولا يناء ذلك
 بناء الكلام على المقدمات البينة يعلم وما يكون ما خرد من علم آخر
 برهن عليها هناك وهذا يدفع ما يذكركه وجد التامل ان هذا اليقين
 يحصل من علم الكلام انما بمقدمات يذكركه لان بناء هذا العلم انما على
 اليقين واما الجواب عن هذا بان هذا اليقين ليس بمرتبة اليقين الحاصل
 من العلمين ومنه ان الاول من الثاني منزلة علم اليقين من عن اليقين
 فتبين حاله من التفصيل **قوله** ولو جعلت قوله لكونه متعلقا بمعنى ما
 ذكرناه او لا انما هو على تقدير ان يجعل قوله لكونه متعلقا بمعنى
 ولو جعلت متعلقا بقوله يعرف الخ وكانه اختيارا للشق الاول فهو
 من التقدير التخصيص في المعرفة **قوله** فيكون المعنى ان المعرفة المطلقة
 يكون اى يعرفه كونه اعلم مراتب البلاغة والاختلاف في اجرامها لا غير
 يقينا الا من علم البلاغة فالمعرفة المسببة عن تلك المعرفة لا يكون الا
 واما الاستدلال على كونه اعلى مراتبها بما ذكره الكلام من ان اجمل
 القصص او من العرب العرابة مع كثرة تم وغلوهم في واعن الاثنان بمقدار
 اقرصونة يكون في تلك الدرر من البلاغة حتى اختيار والمعارضة
 بالسيوف على المعارضة بالحروف فن قيل الاستدلال بالمعول على
 علته معنية وهو لا يرى لا يفيد اليقين **قوله** الاستعانة بالاختيارية
 هذا على اى المعنى **قوله** وكذا هنا وجهين مشافا والوجهين ان الوجد
 يحتل معين فان حل على الطريق على طريقة الايام كان الوجد هو
 الاول وان حل على العضو المعين كان الوجد هو الثاني **قوله** ولا يثبت

استعانة تخيلية اي اثبات الوجود تخيلية فان قيل قد مر بان
تخيلية قريبة المكنية ومعلوم ان اللازم ان اسم كل لوجبة الشامل
للحسن والقيح لا يدل على القضية المحيرة انفس بالخص كالصور
الحسنة قلت المقام اقوى فربما على التخصيص بالوجد الوجبة **قوله**
فيتمتع عليه ان الترتيب قبل مع ما في الشق الاول **قوله** فيتمتع
حاصله ان الترتيب مطلقا لا يختص بما يقتضيه لفظ المشبه به ولا
بالاستعانة الخيلية على التشبيه وقد يكون في الاستعانة والتشبيه
كناية الجواز المرسل واذ كان في الاستعانة فلا يلزم ان يقتضيه بلفظ
المشبه به وما يقال في سوال من المقدمات فافاد في حقه حجب ما
في الجواب فالترتيب المذكور محتمل ان يكون ترشيعا للمكنية والتخيلية
اي هو جواز بان بلفظا بكلاشي الترتيب المفهوم من السؤال **قوله**
الله عكس لموافق يوم القيمة **قوله** ترشيع الجواز المرسل في اليد يعني
الترشيع من باب المطلق السمع السبب على المسبب **قوله** مع ان التشبيه
فيه اصلا فقول المعترض ان الترتيب انما يكون في الاستعانة الخيلية
على التشبيه غير مسلم وقوله وما ذكره في العود على ما ذكره الشق
الاول يمنع قوله الترتيب انما يقتضيه لفظ المشبه به **قوله** في اذا كان
في الكلام تشبيه ذكره حتى لا يتقص بالمكنية كذا قيل والفظ ان
فقد انه ليس في صورة المكنية تشبيه في الكلام بل في نفس **قوله**
فانما هو للترشيع الذي هو الاستعانة قبل لوقال فانما هو الترتيب
الذي في التشبيه لكان استعملت في امل صورة التشبيه المقري
ايه فانما شامل للاستعانة مطلقا **قوله** اي فانقر يومئذ لا يطلب
عليك ان ذلك اذا كان اشارة الى الترتيب في يوم عيسى عليه افاض
يعرف لوقه مضاف امله الاقل اي يوم النقرة او في الثاني اي يوم
والايه هو الترتيب لما في الاول من التكرار **قوله** وما هو منها بالحديث
المرجح في العلم الرجح ان يتكلم الرجل بالظن قال تعالى رجحا بالغيب

الصالح

ويقال

ويقال صار رجحا لا يوقف على حقيقة امره ومنه الحديث المرجح بالثقة
قوله اي قضية كلية يعني المطلق الحكم وادبه القضية اطلاق الاسم
المربوع على الظن وهذا احد المطلق الحكم وقد يطلق على المصدق وهو
الابتناع والامتناع وقد يطلق على متعلقة وهو الوقوع واللاوقوع
وقد يطلق على النسبة الكلية وقد يطلق على الجوز **قوله** والاصل
منطلق على فروع واستنباط هذه الفروع من اصل اي معنى تقريبها وطريقه
ان يجعل الاصل كبرى لصغرى سهله الحصول فتبين فاعا وهذا معروفا
قوله حذف مضاف وهو الاحكام **قوله** ومضاف اليه وهو الموضوع و
الباعث على ارتكاب هذين التقديرين مع ان اختلاف الظن ما وقع منه
للمتعرف اعني قوله ليتوقع واحكامها منه فان ضمير احكامها راجع الى
الترشيعات فتدبر الترشيحات على الفروع لاجل افراد الموضوع **قوله** لا يمكن
الفروع معنى ويجوز حمل الترشيحات على جزئيات الموضوع لا بد من تقدير
الاحكام عليه لان انطباق القضية الكلية بالمعنى المراد منه ليس
الا على احكام جزئيات الموضوع لا على نفس جزئيات الموضوع وبهذا
اظهر فساد ما قيل ان المشايخ اطلاق الترشيحات على افراد المفهوم الكلية
على القضايا التي يجب القضية الكلية بل المشايخ اطلاق الفروع عليها
فان جزئياتها هي ما هو اللفظ يحتاج الى حذف مضاف ومضاف اليه
اي على احكام جزئيات موضوعها وان جزئيات الفروع يجوز ان على وجه
التشبيه فالعلة الى ان كتاب حذف انتهى كذا قيد وفيه نظر اول
خفاصة ان الفروع في القضايا الجزئية والتخصيص المندرجة يجب
القاعدة الكلية وبالجملة تنبي النتائج الحاصلة من ضم صغرى سهله
الحصول الى القاعدة وان لها احكاما في الوقوع واللاوقوع وان
الحاصل من القاعدة مع الصغرى المنفصلة اليها ليس بالحقيقة
الا الوقوع واللاوقوع ضرورة ان الطرفين والتشبيه كانتا
معلومة وقت الشعور بالملأ اذ لا يوجد ما سابق على النظر

الاستدلال فصح انه يعرف انك الفروع من القاعدة من غير حكمة
وقد عرفت ذلك على الاستدلال من ذلك فاصح المبدأ وان كان الحكم
على المحمولات ايضا محتمل وذلك الاطلاق معروف ايضا وليعلم ان المراد
المحمولات من حيث لا يتقاع على الموضوعات او لا تتوزع ولا تفصل
المحمولة لا يستفاد من المحل والدليل وهذا لا يصح لانه
شوب من حيث ان ارجاع المصير الى المحذور خلاف الظاهر مع ان الصبر
الذي يتلو به يعود الى امر الكلي فيلزم الانتشار وقيل من حيث لزوم
حذف الفاعل ومن حيث انه لا فائدة في وصف الموضوع بان صدق
على افراد هذه اشان جميع العمليات وكلها فاسد ان اما الاول
فلانه لا بأس بحذف الفاعل المضاف واقامة المضاف اليه مقادير
واما الثاني فلان المراد صدق موضوعه حين موضوع على جميع
ومحتمل ان يكون محكم على كل افراد الموضوع لا على بعضها وهذا
غير لازم في كل تحقيق الفضايل الزمنية اكثر من ان بعد فنيه
قول لا يعمى ان كل شاهد مناد بترجيح الكلام في هذا المقام ان المتكلمين
المختلفين ان المعبر في باب نسب العمليات بعضها الى بعض هو الصدق
بالفعل كاهو الملازم لما ينسب الى الشيء في صدق العنوان او الصدق
بالامكان كما هو المناسب بطريقة العار الى فيه في الاولين
العلوم المطلق الى موجبة كلية مطلقة وسالبة جزئية دائمة وعلى
الثاني الى موجبة كلية ممكنة وسالبة جزئية ضرورية اذ ان هذا
فهم المسمى ان هذه العلوم ما يستقيم على طريقة الثانية حتى يكون
مقادير النسبة ان كل شاهد بالامكان مثال بالامكان وبعضها
يمكن ان يكون مثالا ليس شاهد بالامكان لا على الاول المتعارفين
المتأخرين حتى يكون قعاده ثم ان كل شاهد بالفعل مثال بالفعل
وبعض ما هو مثال بالفعل ليس شاهد اياها فانه ان اعتبر كل
من الشاهد والمثال المذكور للثبات فقط يعني ان لا يذكر بعضا

ابدا ولا يفسح فقط يعني ان لا يدكر لغزير الايضاح اصلا كما النسبة بينهما
في التباين الكلي هذا مع لزوم كون ما يدكر للثبات تارة ولا يفسح آخر
خارجا عن القسمين وهو كما ترى وان اعتبر فيها الذكر للثبات في الجزئية
كذلك كانت النسبة في العوم من وحدة وفي الوحدتين بطل الحكم بالعموم مطلقا
فبناء الكلام على طريقه القدماء فافهم **قول** فيكون كذا الامرين الاول على فعل
والاول على فعل **قول** اما الثاني وهو كون العدول ضروريا في قولك ان قوله
شخصا **قول** فلا بد من اعتبار تعين معنى المنع بان يباد مع معنى التقصير
معنى المنع اي اقص ما نعتك معناه او اضعف معناه معناه والوجه الا
اشهر وفي الوجهين فويجوز ان في المجموع لا يجمع بين الحقيقة والبيان فلا يعقل
قول او جعل الاول بيان عند اي اضعفك نصحا وظ عبارة الشدة انما اشياء
الثاني وهو اخبر وان كان الاول افيده **قول** واما الاول وهو ان العدول
غير ضروري في عبارة النص **قول** اذ على الحال اي لم اضر حال كونه جديا فيكون
محتملا مصداق بمعنى الفاعل بيان المعنى وحذف المضاف اليه عملا اي ذا جهد
ويجوز جهدا على معناه المصدرى مع الحالية ويكون الجزئية عقليا وهذا
البلغ كانه الاشارة الميدة في قولنا الخفاء وانما اقبال وادبار على الرجوع
فالحال في الحقيقة لا يلزم اي تركت التقصير جهدا على ما يعني نظيره في عبارة
الحمد والمبالغ في اختصار لفظة مقربا **قول** وربما جهتهم منه كانه يقول
لا تقرب في العبارة ح بان لا يقتصر الاجتهاد مع ان هذا هو المقصود فانه
انه يمكن استفادة هذا المعنى من هذه التقديرات بوجهين احدهما ان رتبها
بهم من جهد العبارة هذا المعنى وتاخرها ان يعتبر تنازع الاول والوجه في
الجوار والمجور فانه اذا انتفى التقصير في التحقيق حال الجهد في التحقيق
التقصير في الجهد في التحقيق فانه يقول بجهتهم منه كون التقصير يعني حال
كونه منفيا وقوله فيحصل المقصود اي عدم التقصير في الجهد متفق على التعيين
كذا اقول ذلك ان نقر السوال باننا اذا كان جهدا لا كان معنى
لما اضر حال كونه في جهده اقل من المقصود حيث لم يعلم ان التقصير المنفي فيما

٧٣
 ذواته في الجواب اما لا يعمد انه يفهم من عدم التصدير الاجتهاد ان عدم
 التصدير الاجتهاد كما اذا قلنا ان افعال المشي فانه يتبادر منه ان المقصود
 المشي في المشي واقفا فاما ان يكون الطرف متعلق بكل من المصير والوجه في المشي
 فالمقصود الحقيقي في حقيقة فصل المقصود عن المصيرين لكنه الاول عدم التصدير
 في الجهد وفي الثاني عدم التصدير في التحقيق ولا يتحقق سلامة هذا الوجه
 عما يلزم من كفاية في تقرير الجواب الثاني جسمانية اولا **قوله** او يكون شيئا
 خارجا عن الحاضن عطف على قوله ويكون جهدا ايضا اهـ وهذا الوجه من
 فان صرف الجهد ان وانفاسه في غيرهما معصوم على صورة السماع من القارئ
قوله اعمد اضره الاجتهاد في هذه الامور من المصير من غير كلفة **قوله** اي لا يتلوه
 هذا التفسير الجوزي واما في المصير التفسير في ان بقى في اضره ترك الجهد ويحتمل ان
 يكون بيان الحاصل المعنى في التفسيرين كما يحتمل بعيد ذلك هذا وقد قيل ان
 الشئ من افعالنا ما انما لا يبلو ان يقع جهد في حين التي يفيد الجهد
 اي لا يصحك شيئا من الاجتهاد مع انه الموافق للاستعمال المستعمل من العلية
 الى مفعولين قلت لا يتحقق انه لا يتقدم اذ معنى الشئ ايضا يقع جهدا
 جبر الخية ويفيد الجهد في الوجود اذ يخرج عنه على الالوهية جبره
 لا على ايراد الترتيب قد مر **قوله** ولا يكون في الكلام حذف اي حذف المفعول
 الاول اللازم في تقدير جعل الالوهية معنى المنع **قوله** يجعل يتعين معنى المنع
 والجوزي بالالوهية اما الثاني فله واما الاول فيان يكون ما ذكره محصل
 المعنى وخلاصة لان يكون ترجمة الكلام والثاني الظاهر واخر وان كان
 الاول كما مر افيد **قوله** وليس قصد بك في الخطاب الى معنى بل الى معنى يصح
 الخطاب كما مر في نحو ولو ترى اذ وقفوا على وجه **قوله** اي افر ترتيبه لما
 ذكر حال كونه اضا هذا القول ان ارد حال كون الترتيب اضا في اضا
 فان كتابه على الخوف لا ثم كذا افيد وايد اندح يصير المعنى هكذا
 المصدر ولو قيل يتوقف الحذف اي حال كون الترتيب اضا في المصدر
 عن كذا الشبهة **قوله** وذلك ان يجعل العامل ما يشعر به الكلام من معنى

التصدير

التصدير اي مع فتح النون اي المفسرة ومع ما افيد في حاشية لاذ له
 مع ذلك **قوله** ثم ان الله على الاول ان نصب على المصدرية **قوله** والثالث وهو كون
 العامل في الحال ما يشعر به الكلام **قوله** ان الله ان يكتفي باشعار الكلام في
 الفعل فيكون العامل هو فاعل الاضافة والتقدير لكن لان من حيث هو
 محذوف بل من حيث يشعر به الكلام **قوله** كان نقل عن سيوريه قاس المصدر على
 الطرف في كونه من كفاية باخذ من الفعل اتيك وهو قاس مع الفارق
 فان الطرف بذلك يقتضي التعلق بالفعل بخلاف المصدر فالوجه المصير
 الى حقيقة الجهد **قوله** ان ناصب المصدر هو معنى الجهد يعني ان هذه الجملة
 الاسمية بمعنى الفاعل في معنى حيوت لانها يدل على المصدر الحادث وهو
 ما قام به ذلك المصدر وقد اقررت الجملة ما دل على انما ان المصدر الحادث
 اي الحاد الحاصية وهو لفظ مرتب في هذا المثال فالجهد كالفعل والفاعل
 كذا نقل منه **قوله** واما على الثاني وطوان يكون العامل في المثال معنى اي
 المفسرة **قوله** ترجى اي بلفظ والنشر العبري المرتب على المرتب بالاضافة اي
 بسبب اتصال الاول من الآخرين بالثاني من الاولين فعند مراعاة هذا
 يتعين تعلق الثاني بالاول كذا افيد وقول قوله يتعين جردا هذه
 المرافعة على انها في الاحتمال الثالث ثم قال المصنف دام ظله في قوله
 اذ قلنا اي ان هذا انما يتصور بان يكون طلبا مفصلا عن تقريره **قوله**
 لا يتبع وجه العطف فيه فانه هذا مشترك الموردين في هذا الاحتمال **قوله**
 الاول فان عطف شبهة على تقريب الذي هو على الترتيب يقتضي اشتقا
 اياه في العلية والتحقيق ان بناء هذه من الاحتمالين على تقديم اعتبار العطف
 على التعديل فبعد ما عطف شبهة على تقريبا وكذا في اباي على رتبة على
 المتأنيان بالاولين على سبيل التوزيع الاول بالاول والثاني بالثاني
 اعتبار تعديل المجموع بالمجموع من دون اعتبار التوزيع كان وجه آخر فاصل
قوله وان يجعله على ذلك هذه وجوه خمسة ولو اعتبر المجموع من حيث

الجميع في كلامي الذليل والمذني صارت المحتال أكثر من ذلك بكونه
وقد مر مثل ذلك **قوله** الفصل المتقدم أي الله والشر المثل **قوله** كانت
القصور المتأخر أي المجد المأسي وهو مقلدها بالآلة والقصور فيه
من حيث أن الثاني يبقى من غير تعقل مع كونه فاصلة الحبيبة بين العلة و
المعلول ولو قيل أن الموجد الثالث أحسن من العلل لم يبعد كذا **قوله** **قوله**
من طب عظام ولذا احتج إلى اعتبار ما يستند إليه من معنى الترتيب
قوله لكن كان الكلام على ما من ذلك المعنى وهو أن كنهه المبالغة في معنى
معنى **قوله** على ما من يبرز وقوله في الكلام والكتابة في الترتيب
في مقابلة الأمر إلى الله تعالى **قوله** لا يجوز أن يكون النشائية فائدة قدس
بغير استعماله الجليل في الأخبار بدو معنى الانشاء كاستعماله إلى الله في
انشاء الخلق وبعث واستقرية انشاء البيع والشراء فلم لا يجوز أن يكون هو
جسم الانشاء التكميل **قوله** متعلق خبرها النشائية لأن خبرها مفعول في حق
ونعم الوكيل متعلق **قوله** ولو كان المعطوف عليه حسي لا يلزم إيهامه
للزوم وسنده أمان أحدهما ما فائدة من أن نعم الوكيل يتأخر بالمعنى
والثاني أنه حسي ليس جليلا خبرية بل مفردة فاللزام لو كان هو عطف النشائية
على المفردة لا على الأخبار لا يفي يجب تقدير حسي بحسب حتى لا يلزم عطف
الجليلة على المفردة لا تقول يجوز عطف الجليلة على المفردة لكن يجب وسح تأويله
بالمفردة حيث كان له محل من الأعراب وح قيف بأقول المفردة المعطوف عليه
بأجللة والحاصل أن اللزوم هو عطف الانشاء على خبر المبتدأ **قوله** **قوله** **قوله**
وكم بينهما **قوله** ويمكن أن يقال الأصالة لقوله في الأعراف **قوله** **قوله**
على الحال حال رد لقوله لا يجوز أن يكون المعطوف على أنا أسأل الله **قوله**
وإن يمنع فإن النشائية لا يقع خبر حقيقة والحال في معنى الخبر كذا أفيد
وفيه بحث الذي في صحة عطف النشائية على الحال دفعة عن أحالة
على المأويل كما يقع خبر كذلك بلا خلاف وسبحر المبتدأ قول أي النعم
التي أو اسقى حاله من اللزوم على تقدير القول وقد بوجه انشاء وقوع

النشائية حاله خاصا صديان المعطوف عليه وهو أنا أسأل الله حاله
من قائل مبهمة ونعم الوكيل لا يصلح حاله صديا بقدره لا فائدة لعدم
المؤخر وقد ثبت أن الثاني لا يصلح حاله صديا بل يجوز تقديره قابلا بل شرع من
مضمون الجلالة وهو الوكيل أيضا والتقدير مفرد جمل حاله في قوله
حال كونه سألنا من الله تعالى كذا أمثولا عليه مفوضا أمره إليه و
قد مر بعض المحققين بمثل ذلك النشائية الواقعة خبرا ولا يخفى لها
وبالجمله فالحكم بحد الانشاء وتألا ووجه **قوله** وقدره جده رد لقوله و
عطف الانشاء إلى قوله للخفاء في خبر أنه **قوله** والأصالة الجمل الخبر رد لقوله
لأنه يجوز أن يكون حوسبي جملة النشائية **قوله** والاسمية التي خبرها النشائية
ينبغي أن يكون النشائية دفع لقوله يجوز أن يقدر المبتدأ في نعم الوكيل إلى
قوله فيكون نعم الوكيل جملة اسمية خبرية وتقدير التدفع أن الجملة الاسمية
التي خبرها النشائية حق أن يكون انشائية أي إذا ما قال خبرها يجوز
في شأنه كالتأخر الشدة رتبة أو قال في المطول قد تفرق كذا من الجملة النشائية
الواقعة خبر مبتدأ لا يصح أن يكون انشائية لأن الخبر هو الذي يحتمل
والكذب ولا بد يجب أن يكون تأنيلا لمبتدأ والانشاء ليس ثابتة في نفسه فلا
تثبت العبرة وجوابه أن خبر المبتدأ هو الذي استدل إلى المبتدأ لا ما يحتمل
والكذب والخطأ من استدل اللفظ وجوب ثبوت الخبر لمبتدأ إنما يكون
في الخبر والفضيلة لا مطلق خبر المبتدأ لأن الانشاء اعتم من النشائية و
الأخبار لا تفرق أن الطرف في نحو أين زيد وألفك هذا ومعنى القائل وما
استبد ذلك نحو أين زيد عندك وهل زيد عندك ولبي زيدا عندك خبر مع أنه
لا يحتمل الصدق والكذب وليس ثابت المبتدأ وكذا قوله تعالى لا مبرأ لكم
توكل أمتان زيد فاحسبه وزيدك نداء الأسد ونحوهم الرجل زيد على أحد التقديرين
ولا يخفى أن تقدير القول في جميع ذلك تصحف انتهى كلام الشدة قبله في ذلك
أما رد هذا الوجه نظر أما أولا فلا بد من حذف الشدة لا يصلح للمزاج المحب
أما رد الشدة إذ قد لا تقول هو محذوف المذهب بل محذوف المبتدأ خبر النشائية

وكلام الشدة لا ينفق عن المناقشة فان للثبوت من قبل الجمهور محال واسم
 قد اشار الشريف الحقوقي حواشي الشدة الى شئ ذلك واما ثانيا فلان مختار الشدة
 علام هو منطوق كلامه هو انه للعلامة في الانشائية الواو ايقه حيا للثبوت
 الى تقديم الشكول وخوله لانه لا يجوز ذلك وسبغ هذا الشكول للثبوت
 كان نكلا ايضا لان يقال مقصود المور في الجواب ان عطف الانشائية على
 الاخبار خلاف الاصل الاول ان يحترز عنه عند الى ما يستعمل على خلاف
 اولوية التوضيح في معنى ويصح ان يلاحظ شدة ذلك في سائر وجوه الدفع
 والاضيق منها لا يفيد القطع بل يزور عطف الانشائية الى غير مع ان الجيب
 يمنع هذا القول وقد بر **قوله** كما انما رجده تحقيق كلام الشدة ان كان
 في الانشائية مناسب ليس على هذه بنون الشئ الشئ او فنية عند الاتى اساه
 اضرب الى فاعله وانه لا يرفع حمله على فاعله حكمه نسبة اضرب الى فاعله المفعول
 مع نسبة المجمع الخرب من غيرنا ويل القول الحكم في نحو زيد قام بالانشائية
 الواقع بين اضربه وبين زيد كاستاء اضرب الى الصهر يسوءه فافق
 هذا **قوله** كذلك اي انشائية **قوله** والانشائية اذا وقعت خبرا فالاجابة
 الى الشاوي بدو القول ولو كان المعطوف على حسي لا يلزم عطف الانشائية
 على الاخبار فحالها محل من الاعراب فقد تكلم عليه سابقا في قال وقصده
 انه على ما نقل عنه الى تحقيق وجد العطف لانه يمنع لكنه حقق الخوا
 اعترف بوجهه وذلك وان مقصود الشدة هو الايراد للمختصين والتحقيق **قوله**
 في باقية على الانشائية وبهذا يدفع جميع ما اوردته على ما اوردته على العطف
 على هذه هو حسي بل شئ مما اوردته على ما ذكر في المعطف على حسي ايضا كما
 نقل منه رجده ا قوله بل شئ قوله بل شئ هو قوله فلا بد من التاويل الى
 قوله فيكون عطف معز الى او اما ان يدفع لما عرفت من عدم الحاجة في مثل
 ذلك الى التاويل عند الشدة **قوله** وقد بنا وجهه في المناشئة قال هناك قد
 ينقل عند ان هذا تحقق لوجه العطف وثبتن بطريق التركيب لا اعتنا
 وهذا ان مع كان حسنا عند مستشفا عنه استار الا ان كان ما به قوله في

في الزج ثم عطف الجملة على المفعول وان صح باعتبار ثبوت المفعول معنى الفعل
 لكنه الحقيقة من عطف الانشائية على الاخبار قال فيصير الظهور في ذلك الخبر
قوله من الانشائية الموقر كذا في علم البديع بعض المصنفين ولا شك ان هذا
 يدل بظاهره على ان هذه الانشائية جزء من البديع عند هذا البعض وكذا عند البديع
 حيث نقل هذا عنهم وجزوه واحتمال مخالفة المصطلح البعض في هذا بعيد
 لا يصحار اليه من غير دليل يقال المجهود في التعريف اي المختار للثبوت
قوله فيكون معنى انشئ الاول باعتبار كونه اشارة الى علم المطا علم المعاني في
 المجهود اذا كان اشارة الى ما سبق بعنوان ان يكون المراد منه جميع العوا
 لا العنوان السابق فقط فلا يلزم قوله فيكون معنى انشئ الاول له معنى
 علم المعاني نعم تعويذة الجملة ما في جملة الاول كحيد المقدمة الاولى في مولود
 العبارة هكذا اجتمع علم المعاني على ما بعض النسخ سقطت المناقشة رأسا
قوله يكون حمل علم المعاني على غير كذا في قول اذ كان المعاني بعنوان ان
 اوله لم يكن تكرارا ا قوله تكرار الحمل لا يندفع في اختلاف التعريف في الزج
 من غير تغيير المعنى المقصود **قوله** لما سبقت بيننا وان كلامنا
 طابقه من الشئ قدمت على ذلك الشئ **قوله** حقيقة غير اي اصطلاح
 لتحقيق الوضع ثانيا من اولى الاصطلاح كذا في **قوله** ان لا يكون المقول اي
 النقل من مقدمة البديع لانه لا ينقل فيه اصلا كيف وقد نقل من الوصف
 الى الاسمية **قوله** او لا اعتبار كون موصوفا اي الاصطلاح في المناقشة والجماعة
قوله ان المقدمة ان كانت في متعارف اللغة واهل اللسان **قوله** واعتبار
 معنى المقدم فيها اي في طائفة من المعاني او الكلامات متقدمة في الزج
 او على سائر الاصطلاح الكتاب **قوله** لصيغة اطلاق لا ترجح الاسم كما ينبغي
قوله الاسم اي اسم المقدمة فان الوصف لا يصح اطلاقه على سبيل **قوله**
 الا اذا ثبت للشئ المعنى الشئ **قوله** فاطلاها على طائفة المذكورة
 حقيقة التعويذة فلا حاجة الى اعتبار الخبر والنقل اصلا **قوله** باعتبار
 انما من افراد هذا المجهود قد تقرر عند ان اطلاق العام اسم كان

او صفة على التزم من يتقدمه انما اريد تحت الواح حقيقة ومن حيث هو صفة اي
بداية صفة خصوصية لا من حيث انما اريد تحت العلم بجزء هذه الماد كمن سبق على
هذه القاعدة **قوله** ويجوز لغوي سواء كان حقيقة غريبة او كان بجزء الخ **قوله**
وان كان في صفة الفقه **قوله** ما يشار به على المقدمة في الطائفة المذكورة
لغوي الاسم من بين الاسماء **قوله** كناية القادرية والفرقان القادرية اسم لغوي
يستعملها لغوي واذا قيل **قوله** اسم لغوي الصلوات ايلاء بتعبير اللغويين
ابن الاعرابي سميت الخبز لانها مركبة فاختارت واختارها تعبير لغوي وبقى حيث
لغوي ثمة العقل **قوله** فاطلقها على طائفة من المعاني والالفاظ **قوله** انما يكون
حقيقة لغوية كامة في نظر ما فقط ما اريد ان اربط بوضع واضح للغة
المعنى الا انهم قد اجمعوا على خلاف ذلك مع ان قوله والله ان لم يثبت ح في اللفظ
فان الثبوت من قبل اهل الاصطلاح والعرف قريب من الثبوت وان اريد به المعنى
المخصوص اذ وضع ارباب اللغة واللسان فيه اعم من حيث ان الحقيقة لا يمكن
ان تكون لغوية بل تصور ان يكون عرف اصطلاحية ولا يدخل فيها الا وضع
از باب الاصطلاح لا يوضع اهل اللغة **قوله** على القاب انما هو وصف لها ما
مقدمة الجيش فيكون اسما **قوله** فاطلاقا على طائفة لا القطر او المعاني
لغوي اما مع الشهرة عند اهل الاصطلاح فيكون مستقولا اصطلاحيا ويعد
فيكون بجزءه فادعى القديريين يكون ما اخذ من مقدمة الجيش فانه
وهذا **قوله** فلا يحتاج في الدلالة المقدمة لعدم معنى صيغة المفعول من
الفعل اللازم **قوله** ولا يحتاج قطعا لتسمي بذكر الواو وتركها فعل
الثاني لا يحتاج خبر لقوله فاطلاقا **قوله** او بعد الاول جميع قوله كاطلاق
من القاب اه والجملة معطوفة على الجملة كذا اريد **قوله** الى اصطلاح جديد
فان ترجمته الى ما افاده من التسمية حاشية الشرح من ان مقدمة القاب
اصطلاح جديد لا يوجد في كلام القوم هذا مع انه صاحب الكفا قال
في الفائق المقدمة المعطوفة التي تقدم الجيش من قدم معنى تقدم ثم
استعمله الاول كل شيء فيقول مقدمة القاب ومقدمة الكلام وفيه الدالة

تختلف

تختلف انتهى **قوله** حل المقدمة التي جعلت جزءا وفي الالفاظ لا يجد **قوله**
عوضه من العلم الذي به معان قطعا فلا تصور كونه من اجزاء القاب **قوله** فاما
ما ان يكون اللام بمعنى الماء انما اخرج الى هذا لان الارتفاع وجد ان النسخ
وهذا انما هو صفة للطالب لا لطائفة من الكلام نعم يجوز ان يقال ان الطالب
يتبعها اي سبيلها وان هذه الطائفة ترفع اي انشأ منفعه الى
الطالب فعلى الاول يكون الاول يكون اللام بمعنى الماء وعلى الثاني يكون
الارتفاع بمعنى النسخ **قوله** على ما قيل كانه اشار الى ان لا يوضع بالتأويل
لا حيز لان في حرف الجر بعضها بمعنى بعض شياء مع مترادف في الالفاظ
بمعنى النسخ فانه موقوف على السماع من العرب **قوله** وماذا اخرج من التوقف
على الالفاظ من حيث ان الشرع يتوقف على المعاني وفي انما يحصل من الالفاظ
فانما هو حكم العادة جرت باستعادة المعاني من الالفاظ التي قبل تصور المعاني
مع تحيل الالفاظ على ان لا يند تصور المعاني الصرفة مشغلا عن تحيل الالفاظ
بقرة ذلك **قوله** لا يصح في احدهما على الاخرى اصلا وكيف واحدهما
من المعاني واخر من الالفاظ مع ان الشرع يتوقف على احدهما غير توقف
على الاخرى **قوله** العوم مطلقا فهو ساقط اما اولا فلو افادة المعنى من
حديث التوقف واما ثانيا فلا بد لو سلم ان التوقف في المعاني معنى
فلا شك ان مثل هذا التعميم لا يترك على العوم المطلق الا ترى ان قوله
القابل الابيض من لم البياض سواء كان حيوانا ام لا لا بد ان يكون
الابيض اعم مطلقا من الحيوان نعم هذا يستلزم ان يكون مقصود الكتاب
شاملا في الجملة كما يتوقف عليه الشرع ولما لا يتوقف عليه ذلك لكن هذا
اعني استلزم مطلق العوم لا العوم المطلق وبينهما فرقان **قوله** فالمراد
بالوقوف قوله سواء توقف عليها **قوله** او المراد ان يتوقف على معانيها
فان قبل فعل هذا يكون معاني مقدمة الكتاب اعم مطلقا من مقدمة
العلم وقد ذكر الجراخون بينهما عموم ما من وجه فكيف التوقف قلت
ما ذكره هنا لا يستلزم العوم مطلقا جميعا مصنفه انما تضمن عن هذا

بأنه لا يكون هذا على الترتيب

بأنه لا يكون هذا على الترتيب

وفصل الكلام في قصة التوقف على الترتيب ان يكون هذا على الترتيب والقسم
 ردك على غير التحقيق فذهب **قوله** الدالة على المعنى التي يتوقف عليها الترتيب
 وهذا هو التحقيق **قوله** المذكورة بتعريفها التي هي قوله يقال مقدمة لغيرها
 لما يتوقف عليها الترتيب في مسائل **قوله** ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى
 المشهور **قوله** واما اذا جعلت مقدمة الخراب ليس هذا من تمام بيان الشيء
 ان قد بين الغرور من وجهين اجتماعهما في مادة واقتراح كل واحد
 في مادة فالقصد هنا تحقيق ان تلك هي هذه من مواد الاجتماع
 ومواد الاقتراح فقال الطائفة ذلك من مواد اقتراح كل عن الآخر التكم
 الا ان يضار الى كون مقدمة الخراب اسما مشتركين لكل واحد البعض
 فيكون البعض من مادة الاجتماع والكل من مادة اقتراح مقدمة
 الخراب عن مقدمة العلم **قوله** فيصدق على البعض المقدتان واما العلم
 فانما يصدق عليه مقدمة الخراب دون مقدمة العلم **قوله** والنسبة
 بين المقدتين في التباين لاجتماعهما في اللفظ والآخر من المقاطع **قوله**
 الا ان يرتكب الاركان المذكورة قوله نعم لو ارتكب اء فانه يكون
 النسبة بينهما في الغرور من وجهين ما سبق **قوله** وبين المقاطع مقدمة
 العلم ونفس مقدمة الخراب في الغرور من وجهين ان لا يتغير ان لا يتغير
 المقاطع مقدمة العلم لكن بين النسبة بين المقاطع وبين مقدمة الخراب
 فلا تكرار في العبارة كما انتم من **قوله** وكذا بين مقدمة العلم ومعا
 مقدمة الخراب ما يدل على مقدم العلم بالمعنى المشهور فقط
 واقتراح كل عن الآخر فيما اذا اختلفت مقدمة الخراب عن الدالة على
 مقدمة العلم راسا **قوله** فانتار البعض هو الشارح الخلق الى **قوله**
 قد علم في المقدمه الدالة على ما يقابلها معا بلا سواء كان معا بلا المعنى
 والجميع او المركب او الكلام او المضاف وشبهة **قوله** يرشد الى ان المعنى
 هو الاول وهو ان اختلف الكلام لا المفرد قبله بل المعنى هو الثاني اذ لو
 حمل الكلام ههنا على ما ليس بكملة لم يخل على هذا في باب البلاغة

ايضا فيتم انضاف المركبات الناقصة بالبلاغة مع ان الحق خلاف ذلك كما لا يخفى
 منوطا وكذا بطلان الثاني فان حمل الكلام في المقامين على معنى واحد غير
 لازم وان كان اولى لكن يعدل عنه في المنقضى من احد الطرفين ثم لا يلزم
 من حمل الكلام في باب البلاغة على ما ليس بكملة ان ينصف كل ما ليس بكملة بالدالة
 بل اللازم ان يكون كل ما ليس بكملة ما ليس بكملة وهو مطابق لمقتضى الحال
 طحا ولا يتم تحقق تلك المطابقة في المركبات الناقصة لو غرض تحقيقها
 في المثالين الذي انضاف تلك المركبات ايضا بالبلاغة وتبين اذ اجماع الكلمة
 وحمل الكلام على المعنى الاعم **قوله** فاذا لم يكن فيها يكون تعميم لخاصة
 المفرد غير مانع لدخول هذا المفرد في تعميم الغير النقص في **قوله** ودعوى ان
 هذه الامة وجواب سوال **قوله** وذكرها في تعريف فصاحة الكلام دون
 المفرد جواب سوال كانه يقال اذ اختلفت هذه الامور مما هي بالفصاحة
 مطلقا لوجب ذكرها في تعريف فصاحة المفرد كما ذكرت في تعريف فصاحة
 الكلام تكلم لم يذكرها الا في تعريف فصاحة الكلام اجاب بان ذكرها في **قوله**
 وايضا واضم الى هذا المركب معنى يجب بهم الجهر كلاما والا لا يوجد لفظ
 في المفرد كساير المركبات الناقصة وينبغي ان يباد ان يكون هناك جرم
 مفرد فيصير من القرآن الى المركب المفروض عين لا يستقيم هذا الضم شيئا من
 اسباب الاختلال بالفصاحة كما ستفهم من ضعف التلخيص وغيرها اذ لا بعد
 في ان يضم مفرد فصيح الى مفرد فصيح آخر وتخصيص من المجموع كلام غير فصيح
 يتجسد لا يهتم المذكر من الثاني او نحوه فيصير **قوله** وعادة ما يمكن ان
 ويمكن ان يجاب بوجود آخر هو ان مثل امده امده اذ اسحق بجد
 الثاني الذي كان بين كلامه شأنا لظروف لان تلك الكلمات بعد التسمية
 حروف من غير واحدة فالشأن في الاعتبار واجتماع حروف تلك الكلمات
 فلا يلزم تركيز فيها ولا يحتاج الى مزيد قد أتى **قوله** والمعتبر في الفصاحة
 اغاظة نفس اللفظ فالمراد بالمفرد والمركب ههنا المفرد صورة والمركب
 صورة لكن هذا ايضا خلاف المشهور في ان الفصاحة باللفظ واللفظ

بأنه لا يكون هذا على الترتيب

بأنه لا يكون هذا على الترتيب

بأنه لا يكون هذا على الترتيب

معينة الجملية فيكون الاول اولى **قوله** فالدليل لخص من الدعوى لانه
ان الدليل هو عدم انصاف التهمة الا ان هو انصاف والدعوى عدم انصاف فلهذا
الذي هو اعم وعدم الانصاف اعم من عدم الاتهام ولهذا الاستدلال الدليل المدعى
وكذا فالانصاف مستلزم لا محالة للائحة من العينة بتدليل الانصاف بالانصاف وكما
يشاع في العبارة انصافا في ظهور المقصود والاف في عين المراد ان الاما الماشقة
في الدليل بسبب الانصاف في انما المقصود من الانصاف من الماخوذة الدعوى **قوله**
واما في تقدير بيان لغير الكلام فانه انما يكون بطلان ما لا بد من مقتضى
هذا الاستدلال اما من تعميم العلة وجعلها كالمفرد بمعنى ما ليس بكلام وانما
من تخصيص المفرد وجوذه عن التعميم فيطبق الدليل على المدعى ويحكم
التعريب لكن انصاف المفرد في العموم كما هو طريق الشد وجعل التعميم انما عليه
بعد وانما تخصيص المفرد بمعنى التعميم كما انصافه لخال فيما سبق منه
وبلغ من جعل الكلام على ما ليس بكلمة فلا بد فيه اصلا لان اطلاق الكلام على
ما ليس بكلمة كثير سابع وانما العكس فكذلك كما اختاره وجه اوجبه
قال ان لم نسمع كلمة لطيفة **قوله** بان كون البلاغة عينة الاعتبار اى باعتبار
المطابقة **قوله** ودرى عن العرب ذلك اصلا وهو قبل الخصم لا يدعى
نقل العرب بل ان يحصل بسبب الاستقرار ان البلاغة انما هو باعتبار المطابقة
بمعنى ان العرب لا يطلق البليغ الا على ما لا المطابقة لما نشاهد ان كل ما
الطلق عليه البليغ كان مطابقا وبالعكس **قوله** فبمعنى التعميم لا يخفى ان
هذه الصفة مفيدة له موصفة لان ما اراد بالتعريف المعين كذا الفيد
قوله وقد اورد في ابن الحاجب هذه الايراد انما هي عينة من جعل ترك التعريف
في كلام ابن الحاجب المعنى وذكرها الشد واما على ابن الحاجب فكذلك
يجوز ان يكون الترك السامع انما هي عينة الشد عن الذكر ونحوه **قوله** كما
ذكر صاحب اللباب كان تعريف اللباب معنى على جواز التعريف بالانصاف
ولعله يجوز ذلك لقبول هو المذكور بعد الا انما الصفة وانما هو كذا الفيد
قوله نعم فجميع المصدقات اى صدق المشق على المشق وصدق الماخوذ

على اللاب

على الماخوذ **قوله** مع من اهل المحقول من يجوز التعريف بالمباين كتعريف
البيت فيه نظرا لان البيت انما يعرف بجموع الجوارى والنقص من حيث المجموع
والاشك في صحة هذا المجمع على لبيت غاية الامران المحققين كما يجوز والتعريف
والتعريف بالاجزاء الخارجة فيها يكون اجزاء المعرف مباشرة كما يجوز في
نفس المعرب كذا الفيد وفوق هذا الكلام وهو ان يحقق في موصفات الجوارى
الخارجية اذا اخذت لا يشترط ان يكون له والاشك من تعريف البيت بالمحذلة
والنقص لا يعرف بالمجرد ان بشرط عدم اخذ السقف معها والسقف بشرط
عدم اخذ الجدران معها فان تعريف بالاجزاء المحذلة عند التحقيق **قوله** فزيادة
نتيجي والا فاصل الصحة حاصل بغيره على عهد التحقيق بالبيان بل
فقد المبالغة وادعاء العينية فيكون هذا زيادة في الصحة وكما لا يخفى
قوله ولا يتبين غير ان مثلك لا يلحق الريبة باب التعريفات قال من
الشرى من سره مجد ما اورد في الايراد المذكور انما من لزوم عدم الصحة
ودعوى الادغام وما لا يلحق الريبة التعريفات **قوله** ومحمد عليه من كونهما
وجودية قال من الشرى سره بل كونه عند عينة عن الفلوس المذكور
الشب بالمعنى اللغوي حيث بقى فصح الذين اذا اخذ بعبودية وذهب لما اورد فيهم
الاجبي وافصح ان النطق لسانه وتخلصت لغته عن اللكنة واما ما ذكره المشد
من ان الضمادة عند حرق على كون اللفظ جارا على الصوامين المستنبطه
اه فخطيئ من كيف والسكاكى جعل ذلك من علامات الضمادة الواجبة
الى اللفظ قال ثم علامة كون الكلمة فصيح ان كون استعمال العرب الموثوق
بمعينهم اياها كثيرا او اكثر من استعمال ما مضاهها **قوله** فلا شك في صحة رسم
الوجودى بالمدى يجوز صدق الحدسيات على الوجوديات كما في قولك اليس
لا سواد كذا حقيقة المرشقى الشريف السر **قوله** وقيل الحقايق بمعنى المذاكر
انظر ان اطلاق الحقايق على المذاكرى يجوز من باب اطلاق اسم المتعلق
على المشتق **قوله** وهذا التعريف بالمذكرى مبالغة لطيفة وهذا ان المذكرى اعظم
حبة من المشتق فلهذا ذال الوهم اولا ان المذكرى مع قطبة مقيدة الشرى

في مستحقك حقيقة الشئ اللطاح في السواك وحفظه اسم امرأة
والشدة به جوف القسم أي الحرف يعني انما ينقسم الى شدة به ومعتلة
ودخلة فاشد به ثمانية احواف هي المحدث طبع والمحدث للمثانية
احواف ايها يجمع الموعود والرخلة ما عدا هذه الحروف الستة عن قول
على قوله غيره لوجود كلام فصيح في الجملة لكن هذا عند غيره ليس بكلام انما
كلاما عند هذا القائل فكانه قال لان عند غيره يوجد ما سمى به هذا القائل
كلاما والمحال انه فصيح بوجه فصاحه كلاما قد يبرر في كل من فاعلى
لقولنا وقع في كلامه لا يستحق معرب سكر كذا قيل في قوله واسم معرب
على قوله واطلقت القرآن على بعض شايح جواب عما يقال لا يعبر عن
الاسورة مثلا اذا السورة ليست قرآنا فكيف يقال ان الله تعالى قد اتى
الجواب في قوله لا عزب المان اعرب في اللفاظ في لا يجب ذلك الاستراط
الط هو الايجاب فان الكلام اعم من الكلام الطويل وغير الطويل وهذا
مثل الشدة العلامة الكلام المصغر بقصده فصيح فلا ينافي وهذا الاستط
بطول الكلام وقصه كذا افيد اقول وبعبارة ذلك انما لا شك فيهم
الكلام الطويل كالقرآن والسورة بالفصاحة فاذا لم يكن مثل هذا اللفظ
في الكلام بالمعنى المصطلح عنده وهو احد المعنيين اما المركب المتام او
المركب مطلق وقد عدم دخل في المفرد والمطلق لم يعم الفصاحة في تلك
الاقسام الثلاثة لم اعتبر في فصاحة الكلام المصطلح ما لا يعتبر في فصا
مثل هذا الكلام وجب للمعرض لتفسير فصاحة مثله ان لا يصلح اللفظ
في المقابلة قد يبرر اما انما الاعتدال المأهله فط قاله في شدة الخ
اما انما اعتدال كلاما وهو المطلق واما انما الاعتدال عن الضمير فلا
عدم فصاحته يستلزم عدم فصاحته مع اعتبار الضمير لا سائر فصاحته
الكلام انتهى وكلامه وهذا يدل على ان اعتبار المأهله كلاما على تقدير
الضمير معه واعتباره غير كلام على تقدير بخره عن الضمير وقد يجعل اللفظ
اشارة الى تقدير نفس الكلام بما ليس بكلمة الثاني الى تفسيره بالمركب

التمام وعلى التقديرين يرد الى العهد وادع الضمير فاما في قوله ان الله
ابتداء على تقدير ما على تقدير ان يكون العهد كلاما متبوعا مع ضميره
قوله وعلى تقدير ان لا يكون العهد كلاما بان لا يعبر مع ضميره قوله فاما
الحال كلاما من اللذان من مستقل في الضمير لا ينجح ان يرد استقلال ضميرها
لا يجب صحة استواء بل لا بد من بيان معنى اضراب او تركه فقولنا
كان حجة لوجه قول بل لا وجه ثان كما قيل في قوله ولما كان كونه اشرا للقرآن
على كلمة غير فصيح مستلزم للضمير واذ لا يرد كونه غير فصيح
بعدمه فيلزم من اشتمال القرآن عليها اشتماله على كل غير فصيح لزمنا
ظاهرا ولا يلزم من اشتماله على كلام غير فصيح الا بضمير فصيح وفي ان هذه
الكلمة حين اسند اليها اخرى حصل كلام غير فصيح لا سائر فصاحته
الطيات في فصاحة الكلام فيلزم اشتمال القرآن على كلام غير فصيح
وبان القصص من حيث هو فصيح وان كان اولى اللفظ استعمال قوله وان
قد يبرر ظاهره ان لا يحد هذا المعنى واما للتميز في تفاوت المراتب و
الدرجات من الفصاحة فيصور من وجوه اظهار توسعة المقدرة
والنفس الذي هو موط الطباع والأتان بما هو مقتضى تفاوت الالهام
كذا افيد في قوله على الصحيح فله الحق الطوسي من اعجاز القرآن قيل
لفصاحته وقيل لا سلبية وفصاحته معا وقيل المصغر وقد سبق
غيره ونعم ما قال المحقق قدس الله سره والكل يحمل قوله فينيين
وعجاوين الدعوى تانيث الادمج من الادمج وهو شدة سواد العين
مع سحرها في قوله لا يجوز ان يكون بيان اعضاء الحاجات بالاسنفوا
بهذا اولى وانسب من حيث ان التامس اولى من التاكيد في قوله وربما
يدفع المناقضة المذكورة بقوله وفيه انما يقع الم والم اذ يقع لان
الطاهر على تقدير ان لا يكون ما باللفظ ان يعطف هو عليه وكان قوله
ربما اشارة الى توجيه تركت العطف من حيث رعاية لوزن او اشارة الى معناه
وصف بغير وصف من غير عطف انما جازي كذا افيد ولعل قوله كان اشارة

الى وادى الترحين سيما الاول وقهرق ما ترجم المناقشة من ترجم النسا
قوله والمنسوب الى نزار اسم قبيلة كريمة **قوله** هذا توحيد الترحين وعقله ان الترحين
هذا المنسوبة ولان النسبة في هذه المناقشة في الواقع وانت تعلم ان العلم لا
يعد الحاس في كنهه بل مطلق النسبة على الترحين وهذا اول وجهي المجدد
الثالث **قوله** اذا اصاب عونا النيران الضعف في سنها من كونه **قوله** وهذا
يحيى اى التوحيد لا حق **قوله** بالرحيم الاحد وهو من جنس الرب لا من
الرحيم **قوله** فترد على القول جواب اما **قوله** انما يستقيم لو كانت المرح بكرا الى
لان هذه المعاني لازمة فلا يثبت من الفعل اللزوم اسم مفعول فظهر فساد
ما قيل يحى ان يكون مصدرهما بمعنى اسم الفاعل فان يحى اسم المفعول
مصدرا ميمنا المزيدي موعى مصدره المفعول **قوله** احدها انهم لما حكموا
هذا تقريرا لما هو اساس الاعتراض مبعده وهو ان يكون بناء الكلام على
الترحين الله وجهه ليس غريب وان لم يكن هو اية ترحين فليكن باسمه ليس
اسم مفعول منه واما تقرير صورة الاعتراض فيكون ان لا يكون غرابه مرح
ان يكون من مرح الله وجهه ان مقابلة بالمعنى خارج عن قانون التوحيد
وفيه انة لا منافاة بين الخ فان قيل هذا هو الجواب المذكور في الترحين بقوله
وقد تناقض طومر باب الغراب ايضا لما التوازي مذكور هنا فقلت المقصود
ان هذا السؤال ليس له وجه اصلا لظهور ان مرح الله وجهه كل مرح في
الغرابية لا فرق بينهما ولذا الجواب عن هذه حاشية المرح عما حاصد ان
في غرابية مرح الله وجهه خطا تاما في ذكره كتب اللغة مابين المعنى فالله من
او لا ان ليس الغريب في حكمه غرابية مرح تاما ليس بل لا يكون اسم مفعول
من مرح الله حتى لا يكون غريبا فالحاصل هذا السؤال ان اسوال الترحين
على هذا التقدير ليس له وجه اصلا وجواب المذكور في حاشية المطايع لا يخفى عن
عجب الطبائع على الفرق بين غرابية مرح وترحين في الظهور والفاء والامثلة
الترحين فاحصه ان مرح وان كان يتاى الى الطاء ان غريب لكن التحقيق
انه ايضا غريب فظهر الفرق واذا في الاشكال **قوله** وعدم غرابية لما استدرك

٨٠

وانما تعلم

بغريب

على المناقشة

على المناقشة يكون مرح ليس غريبا جاد بعد منع المناقشة منع ما ذكره دليله
وقوله وقد جعل المرح اسند لهذا المنع وتقوية لعدم المناقشة فالحق
ثم منع على المنع فلا يتحقق **قوله** وقد ذكرنا وجهه في المناقشة قال قد يكون
ان يقال انه رعد اى بنى الامرا ولا على الطاء وهو ان مرح الله وجهه ليس غريبا
لان ذكره كتب اللغة مابين المعنى فليكن مرح اسم مفعول منه يرح من الغرابية
اشتهى فكون مرح اسم مفعول من مرح الله وجهه بما في ظاهره اية مرح
مبنى السؤال اولا على ما يبدى في بادى الدار ثم تحقق الامر بما يلقى الجواب
وبين ان ذلك صافاة حقيقه قديم **قوله** يلقى ذلك عنهم بيان ذلك ان
لنقص من ذكر وجه الترحين للغة غريبة هو ان يظهر معانيها ومنع كانهما
على قول المص اى كما المرح او كما المرح وجهه وهذه الغرض انما يتحقق اذا
خرج تلك اللغة من لغة ما نوسد طاهره لا غريبة قدس **قوله** وليس
قد ذكرنا لا يخفى وروى مثل هذا على التوحيد اى اول المعنى فليكن الجواب
قوله ويمكن دفع هذا بان يلقى المدي ان كونه اسم مفعول من مرح الله
وجهه معنى بوجه وجهه فان لا من مرجحة بمعنى نسبة الى المرح و
فرق بينهما **قوله** احدها ان مرح الله وجهه يحكم بالغرابية
اى غرابية مرح **قوله** لانه اى المرح الله **قوله** والثاني من اية اللغة اى
التوليد والمقصود للكم بد والا فاصل التوليد من العرب لامن امة اللغة
لكن الحكم بالتوليد اذا كان مقدما على الحكم بالغرابية فيقدم اصل التوليد
بطريق اولي وهو هنا بحث وهو ان تقدم اصل اللغة على المعاني كما شاهد
في زماننا توليد اللغات واستدراكها فكون الحكم بهذه الغرابية ليس بيا
على ذلك التوليد غريب نعم تنافى منع السبق الذى يبنى على كلام الجيب
كدا افيد **قوله** لان المولد غريب في عديم الجواز ان يصير بعد التوليد كغير
الاستعمال ما نوسد فيخرج عن الغرابية **قوله** لا يبيد بين وجهي الجواب فرق
ولذلك لا يستقيم على قدر الثالث للسؤال كالموجه الثاني من وجهي الجواب
ولم يصرح المحقق بذلك هنا لانه قد صدق تطبيق الاستدراك على الترحين

الاول من السؤال **قوله** يتعدد شجران بينهما فرق ما هو ان الاول
 لانه يدل على كون غرابه باعتبار توليد من السراج والثاني عام لان شجرة
 من باب الغرابية من غير تعيين لوجه غرابه **قوله** والثالث ان هذا الوجه والوجه
 الاول مشتركان في ان المسمى فيهما هو ان سراجا ليس ما هو من سراج الله
 لكن استدلال على ذلك في الاول بان توليد سراج مؤثر عن الكبرياء سراج وان
 فرض كون سراج ايضا مولدا في الثاني بان سراجا اصل سراج مولدا وما لوجه
 الثاني فالضم منه ان سراجا اذا كان ما هو من سراج يكون غرابا ايضا لان سراج
 غريب مولد **قوله** ولا يخفى ما في اشارة المصنف كون هذا الصلح وقيل الى ضم كون
 سراج الله مولدا مستندا بعد حكمهم بغيره سراج **قوله** وفيه انما اذا كان مولدا
 كان غرابا هذا من دفع على الوجه الاول والثالث من وجوه تقرير الوجه الاول
 والحاصل انما يحسن المقابلة باعتبار ان الغرض من كون مولدا في الوجه الاول
 على الوجهين ان سراجا ليس ما هو من سراج الله لانه غريب يحسن
 ايقاع الغرابية في مقابلة ويقرب من هذا ما يقال انما قابل بينهما انشبه
 ان كلا منهما يتبع في المقصود قطع النظر عن الاثر في وجوده في الوجه الثاني
 وقد سبق فتذكر **قوله** وايضا قد سبق قد تقدم تبينه **قوله** هذا تقرير الجواب
 الثاني **قوله** على اول وجه تقرير السؤال ولا يخفى ان سراج يكون قوله وايضا قد
 سبق اه لغواه مع انه اعاد لما اخذناه اقله لا غير مرتبط بالمقام اصلا كما
 اورد **قوله** وما على الوجه الثاني من وجه تقرير السؤال **قوله** فلا يخفى ثانيا
 وجه الجواب اصلا هذا الكلام قد ذكر في هذه الحاشية ثلث مرات فالله
 مقام الاعراض على التقرير الثاني للسؤال وثانيا في مقام الاعراض على
 الوجه الثاني بان لا يطبق على التقرير الثاني للسؤال وثالثا في مقام الاعراض
 ولا يابى بدركه ولا آخر وانما ذكره ثانيا فنتذكره في موضع كما سبقت الاشارة
 اليه **قوله** وكذا لا يخفى **قوله** ثانيا وجوده تقرير الوجه الاول من وجه الجواب
 لانه لا يمكن بيده وبين ثانيا وجه الجواب اى يستدل بذكره انما وقد
 ايضا بيان فرق ما يتعدد ولا مفيد في هذا المقام **قوله** فلا يفيد حيلة

اسم مفعول من ذبح من الغرابية هذا تقرير الاول ويصح هذا في تعيين يورد
 في احديهما كقولهم لا ووه في الغرابية انما التعليل في ما قلنا من الجواب عند التفرع
 فهو ان ما ذكرته ليس وجهنا ثانيا للتعليق بوجه سراج ايضا ما هو من السراج ويكون قوله
 هو ايضا من هذا القبيل فويلد الجواب او يفرع عما يفرع عليه ويحل الجواب في هذا
 من السراج وقد يوجد في بعض النسخ كلمة او الفاصلة ويحتمل ان يكون هذا ناظرا
 الى ان يكون الاول جوابا عن التقرير الاول والثاني عن الثاني كذا اورد وقيل
 ينبغي ان يعلم ان وقع عطف ما هو من سراج على ما لا يوافق الجواب وتجان
قوله وليس بذلك لانه يمكن ان يوصف المصنف بالشرع باعتبار حسن لفظه
 بل يتجاذف معناه ايضا **قوله** اذا راد ان الغرابية مستندة عليها الى الكبرياء
 والمخلة في تقرير الغرابية كذا في حاشية الشرح ولت يعلم ان اتمام هذا المقصود
 سيما من جهة المصنف خلاف الطبع **قوله** ولا يذكر تعريف الوحشة ما قبل في
 على تقدير ان يكون الكراهة والمخلة في تقرير الغرابية وجهي لها لا يلزم من اشارة
 الغرابية انتفاء الكراهية فان انتفاء الحق لا يستلزم انتفاء الجواب فثاني هاتين
 تجوز في الشق الثاني من المناقشة بقبوله ولو سلم اه فترك الشرح لها في هذا
 لا وجه له واغرب من ذلك وانما ان يحمل كلام الشرح على معنى مع كون الجواب نصا
 معنى ثانيا صحيح فان فخرى عبارة ان سبب الكراهة ليس الا الغرابية فان انتفاءها يستلزم
 انتفاء الكراهة وهذا الاعيان عليه لا يمنع **قوله** ولو سلم ان على غريب كونه **قوله**
 اما ان الخلو من الكراهة داخل الشرح لم يذهب الى هذا الاحتمال لغيره
 مشاهير فان حقيقة العضاضة وكيفية بزمه هو كون المصنف جارا على القرائن
 كبريالد ورقة الشد العرب الموصوفين بغيرتهم فاذا ذكره من الخلو من رسمه لا يحسن
 يحتاج الى ذكر جميع ما يدل في تحية الحدود على التحديد عن لانه واما الاشارة
 الثاني الذي حمل الشد كلام السائل عليه فتدفع بما اخذه الشد من المصنف
 نعم الشأن في بيان المصنف لكن الشد الجواب مانع من كفاية الاحتمال **قوله** فلا بد
 من ذكره في تعريفه تحقيقا للهيئة كما ذكر الخلو من الشد في ذلك مع ان الخلو
 من الغرابية يستلزم الخلو من الشد كما يستلزم الخلو من الكراهية ان سلم

الجواب عن السؤال على التقريرين

قد برز في انما الاول فالله لا يلزم من اعتبار انتفاء السبب وهو الغاية في الحقيقة
انتفاء مسببه وهو الكراهية **قوله** لم يجر ان يثبت له وقوله لان السبب ممتنع
انه وجهان للثاني محب الطم واستفاد منها وجد الاول بل كان رأى الاول
غنيا من البيان لظهور انه لا يلزم من اعتبار احد الامرين ولو كان مثالا زينا
في مفهومه اعتبار التوفيق وكونها وجهين كغيرها بآيات ط قوله ولا يلزم من
انتفاء الملتزم انتفاء الاخر هذا وقد يقال **قوله** ادعى ان سبب الكراهية
منجية الغاية فالقول بما شرط الخلو من الغاية في قوة القول بما
شترط الخلو من الكراهية لكن الادعاء في محل المنع **قوله** اندفع الثاني
دون الاول فان اعتبار انتفاء السبب لا يوجب اعتبار انتفاء السبب في
نظر فان حصل الجواب عن الاول ان ما اخذه القوم عندهم وري ويصح
الاعتناء عنه بما هو المذكور لان الخلو من السبب مستلزم للخلو من
السبب فلا حاجة الى اخذه صريحا بهذا فيجب الجواب عن الوجه الاول
ايضا على فرض الاختصار ويمكن الدفع بما اشار اليه خواش السمع من ان
العرض تحقيق تمام الهيبة كذا ذكر الخلو من التنازل لذلك اه كذا افيد
قوله وكذا على الثاني لان قيد الغاية يعني عندهم ما من ان العرض انما
يكون الاطلاق على الهيبة **قوله** واتا على الثالث فلا بد من ذكرها فيجيب
سري كيف يتضح وجد نظر المص على ما نقلنا حيثما قصده الخلق وانما يتضح
به وجد كلام القائل المذكورة المتى لا يوجد النظر عليه الا ان يفهم الى
ذلك انه كما ان الخلو من الغاية صفة من الخلو من الكراهية
المستندة اليها كذلك الخلو من تنازل الخلو من الغاية عن الكراهية عن كذا
الذي يتضح الطبع عند هذه التامات يحصل قيا للزوم لكن هذه التامات
لو كان لخصر السكته صحتها وان هذا مذكور في كلام الخلق الى ولو كان هذا
مذكورا فيه فالجواب انه لا يتقدم مع انه مناط توجيه نظر المص وان لم يكن مذكورا
فيه فالجواب عن الخلق الى انه لا يفي بكلام يصح توجيهها لكلام القائل ويدفع
النظر عن مع انده صدد توجيه النظر على هذه المقام اشكال اخر

هو ان لا يمكن تطبيق ما نقله السكته من الخلق الى هذه التفصيل بوجه
كيف وما نقله السكته صريح بان امر الكراهية لا يرجع الى نفس اللفظ ابدا
اذا عرفت ذلك عرفت انه لا يحد قبل لامرورة في القول بان مقصوده ان
النظر على كلام الخلق الى بل على قول بان الكراهية مجرد النعم الا ان عليه التحق
قوله وان اراد به ان الكراهية هي الحاشية تكون ثابتة قبل ان اراد الكلية لكن
في مادة الكراهية المجردة بالفضاحة يعني ان الكراهية التي شاعها الاغلا
بالفضاحة هي الحاشية تكون ثابتة مع قطع النظر عن النعم وهذا لا يشترط
به فالخاتمة ان كلام القائل الاول حيث قال ومن الكراهية في السمع انما
هي الكراهية المجردة بالفضاحة فالقول بان هذا الكراهية يكون
طيب النعم دائما وفي الجملة بقطع قطعاً فبان المقصود والمدفع الاشكال
قوله لكونه العاصية في الحال والحال قيد للعامل **قوله** لانه يصدق عليه
انما غا الص عن الامور المذكورة حال فصاحة على انه لا يذهب على
ان المتبادر من تعريف الفضاحة بالخلو من التامين حال فصاحة الطيات
ان يكون محل فضح مشتملا بالفعل على الخلو من محل قيد فضاحة الكلمات
لان يكون بحيث يكون خالصا على تقدير فصاحة الكلمات وان لم يتحقق
شئ منهما في بالفعل نظر ذلك قولنا زيد جاء راكبا فان المتبادر من
نبوت الخي لا بالفعل معارنا للمركوب لا يكون مستصفا بالمجي على تقدير ان
وان لم يتحقق شئ منهما بالفعل مع قد يراد بهذا المعنى كلمة المثال لا
او رده المتحد لكن المتبادر هو الاول والتعريفات انما تجعل على المتبادر
منهما فكيف يعدل بها عن المتبادر لبيان الاعراض عليه وبالجمله هذا
الايراد شاهد صدق غير مبني فهم المراد **قوله** وعلى ان يقرب زيد اخلط
لجود حال عدم فصاحة الطيات لا لعدم الخلو من حال عدم فصاحتها
واذا الرقيق عدم الخلو من حال عدم فصاحتها في فصاحة الكلام لا
ان لا يتضح الخلو من تلك الحالة فصاحته قد برز **قوله** يكون قيد الخلق
وهو التنازل **قوله** لانه اعتبر في الفضاحة دليل لكون التنازل متفيا **قوله** يكون

التي لا خلاف في كلامه في تقديره حتى تأخر الطلقات المنصبة **قوله** في غير ان يكون
 المنصبة فصاحة في هذا القول يوجد هذا المعنى في كلامه المنصبة
 فلا يصح التفسير على قوله من ايراد المعرف **قوله** ولين ينزل عن ذلك
 اي عن ارجاع المعنى الى الصفة فلا اول من صدق التعريف على ما هو عكس
 المقصود وان لم يحضر فيه **قوله** ولذا اقاله ويلزم اي وتكون هذه الصفة
 على تقديرين واقعا فالاول ومنه دون صدق التعريف على الكلام التمثل
 على عدم فصاحة الكلمات دون التأخر فانه لا يتم على تقدير التمثل فقط
 القول وايضا فان الفصاحة في هذا القول والظاهر لهذا اقرار عليه **قوله** فتكون
 نصيبا قد يمتنع ترك بعضها اي بين الاصل والتزيل **قوله** لانه انما يستقيم
 على تقدير التزيل اذ على تقدير الاصل اعني ارجاع المعنى الى الصفة فاصلا
 يصدق التعريف على الكلام الذي كل انة غير مضمية وعين متناهية
 فلا يلزم فصاحة هذا القسم المتأخر اليه بقوله او لا **قوله** يصدق التعريف
 على صفتين وهما الكلام الذي كل انة متناهية وغير مضمية والذي كل انة
 غير متناهية وغير مضمية **قوله** لا يصدق المعرف وهو الكلام المنصبة **قوله**
 بان الفصاحة في عدم صدق التعريف على شيء من ايراد المعرف كما يلزم على
 تقدير الاصل **قوله** اكثر منه وذلك لان **قوله** ينطبق للجاسية والماسية كلاما
 واما على الثاني فلا ينطبق للماسية اصلا **قوله** انتقاد الماسية اكثر لكن لا يترك
 اصد من الثاني **قوله** على المعرف وعلى غيره كما يلزم على تقدير التمثل **قوله**
 فان قلت اذ الخلق تتأخر عن حاشية الشرح وما يقال اذا افاد التعريفان
 التأخر مع فصاحة الكلمات فخل فان يخل مع عدم فصاحتها او في ايراد
 من انتفاء التأخر المقيد لها احد الاحتمالات وهو انتفاء ذات المقيد
 فقط فلا يلزم صدق التعريف على الكلام العتيق الفصح الكلمات **قوله**
 اه **قوله** فلان على التأخر يقع لام الابتداء والفعل ما اول بالمصدر **قوله**
 ان فالقدير فخل خلاك التأخر مع عدم الفصاحة وفي ذلك لانه
 لما الخلف فقد ان شرط واحد فلان على فقدان الشرطين اولى **قوله** وحسب

الاولوية انما يستقيم بالنسبة الى احدها وهو الشئ على التأخر مع عدم
 الفصاحة **قوله** ويدفع العناد عطف على يستقيم **قوله** دون الناس
 من صدقة على الماشي وهو الذي كل انة غير متناهية وغير مضمية **قوله**
 كما ينطبق للجاسية قال هناك ما ذكر من الاولوية انما سلم في الاستدلال
 دون الثاني اذ لا يستقيم دعوى اولوية الاختلاف عدم فصاحة الكلمات
 مع التأخر من اختلاف التأخر مع الفصاحة اذ في كل منهما واحد شرط
 فقد شرط لفصاحة الكلام بخلاف الاولوية انما يدفع احد الاحتمالين
 القاسدين وهو انتفاء الصفة فقط والاختلال الاخر وهو انتفاء الصفة
 والمقيد جميعا ما في حاله هذا كلامه **قوله** على الوجه المذكور اي
 لفظا ومعنى حكما **قوله** كاللغش وابن عيني ويستند هذا في ذلك ما
 ورد في كلام المصنف كقول حسان **قوله** ولو كانت الدنيا بدو وبها لعلها
 فكان رسول الله فيمجدد **قوله** ولو ان هذا اخذ الدهر واحدا **قوله** من الثاني
 ابقى عيده الدهر مطعما **قوله** فان زيد امذكور في صفة لفظا ومعنى لان
 رتبة القاعل المتقدم **قوله** فان ذكر العتيق سابقا للعادة ما قبل الظاهر
 والعتيق ما بعده **قوله** من سابق او سابق احدها بالمشاة القياسية
 والاخر باليه الموحدة قالوا في اشارة الى مثل الاولوية والاخر الى مثل
 اعدوا هو اقرب **قوله** يلزم ان مقدمه في الذكر **قوله** يقتضي ذكره خيرا
 ان **قوله** والمشهور جعلها اقربا ما تقدم المربع فالمراد الموضع **قوله**
 او مخاطب او مخاطب تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما او قيدان المطلق
 الوجه الثاني الصق بعبارة الشدة لانه انما ينطبق على الواو وكاها
 الواقع واما على الاول فالظن هو كلمة او تقدير **قوله** على المستكن في
 امدة الثاني **قوله** لوجوه الفصل بين المعطوف وهو الوريق والعطف
 عليه هو المرفوع المستكن بالمعقول فصيح العطف من غير تأكيد
 في جيت اليوم وزيد في هذا على الصفة العطف بلة تأكيد واما على ان
 الحانية على العطف فهو قوله لوجه **قوله** انه يلزم على القيد العطف

استدل به قوله مع لأغناء الواو عن ما فائدة معناه وفيه ان الواو
غير مطلق للجمعية والجمعية لا المعية والتوجيه الوحيد ان المراد جمعية التوجيه
في المعية في المامعية لانه الزمان وهذا المعنى يتقدم بالماله انما
يستعمل من الواو معي وعلى تقدير العطف يستفاد من الواو فاق
المعطوف يشترك المعطوف عليه في الحكم فليست ذاك معي وهذا
يكون فيه بعد ما على فائدة يجوز ان يستفاد من العطف الاتفاق في المادة
ويعطى مع المعية الزمانية في هذا المدح واهم لا يتكرر عن غير
ذلك وهذا باننا نعلم ان في قوله **قوله** وانما معنى هذا ان عدم التكرار
معنى مطر ورؤيتهم هذا المعنى من الواو المعيد لمطلق الجمعية فائدة
الثالث **قوله** وبان يتجزأ العطف او لا قالوا اذا عطف شئ على جأ
الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستعمل كل بللانية عنوان يأتي على
واكسك والثاني ان لا يستعمل كل بللانية بل يكون الجأ هو مجموع ذلك
من حيث المجموع عنوانا راجع الامم استاذته ونحوه فان في وجه المستعمل
انما يترب على الاستبدال المراتب على مجموع الامم لا يتجزأ راجع الامم
فلا يستعمل كل بللانية شئ بعد او لا عطف بللانية الامم في الجأ ثم يتغير
تعليل المجموع على الشرط ثم هذا الديق من القبيل الثاني حيث لا يصح
كل من الامم لان يستعمل بللانية كيف والاول عين الشرط هذا
ولا يخفى ان القسم الثاني بالمعينة ليس من العطف بل من الشرط بل هو
عطف احد جزئى الجأ على الآخر فكلامهم معنى عطف الامر سلفي فائدة
قوله بل لو دعى داع الى احد فرض ما يتوفر فيه مفعلة **قوله** بل لو دعى
فوق سوز الجأ لانه من ادوات الالهة **قوله** وان كان في اى
في استعماله معنى في اللوم لطافا وهي افادة يتحداه بالملامحة على جميع
تقادير لومه **قوله** وان لا يتعلق بتحداه باللوم على لومه المستعبر
يعلم الى اى على الوجود المستعبر بالعينة وذلك بكلمة اذا الدلالة على العينة
يخلاف معنى فانها تجوز الزمان والكلية وللا لالهة على العينة وفيه

تأمل

تأمل ان مقادير اذا اما العينة التامة والنافعة او الاطمح
على الآخرين لا يفيد مجرد الكلية اصلا وعلى الاول صحت لان يكون
سوى والكلية بل انما يكون كذلك والمنطوقين واهل الغرابية انفقوا
على انها مستعمل في المهمة التي هي في قوة الجزئية كذا **قوله** يفيد فائدة
التعبد المبني على اللطافة فاما لماخرة فان قيل في كيفية هذه الدلالة
الضميمة في الاول آية فائدة لان مقام المدح بناء سبب التلبية فخرج بها
بها بخلاف مقام الذم فها من عرف ان هذا لا يعود الى الوجود السابق
والمعبد دام ظله زعم ان بناء الكلام ههنا على الفرق بين سقى واذا
في افادة العينة فقال ان اذا الدلالة على العينة بخلاف معنى او واقول
في هذه الفقرة تأمل فان معنى الفاظ الشرط مطلقا يتعلق امر سواء
كان دايا او في الجملة وهذا يتعلق هو الدال على المعينة وقد مر في الخبر
انضابا فائدة معنى المعينة وتوقف كل من الجأين على تقدير كون الواو
للعطف على الشرط وفيما اورده من التنازل آية تأمل فانما تختار ان اذا
يدل على المعينة المستلزمة وتبينها التلبية كنهم على وادله الالات
يخلاف معنى الدلالة مطابقة على مفهوم التقادير **قوله** فلا ان يكون احدا
الامر من ههنا تكرار لفظ امدهد والجمع بين لماو والهاء **قوله** وانما يتوفر
تأخر على التنازل اشارة حيث لم يقل متنازل كل التنازل فعدل عن متنازل مع
ان اللط يقتضيه الى تأخره اللط ان الفقرة اللغوية اعم من التنازل
المصطلح المقص بالفضل على اللسان فانها مجرد طرب الطبع واما بناء عن شئ
سواء كان لشئ المذكور او لغاية من الاشياء **قوله** قال لا لزم على تقدير
سليم المقدمة المبنية على ان يكون في كل واحد من اللططين فقرة
ويكون مثله في فنيه لكنها لا يخفى بالاضاحاة فتدبر **قوله** حتى يلزم
ساذكر من عدم فصاحة نحو فتحة هذا الجواب ثاب عن السؤال التنازل
فقط **قوله** وفائدة التعبد جواب سؤال كان قايلا القول اذا كان المراد
المعنى اللغوي كالمط ان تقول تأخر كل الفقرة فم عدل الى التنازل **قوله**

لأن الفعل ولأن زيادة اللفظ يدل على زيادة المعنى كما هو المشهور
 فاقم **قوله** ذكر أحد الأمرين مع كل منهما فالأصل في استقامة **قوله**
 أما اعتناء المضعف عن التعقيد **قوله** في السابق من أنه لا يكون إلا المضعف
قوله وأما اعتناء التعقيد عن المضعف **قوله** أو بعبارة في اليوم
 الحالة بالفتح لليلة وتكون لا محالة لأن مقتضى الموت أن لا الحياة **قوله**
 فان قصد به بما ذكر دفع اعتراضه لم يحسن إلا اقتضاه بما عايناه
 من الأيراد وهو أنه لو أكتفى بذكر التعقيد تكفي وفيه إيراد على الترتيب
 باعتماد اللحق عن السابق عده متعارف واللام يقع إيراد الاختصاص المرتبة
 في التعاريف نحو لا لسان جرحه قابل للاعتماد تام حساس فالحق إنما
 متعارف الإيراد على عكس ذلك وهذه هي الوحدة في الإقتضار فتصريحه
 يقال لو سلم استلزام كل من العبدية الآخر لا يلزم استدراكه إذ يجوز
 أن يكون كل منهما معتمداً في ماهية الضميمة بحسب الاصطلاح فلا بد
 من ذكرها إذا أريد الحد التام بحسب الاسم وامتناع مركب المية
 من امرين متساويين لو ثبت قائما بظهره في الماهيات الحقيقية دون الاعتبار
 بل كل من في القول في بيان الشارح صرح بأن حقيقة الضميمة في غير فهم
 يكون اللفظ جارياً على القوانين كغيره الدورية المستند من يوثق إلا أن
 الجيب ذلك كرامة بقله عن المحقق الشريف من سره **قوله** على بعض السوا
 في بعض النسخ فلا يحسن الإقتضار على بعض الجواب وتوجيهه أن السؤال
 الخلق إلى هو أن كلام المضعف والتعقيد يفرق عن الآخر فلهذا هو أصح
 والجواب التام الموافق لهذا الترتيب لأن شيئاً منهما يعني عن الآخر بل
 كل منهما يحتاج إليه فالشارح لما منع اعتناء المضعف عن التعقيد فقط
 فقط اقتصر على بعض الجواب وهذا ولكن قوله بعد ذلك لا يدفع السؤال
 بتمامه لو كان الشئ من بعض السؤال واعلم أنه قد يكون الشئ
 بعض السؤال يمكن أن يوجد عدم حسن الإقتضار بأن الالف تفعل بضم
 يتألف ثم إيراد الأيراد عليه وإن لم يكن التهمة الموقوفة كصفة كل حقيقة

انتفاخ **قوله** فلا اعتذار أن يقال إن انتفاخه لا يعتد به حيث لم يكن مضاعفاً
 أن الإيراد باعتناء الملاحق عن السابق غير متعارف بل كان فاسداً في نفسه
 كما سيأتي المحض **قوله** ودفعه أن يقال لأن من عطف الجملة على الجملة أو
 حال هو عن مفعول لا تدفع العكس **قوله** فهو من جهة الإيراد **قوله** أن
 الأمر بالعكس إنما في الأول إنما يعقل إيراد الموزن البعيدة بخلاف
 انتقال الدهن لا العكس وفي الثاني إنما يعقل حمل السامع في الانتقال
 بعدم ظهور الدلالة لا العكس كما ذكره الشافعي **قوله** على ما ينبغي
 قريبته في الخلل الواقع في الظن فان للخلل الواقع في الظن آثاره المتمكنة
قوله وتكليفه بالآيراد أي إيراد الموزن البعيدة **قوله** باعتبار معنى
 العلم والظهور عنه ما هو المشان في بعض براهين الأولى على الاستدلال
 من المعلوم على المعلول **قوله** وإن يرد الثاني كما ينبغي سببه انتقال الدهن
 فان المتبادر منه انتقال ذهن السامع لا الحكم **قوله** وتكليف عدم ظهور
 الدلالة بالخلل في انتقال الدهن **قوله** ويوجد بأنه أي يوجد للظن المذكور
 بأن ذكر لفظ وأردت معنى لا يدل عليه هذا اللفظ داخل في مضعف الثاني
 فلما قصر السبب إيراد الموزن البعيدة ولا يخفى أن ذلك ليس بوجوده قال
 في حاشية الشرح بعد ذكره التوجيه وتوجه عليه الأولوسم الملاحق
 يكون التعقيد المحذور كاللفظ في أنه يكون بسبب ضعف التاليف
 غير ممكن أن اجزى اللفظ على عمومه فيقترن أول ما يكون بسبب المضعف
 وما يكون بغيره ينبغي أن يحرم المعنى أجمع على عمومه فيبدأ بالثانية
 قال وكذا حصص الإيراد المذكور بالذكر لأن القسم الآخر أقل قليل الشئ
 فلما حصل أن ما بينهما من الظن وما ذكره توجيهه كلاهما ليس بواجب والوجه
 أن بناء الكلام ليس على الظن وإنما هو موجه فحينئذ بالذكر لمسكه وفيه أن
 القسم الآخر أقل قليل منه فان المقام من ملاحظ الإقدام **قوله** يكون
 ذلك دالة على ضعف التاليف قبل اللزوم أن ضعف التاليف إنما هو قاعدة
 المخير واللفظ أنه ليس من قواعد الجواز لا يستعمل اللفظ في الخارج الغير للأمر

للموضوع لم هذا قال والواحدة عير على الوجهين ان الحقله قد يكون مسببا
 للعقيد كما يكون كثرة الوسائط سببا لا يعنى فليكون الزوم خضيا متغير
 الانتقال من الموضوع الى المعنى المراد فله الانتقال على الوجه الثاني الذوق
 الوجه فان عدم الترشط لهذا المعنى يكون للخط والندرة لا سيما في بعض هذه
 الكلام فذوقه قد يلفظ اذ لا ينزل السعد فلا اشكال يجوز وحده الله
 كذا في ذوقه لا يفهم انشائه بالنظر الى الحكم ما ذه ذكرنا لوزم قد قال لازم وبما
 لازم بعيد بغير الى واسطتين او اكثر في علمه ما كذا ما شاء ان الى اعتبار
 واسطتين فضا على كل ما ذه غير لازم بل لا يحق للمفارقة الجيد بواسط
 واحدة وكان تركها مثل ما مر من المذلة وهو اما لا يراى يحق بمصطفاه
 اللزوم العويب لثقله الزوم فلا يرتبط بهذا الكلام فانهم قال من السبب
 لغير الكلام فيضاه وقد سبق بمصطفاه قد مر واستمر ولا وجه ان يجعل كلام
 الشرح على وجه التمثيل دون التوضيح ولا يتجلى الى قوله تعالى في الانعام
 المتروكة مع ما فيه من المفارقة بعضها هو وان الرشد يروى
 رد على هلك قوله واسو من السوء في نسخة التوى قال في الصحيح السوء
 مقصودا هلك المال سوى الا فقام جراب الى التوفيق اذا اخذ كاري
 باو قه ذكر الا فقام بن ودر داخل جرى در فراق التوفيق فرور و
 المودعة كارسوا قد هذا الحق السنين على موضوعه الى الاستقبال
 ودر عطف على قوله اشار الى الرضا اشار خفية قد واما
 لان الصحيح عنده واما لان سياق الكلام يقتضى وقوع التجرى مقابل
 لتعربا وبسبب في هذا استعمل ساطب قد ذكره الشرح انما هو و
 هذا انما يكتفى لعمدة الكلام واستقامته ولا يخرج عن العقيدة الحق
 ثم يكن بالمطلق من السرور لكونه لزاما لعمدة قد ولا يعم ان يجعل
 صيغة المتعظم من اليب بيطب ونفسا مفعولا لا وجه وجهه فان تطيب
 نفس شكر غير مستحسن والمتكبر بها انما يصح التبرير ولكن على هذا الوجه
 ينشأ المناسبة بعمدة واما عطف على فان المناسب لمرطبان النفس

تطبیق

تطبيقاتها ومع ذلك ان المانع ما اختار ان القعدة الكبرية على رعاية جانب
المعنى **قوله** لا حاجة الى التفرقة في سبكه الدوام بخلاف طلب البعد حيث
لا يطلب هنا الحفظة انما يطلب المعنى على كون البعد حاصل ومن هذا يعلم ان
ما ذكره القوم اولى والظاهر **قوله** من ما ذكره تقرير المعنى من قوله وانما يحل
في المانع ان ينعى الدوام من معنى **قوله** وخلاف المقصد في بعض النسخ
وقع الاختلاف مصدر باب ال افعال وهو عطف على الاثنان والخلاف
كأن وقع أكثر النسخ عطف على التقييد **قوله** وطلب الحزن وهذا على قراءة
النصب في سبكه وهذا اوجه آخر لنفسه من حيث ان المروى هو الرفع
ان ثبت كسابق **قوله** من طرأه الشعر بالطاء المهملة او الطاء المعجمة و
كلاهما صحيح وبعضه الاول فيما في طرأ **قوله** واختل من الاختيار اي
احتمال الحلية **قوله** في استقام طلب التمر **قوله** عرس حال شائبة فيه
يجري حيث اضيف الى الودان المستب بالشرع الكلام استعارة ممكنة
وتحليلية **قوله** وطهرت منها اي الجدية او الحيلة او المغالطة او الفرق
فانه بمعنى المفارقة وقيل باعتبار القعدة السقاة من كم الحزينة وهو
تخلف مستغن عن هذا او الوجه طر الاول فان في الولى انتشار حيث
لا يعتمد في احوالها فتدبر **قوله** لانها الضمير اما للجمية ويبنى على البناء
للفاعل واما للمقصود ويبنى على البناء للمفعول **قوله** فالجميع ثمة كقولنا
لكن يجب على التكرار على المعنى الشاف **قوله** والجودس و **قوله** عشاظه
الانوار جمع نور بالفتح مكشوف **قوله** الاوراد جمع ورد بالفتح **قوله** المذكور
في فضاء حديث قيل ومن الكونية السبع **قوله** والظان ضعفة ليورده
المنع على قوله كلام الموجد لانظر قوة المنع على المنع في الصريح ووجه
هو دعوى البداية ان الكراهة نفسها محلها بالضعفة وان يؤيد على
الشاف قاله الفقيه كما يحترز عن النقل على اللسان **قوله** عن التمر على الشاف
يحترز عن النقل على التمر **قوله** فلا يبق للسوا الحنا وهو روى فقوله
وانه واردها انها فاسدة اي فاسم **قوله** فان تصورناها موجبة بضر

متعلقاً بها ان اراد ان هو ما من تلك الصفات يستلزم تعقلاً متعلقاً بها
كالقدرة مثلا معناها هو الفعل والقدرة تستلزم تعقلاً متعلقاً بها
ثم كقولك ان المعنومات ليست من افراد الكيف فلا بأس بجزئها وان اراد
ان افرادها تعلم المحسوس والقدرة المحسوسة كذلك فغيرهم فان
تعقلاً الصورة العقلية التي هي علم به مستلزم لا يستلزم تعقلاً متعلقاً
ولا يعقل غير معلومها ايضاً **قوله** لكن يدعي كجبهة المركبة اقوله بعد
ما تقدمه ههنا ان اجاب الاول ان المراد الثاني على تقدير وروده بـ
المشهور ايضاً فان تصور الكيفية النظرية يوجب تصور القول الشدة
فقوله ولا يريد ذلك على المشهور على نظر وكيف تصور صدق التوقف بـ
الاستلزام لا يقال المراد بالاجاب يظهر مظهر السببية دون وجود الاستلزام
وجـ فعدم وروده على المشهور واضح لاننا نقول لو اراد ذلك لم يخرج
الاثر النسبية بهذا القيد ان تصورها ليس سبباً لتصور غيرها بل يوقف
على تصور غيرها على جوابه الثاني انه يجوز ان يراد بالغيرية قوله لا يتوقف
تعقلاً على تعقل الغير بما يكون خارجاً عنه اذا هو المفرد كما مل للمعبرة
فلا بأس بتوقف تعقله على تعقل غيره ولا تنافي بين الكيفية المركبة في
هذا التعريف كما لا تنافي في هذا التعريف المشهور بين مرجع الخارج الثاني
ان المعنى بقوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ان لا يكون بحيث لا يمكن
تعقله مطلقاً الا بتعقل الغير ولا ريب في صدق هذا الكيفية التصورية و
الصدق ببقية الطريقة فان الموقوف على القول الشدة او المحجة لوسم التوقف
انما هو حصولها الابتدائي لا تعقلها مطلقاً وهذا واضح الرابع قبل
ان المراد بالتصور هنا هو تصور الكيفية ضرورة ان تصور الاعراض النفسية
يعنون الشئيات والامكانات مثلاً لا يتوقف على تصور اطرافها ولا شك ان تصور
الكيفية لا يتوقف الا على الحدود هو عين الحدود لا في ذاته فان الاجال والقبيل
يجبان تغاير الماثلات دون الماثلات وانت تعلم ان ادع ما في من الاخراف
منه ان الكلام في توحيد الكيفية النظرية وانما العلم دون المعلوم

فأعاد المعلوم مع القول الشدة مما يسهل ولا يتوقف مشتمل على غاية الكلف
الطائفة كما يوجب تصور الاعراض الشئيات بالكلية تصور اطرافها كذلك يوجب
كذلك تصور وجوده مما يسهل ان يدعيها عدداً تصور اطرافها فالخصيص بالكلية ليس
على ما ينبغي الخامس انما لا غم ان الكيفية النظرية العقلية التصورية
الصدق ببقية الطريقة لا يتوقف على تعقل الغير وطول القول الشدة والجدل
نفس هذه الكيفية يتوقف عليها لا تعقلاً وتصورها هذا باسمها ومن
اخره الرجال مع بند قاطع بالبال **قوله** فقولك ما لا يمكن ذلك راسخاً
فيما نحن تأمل اذ هو قوة ان يقال اذا كان شخص صاحب الكيفية المذكورة لا
يتمسك ما لا يمكن هذه راسخة في وهو يتحقق تناقضاً **قوله** كما ينبغي في الخامسة
قاله هناك ولو سلم ان قصده الى الاحتمال مع بعده فمعنى الكلام ان
لو لم يذكر الكيفية لكان تعيين هذا المعبر في الفصاحة لان الفصاحة يكون
عبارة عن التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده فالتعيين من بعضه من الجرائم
بجاء في ما اذا ذكر الكيفية فان الفصاحة يكون ملائمة وهذا التعبير ليس
من الجرائم اقول فصاحة ان قوله ملائمة ان من دخول تعبير هذا
المعبر في الفصاحة على ان يكون جزءاً منه لا على ان يكون جزءاً منه و
لا يخفى ان كون تعبير هذا المعبر من الفصاحة لا يوجب سمية تعبيرها
مع ان معنى كلام الشدة في الشرحين هذا حيث قال قوله ملائمة استعان
بامه لوجوب من المقصود بلفظ فيصح لا يستحق فيصاحبه الاصطلاح ما لا يمكن
ذلك را سخا في وهذا يدل على انه لا يلفظ الملكة لانه لو جاز من
المقصود بلفظ فيصح فيصح فيصاحبه لانه لا يلفظ ان يكون هذا التعبير جزءاً
من الفصاحة واما من هذا من ذلك فاذكر خارج عن قانون الترجيح
ثم اقول لو قال قوله ملائمة احتقانه تعبير هذا المعبر لربطه انما يدل
على انه لا ملكة لزم ان يكون هذا المعبر فيصاحبه ان قد يمتنع من المعاني
بعض القيود عن اشياء يخرجها القيود اللاحقة ايضاً بشرط ان يتعقل
اللاحق بالخارج امر آخر لا يمتنع ان يكون كما يجتهد بموجب في تعريفه

من المهم مع ان المراد بغيره ايضاً لكن المراد يستعمل بأشراج المركبات مع
 ظهور هذه الوحدة الوحيدة هي ما عرفت شعري لا ريب ان المراد بهذا وقد
 يقال لا يلزم من حذف الملكية دخول المقابلة المتصلة اذ هي بين الأفتاد
 وبمعنى حاصل التعريف لا فتاد على التعريف من المقصود بل هو في الحقيقة
 قبل ما كان الأفتاد مسبباً عن الملكية فحذف الملكية يحذف الأفتاد
 ايضاً فيبقى التعريف محجب قلت كما ان الأفتاد من توابع الملكية فكذلك التعريف
 فيلزم حذفه عند حذفه فلا يبقى في التعريف قيداً في نظرنا والاولا
 المراد بالتعريف الدخلى على قدر حذف الملكية هو المقيد بالقدرة اي قوة
 التعريف والاولا قدره بكونه كما يكون في قولنا امر فان الملكية
 انما يحصل بكونه العقل والقدرة حاصلة في جميع مراتب العمل والمقصود الا
 عن هذه القوة فان صاحبها لا يسمى بشيئا ما لم يحصل له الملكية واما ثانيا
 فلان حذف السبب عن التعريف لا يستلزم حذف السبب عنه وهذا لا
 سائر به واقتناء فلان الفرق الذي بين القدرة والتعريف فان الاول لا يزم
 الملكية دون الثاني فقياس الثاني الى الاول قياس مع الفارق **قولنا** لانا
 نقول ليس المقصود هو الخصوصية حاصل الجواب تأويل عبارة السبب
 بان المراد بكونه الاعتبار مقتضى الحال ان لا يزيد مدخلية فيها هو المقصود
 حتى كانت ذلك ان تأويل عبارة شرح المفاهيم بان خص المقصود بالخصوصية
 اضاف بالنسبة الى اصل الكلام لا بالنسبة الى جميع ما عده فلا ينافي ذلك
 كون المقصود هو اعتبار الخصوصية ويؤيد هذا الاحتمال ما سبق ومن ان
 مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب **قولنا** فاذا كان للاعتبار مدخل في
 تبدلها باذا **قولنا** في الملاءمة في ارض من غيرها قبل بل لا صوب هو الضم فان
 المراد بها بهذا المقام التكاثر والمزايا المعبرة في النظام المتقدمة به
 وبالمراد في الجبل والخصوص بالضم مصدر فالحقيقة به ما بالنسبة واقتنا
 ما في الصريح من ان الله في حق الحق باعتبار المعنى المصدري فانه يصدر
 عن المصاديق فيكون خصه بكذا **قولنا** وان يكون الياء المباشرة اي لا يكون

المعنى

المعنى المصدري كونه مصدرية ايضاً لان الياء في الحقيقة على خلافه
 ما حاشية المطول انه لا يخرج ويجوز ان يكون ان يجعل الياء ايضاً الياء كذا
 عادة ما قال واما من المخصوصين في صيغة الجمع فليس بذلك **قولنا** ان التعريف
 يرجع الى المخصوصية ويؤكد ذلك قوله مثلاً كون الخياط منكر الحكم يقال مقتضى
 تأكيد المكون والتأكيد مقتضى الحالك **قولنا** بالنا ويل السابق وهو ان لا يكون
 مدخلية مقتضى الحال بالغة في اشتراط جعل المقصود نفس المخصوصية **قولنا**
 صدق هذا الكلام على الكلام المكتوب **قولنا** وهو انه ذكر ان كذا في تعريفه
 هو جمع حواس تركيب الكلام في الافادة وما يصلحها من الاستحسان وغيره فيجوز
 بالوجه فحصلها من الظاهر في تطبيق الكلام على ما مقتضى ذكره **قولنا** بل يصح هذا
 القول فانه حاشية الشرح لو كان مقتضى الحال نفس تلك الاحوال لم يصح هذا
 سبباً لذلك في مطابقة الكلام ايها **قولنا** بل ما يقتضى الكلام امر آخر من قصد
 افادة فائدة الغير اولاً لزمها او غيره ذلك **قولنا** وكلامهم في معظم المواضع يحكي
 نفس الحق واعلم ان اللفظ المصنف ان لا يحتمل غير معناه فهو الحق وان احتمل
 كانت هذا راجحاً فهو الله والعدد المستند بينهما هو الحكم وان فسأوى الاخر
 لان هو الحق ويرجع الظلال الى العدد مستند بينهما المتسابقة **قولنا** ان
 ما يقتضى الحال ذكره مقول قول السكاكي **قولنا** اما الاول اي ما ذكره السكاكي
قولنا فان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي غير **قولنا** فان التحقيق ان الطابع موجود
 في الخارج بعين وجوده لا بغيره وجمعه معها هناك ذاتا وبجها وجوده وقد
 هذا في غيره هذا الحق وج فكون الجزئي مذكورا حقيقة يستلزم كون الكل على الحقيقة
 لا على شرط الكلية مذكورا حقيقة وكانتم الامر على ذهب الشك من يظن وجود
 الطبيعة حقيقة **قولنا** وكذا ان يكون جمع الحق مذكورا في الجزئي لكونه
 في ضمنه يمكن ان الفرق بين بين الكلية القائمة بالمباشرة والكل المصادق
 المحمول على الشئ متحد معه في الخارج ذاتا وان فرض اشتراكها في اصل الجزئي
 هذا مع لو جعل مقتضى الحال هو التعريف لكان هو التعريف الكل وهذا مذكور
 في ضمن التعريف الجزئي المذكور في ضمن الكلام فيكون الجزئي قد كان مقتضى الحال

بواسطة ولو جعن مقتضى الحال هو الكلام الكلي يكون الجزاء واسطة
على انه قد بين ان بعض الاحوال مذكورة حقيقة كلام التعريف نعم ما اريدت شئ
كيف اشتبه على هذا المقابل الاشكال بالذوال عليها فان الاشكال التعريف
والاشتراك والتاكيد واما الآدم والتسوين والمؤكدات فما قاله دوال على هذه
لا نفسها وكيف ارضى الجزاء القول ويزيد انتهى مع ان هذا كونه بعض
لا يفيد صدق التعريف على الكل فلا يخفى ما دام الاشكال **قوله** واما الثاني اى مادة
المصنف تعريف علم المعاني **قوله** ولين تأمل من ذلك ان مقتضى
الحال اى هذا العنوان وهذه الاحوال اى الكلية والتعريف والكل والتكثير و
التقديم والتأخير وغيرها **قوله** فيحذف افعالها بطريق اللفظ مقتضى
اى بسببها يطابق اللفظ هذا العنوان الكل فاللفظة التوجيهية بمعنى ما
هو الاشتمال الا ان اشتمال الكلام على مقتضى الحال في التوجيه لا اقل بواسطة
واحدة في اشتمالها على التاكيد الجزئي واشتمال التاكيد الجزئي على التاكيد الكل
اشتمال التاكيد الكل على مفهوم مقتضى الحال والكل من باب اشتمال الجزئي
على الكل والحاصل ان هناك امر ثلثة احدها مفهوم مقتضى الحال اى ما
يفهم من هذا اللفظ وتأنيها ما يصدق هذا المفهوم على الاحوال الكلية
لا التاكيد الكلي والتعريف الكلي والتكثير الكلي تأنيها جزئيات تلك الاحوال الكلية
كذلك التاكيد وذلك التعريف وذلك التكثير ثم الكلام اذ اشتمل على تأكيد
جزئياتها فخران زيدا قائم فلا ريب في اشتماله في صدق التاكيد الكل وبواسطة
على مفهوم مقتضى الحال فيحذف افعالها هذا التاكيد الجزئي مشتمل على
التاكيد الكل وباعتبار التاكيد الكلي مشتمل على مفهوم مقتضى الحال في التوجيه
الا اقل على المقصود في لفظ الاحوال بمجمله على الاحوال الجزئية والمراد مقتضى
الحال في تلك الاحوال الكلية وبناء الثاني على التصرف في لفظ مقتضى الحال
بارادة مفهومه الكلي والمراد بالاحوال في تلك الاحوال الكلية وعلى الوجهين
فمقتضى الحال اى ما يصدق عليه هذا المفهوم ليس الا الاحوال الكلية لا الظاهر
المكثف بها لانه انما يريد بلفظ مقتضى الحال على الثاني مفهومه وعلى الاول

افراد هذا المفهوم وانت تعلم انه لا حاجة على تقدير جعل مقتضى الكلام المكثف
الاشتمال من التكثيرين قد بين **قوله** فان كانت هذه الاسماء مستحقة
جوابه اى اذا كان كذلك وجب جعل مقتضى الحال في الاحوال وهو لا يحيط به
الوصف ويحتمل ان يكون اذا بالتسوين ومع فالحاجة الى جواب **قوله** مقتضى
عليه تفاوت المقامات اه الظاهر ان مقتضى الحقيقة تفاوت المقامات
او يقال بيان لسلوك الحقيقة وكان التعريف ان اللام ليست صلة للتعريف
بل غاية له والجزئية لوكيفية بأحد الامرين كلف قد بين **قوله** لانه اذا تفاوتت
المقامات قيل اى بحسب الافتقار قلت في حاشا المط في ان مصادره
الا ان مقتضى الدعوى بدلية وهذا يتبع ما عاده الدعوى بلفظ واضح
ذلك ان يقول المراد مطلق التفاوت والتفاوت المقتضى مطلقا وان لم
يستلزم اختلاف مقتضى قطعاً لكنه يفيد الظن بدعي ما وهذا التقدير
في المقامات للفظ استدل قد بين **قوله** ولولين جهة اختصاص الحال من بين
الازمنة اقول لا يخفى ان الحال هنا ليس ما اخذ من الحال المقابل للماضي
والمستقبل بل بمعنى مطلق الزمان وهذا اطلاق مستفيض نعم يبقى وجه
اختصاص من بين الالفاظ الدالة على مطلق الزمان كالوقت والآن هذا
كله من باب تعين الطريق وهذا مع ان مقتضى هذا الكلام واسع في محله ولو كان
منا سبب الوقت **قوله** وقد سما الثاني في الحاشية قال هناك في انشاها غلط
المقام على لفظ المكان والمحل ونحوها فوجه الصواب ان يقال المقام محل
القيام وقيامه الوقت نقاطاً ورواجها ومحل التاكيد محل وواجب ان القيام
من قيام العود بمعنى استقامته فعنى مقام التاكيد محل انتصابه او
استقامته عيان يجعل من حال التاكيد وكونه مناسبا لايقا انتصابا
او استقامة **قوله** وما قبل المذكور اى بناويل لفظ المذكور **قوله** لا يمتنع
كله او اذا المجموع لا يقيد بالمقيد بالموكدا وبالاداه اه نعم لو ابدل بالواو
واريد ان المجموع يقيد بالمجموع في الجملة لكان له وجه والظاهر عندى
انه يصح كلمة او على ان يكون المراد تقيد المجموع باحد هذه سبيل ومع

اما

او

الملوذون للجم فاصل **قوله** على ان يكون الواحد الاول غيره في الثاني لان
 الواحد الاول اعني العبد بالموكد مرود بين الحكم والتعلق وفي الثاني
 اي القصد باداة ايقاد اير بين الحكم والتعلق وفي الثالث اي تابع مرود
 بين المستدين والتعلق وفي الرابع اعني بالشرط مخصوص بالمستدين
 الخامس اي بمفعول مرود بين التوكيد والاضحية اعني المستدين والتعلق
 فبان ان قولنا على ان يكون الاول مرودا في الثاني ليس على ما ينبغي
 وغاية الترجيح ان يقر المراد ان الواحد في بعض تلك المرات يكون مغايرا لل
 في مرتبة اخرى الا انه ساج في العبارة لظهور القصد او يقال اراد بالاول
 مجموع الموكد واداة القصد ثم اقول هذا التامية اذ جعل القصد بالموكد
 شأنا مستقلا للتعلق كما سيجر به المعنى وامان ان الحق هذا الحكم كالموالم
 وهو المستفاد من تخصيصه بحسب القصد بالموكد بالاسناد على ما سيجر وقد
 مر به ذلك الانحصار ان بعض العلماء ادعوا الى المطول فلا يخفى ثم ما
 ذكرناه من انحصار القصد بالشرط بالمستدين هو المذكور في بعض
 المطول والذي يستفاد من كلام الله بعد هذا هو انه يستعمل الحكم انما
 اقول ويؤيده ما ذكره ان الشرط معنى الظرف ثم انهم قالوا العرف في قولنا
 زيد موجود في الخارج يجوز ان يتعقل بالخبر اعني موجب فيكون حكما باثبات
 الوجود الخارجي لزيد وان كان شوته لله في اللحن ويجوز ان يتعلق بالحكم
 اعني بيقوت الوجود لزيد فيكون القضية بخارجية الميت فعلم ان الحكم يعبر
 للتقيد بما هو في الشرط في الظاهر في نظر العقل انما جاز يقصد بكون
 الشيء الشيء بالظرف كذلك يجوز قصد وقوع معنى على شيء به فكلما كان
 قصد الحكم بالشرط فكذا القصد بالتعلق فان يتم ذلك فلا بد من بيان
 الفرق وان جاز نموه لم يخص التقيد بالشرط المستند كلمة بعض الحكماء
 والله المستند والحكم على ما يستفاد من الكلام هذا المعنى وتام تخفيف
 المقام يقتضيه مما لا يخفى ولا حاجة الى ان بعد هكذا حتى يكون الصبر
 في كل من يتد راجعا الى الشيء **قوله** انتم انتم قد استوفوا ان الكلام لف ولترتيب

لا يشك

لا يشك هذا في الاخر اذ لا يخفى ان يكون بعض متعلقات المستند
 للتقيد بمفعول او بخبره تخصبت معلى زيد وعلمنا **قوله** فان الله
 الحكم وتقيدته تحقيقا بالنسبة الى اداة القصد او الشرط ليعبر بالخاصل
 ان اللف والنشر المراتب يقتضي نوع انحصار لبعض مراتب النشر بالنسبة
 الى بعض مراتب اللف دون بعض وهذا لا لاستفادة به وهذا المعنى
 فيما نحن فيه وهذا اندفع ما يقال من انه يكفي لصحة هذا الاحتمال
 صحة تعلق الاول والثاني والثاني وهكذا **قوله** فانه لا يستقيم
 الا بتكلف لان الفعل المجهول قد اسند الى الطرف فلا يجوز استماله
 عند الصبر واسناده اليه كما دفع في المطول لان صاحب انما يستعمل
 متعديا يتقصد الى مفعول واحد مخصوص بزيد وكذلك متعدي
 بكلمة مع الى مفعول واحد يقال صاحب زيد مع عمر وقاد ابن الفعل
 بناء المجهول اسند الى المطول فان جعل الواقع في الموضع من **قوله**
 الاول فالعبارة صوحيت وان جعل من الاستعمال الثاني فالعبارة صوحيت
 معها واقام واقع من قولنا صوحيت معها فلا يستقيم وغاية الترجيح ان
 يقال يتعين معنى القصد والمجهول اي جعل الكلمة الاخرى مصاحبة مع تلك
 الكلمة او يجعل قوله معها ما بالفاعل المجد وف متعلقا بفعل محذوف
 بناء المعلوم من المصاحبة فلا بد بناء المجهول معها على اي صاحب معها
 فتبين بان المصاحبة للكلمة الاخرى هو التعلق الاول ويكون جوابا عن سؤال
 كما في قوله تعالى يستعملونها بالخذق والاصال رجال فانه في المباحث
 كلامه في حاشية الشرح وقيل في الترجيح يجوز ان العبارة من الاستعمال الاول
 قولنا في الشواب اسقاط معها فلان لا ثم وانما يكون كذلك لم يجعل معها
 قائما مقام الفاعل وهو مبل الذي اقيم مقامه هو المستكن في صوحيت
 ومعها طرف وقع حاله من المستكن على ان يكون مستقرا قال ثم انتم يرضون
 يرجع الى الكلمة الاولى لا الى الكلمة الاخرى على ما اشعر به كلامه في حاشية
 الشرح لان الشارح قصد انفسه لم يترك صاحبها فوجب نسبة المصاحبة

بالفتح الى الكلمة الاولى في الاقوى ولا يجب ابرار الصيغة الفعل ان كان جاريا
على من هو له سواء كان هناك التباس او لا على ما بين في كتب النحو ويمكن
ان يقال ان صوبت مستند الى مصدرها اي وقعت المصاحبة مع تلك الكلمة
الاقوى كما قيل في قوله وقد قيل بين العرو والنزوان وفيه اذا وجد المعنى
برهين قيامه الفاعل او يقال بترديد المصاحبة مما هو المذكور المذكور
مع قوله **قوله** والعبارة الصحيحة صوحى بها باسقاط التاء **قوله** ولا يقال
المقام الذى للمصاحبة اي بعدد المقام الذى للمصاحبة مع غير المتطابقة
المقام الذى للمتكلم مع غير المتكلمية بناء على ان المصاحبة هي الكلمة صابة
على احوال **قوله** لا شك ان الفعل لا يجوز ان ضرب نفس الشريط قبل اللز ان المراد
بالفعل الذى قصد قوله باسقاط هو لبراء لا الشريط حتى يلزم الاشتغال
ولا يخفى ان صاحبة كلمة اخرى لا يقتضى القول بينهما بحيث لم يقع فصل احدا
قوله او اراد بالشريط معنى الشريطية اي تعلى بامر بامر وعلى الشريطية على الجملة الشريطية
حتى يكون من اجزاء الجزء بالكل بابا به لفظ المعنى **قوله** ولذلك ذكره المقنا
وجه الاستشهاد انه جعل الارتفاع في الحسن الذاتي سوطا يقدر المطابقة
لا باصطفا فاصل الحسن الذاتي سوطا باصطفا وقدره تقدرها **قوله** وان اشبه
ذلك اي عماد كبرية الجواب عن الثاني **قوله** بناء على ان التبادر من المطابقة
نفسها اشهر بين التقديم مقدمية على ان المطلق ينصرف الى افراد الكاملين
هو مستند وقد تأقش فيه بان التبادر من اللفظ معناه الحقيقي لا فرد منه
كيف لا ولا دلالة للعام على الخاص بل على الدلالات ثم التبادر **قوله** اما
الحقيقة كيف يتحقق بالنسبة الى ما هو غير المتسمى اقول كانهم اراد ان المطلق
ينصرف الى افراد الكامل ان كان هناك قرينة ما يفيد عن اراده معناه القام
واما انه لا دلالة للعام على الخاص فالمتقدم ان العام مجرد كذلك فاعرف
قوله فلهذا المعنى لا يسلم في السكالي انما قابل بان الفضايلة بنوعها انما
يكسو الكلام على الترتيب ويريد اعلى درجات التتمين فلهذا معنى الكلمة
ان اصل الحسن بالفضايلة والارتفاع فيه بالمطابقة والاختلاف بعدهما

اصلا

اصلا **قوله** لكن الشان في المطلق الكلام اي لكن الكلام والجملة انه
على وجه هذا المطلق المعنى قال الى عدم الصيغة واستبدال على يقول لان
الفضايلة ليست اء او ازيد انه لا يخفى ان الشان في كل متبدا يمكن المخالفة
بالعدم فيكون لذلك حمل الكلام على الفصح الذى هو الفرد الكامل في الجملة
ليس المدار في ذلك على ان يكون الفضايلة في المرتبة القصوى من الكلام
كالملكية حتى يحسن الاطلاق ويؤيده انما لم يكن المقصود هنا بالبيع
كما ذكره فكان الشان في اراده الكامل حينها هو ارادة الفصح **قوله** حتى
عسى الاطلاق اي المطلق الكلام على الكلام الفصح و ارادته منه
لتقصا له يلحق بالعدم فكأنه ليس كلاما **قوله** فلهذا قوله بالمطابقة بعد
المطابقة هذا البناء على انه لم يرض بحمل المطابقة على المطابقة الكاملة
كما سبق و اشار الى هذه بقوله وان اشبهه به مع ذلك فلك ان يجعل
الاضافة في عدم المطابقة الجس فيكون ابعاد شان الكلام البليغ
بالمطابقة اي يحسبها في حق فرد كامل ولا تخطأ شان الكلام البليغ
عدم المطابقة لا بعدم جيس المطابقة فانهم **قوله** بقدر المطابقة فالكلمة
البليغ الذى يشتمل على اصل المطابقة ارتقاءه بقدر الطاعة وجعلها
بقدرها عدم **قوله** لا تعرض لا يحصل بالمطابقة بل بالمستحقات البديعية
اقول قد ارتكب التهمة هذا التعليل استدراكا فانهم بان يقال لان العزقة
للحصول بالمطابقة تولد بل بالمستحقات البديعية مستدرك وكذا
قوله ولا يثبت الحسن الذاتي بالمستحقات البديعية متفاد الامراء
الذى اراده هي مع استدراكها لوجوب الاشكال وغاية التوجيه ان يقال
انه قصد تحقيق الحاصل بزيادة المقال وايراد الجواب والسؤال ثم اقول
يمكن ان يجاب عن السؤال برهين الاول ان معنى قولنا لا يثبت الحسن
الذاتي بالمستحقات البديعية انما لا يحسن حسنا ذاتيا من حيث كونهما
محسنا عرضية ولا ينافي ذلك لحسن الذات من حيثية اخرى وبالجمله
مقصود الجواب عن التهمة الثاني انما اطلقنا القول بان يكون ذلك

المستحضرات لا يوجب الحسن الذاتي لأن محسبها الذاتي أقل قبل جعلها الذاتي
 كالعدم فتعزله وتكافئها الما ناطا الى الجواب الثاني وقوله وكان
 ذلك منهم أه ناظر الى الجواب الأول وانت غير بان حديث الذرة بالنية
 الجميع والحسنات تكذب بقوله بل ذكره وافقها ما صاغه وهذ الذرة تهميه
 باعتبار الحقيقة استدراك آخر تكافؤ اعتبار الحقيقة عن الأصل **قوله**
 فامره اذا ذكرنا محسبنا اقتضاء الحال ايها **قوله** وكان ذلك احيانا
 بعض المحسنات في المعاني **قوله** لأن إضافة المصدر اغا بعد العجوم لا
قوله واقفا في حق فيه فالجور فيه لا يستلزم لفظ فيه بوجه بعض
 بعد لفظ العجوم وهو زيادة من التشايع لا اعتناء قوله في الحق فترعه
قوله لجواز تعدد الاسباب للسبب واحد والحاصل انه لا يجوز تعدد الزمان
 واحد شخصي فاذا قلنا كل ضرب واقع في حال القيام ثم ان لا يقع شيء منها
 في غير هذه الحال واما السبب المحل الواحد الشخص فيجوز تعدده فلا يكون
 من كون شيء سببا لكل مطابقة ان لا يكون غيره ايضا سببا لها وحاصل
 الدافع ان بعدد السبب وان كان جازيا المعنى ان يكون امور على منها يصح
 ان يوجد به السبب في سبيل البديل لكن حصول المعلول باسباب متعدده
 مستحيل للزوم تحصيل الحاصل وكذا مشهورة ان حصول كل ارتفاع في الارتفاع
 فلا يكون لغيرها القول ولو كان الكلام في غير السبب امير لكن ارادنا
 السبب بالفعل كما هو المتكدر للزوم الصواب ضرورة ان بعدد السبب
 بالفعل سبب واحد **قوله** وانما يلزم الحراي حص الارتفاع في كونه
 سببا لمطابقة **قوله** وليس فليسواي ليرتفع الكلام في سبب الارتفاع
 بالمطابقة فليس يلزم حص الارتفاعات في المسببة عن المطابقة **قوله** لا
 متناع بعد الحصول شيء واحد تارة بسبب المطابقة واخر بغيرها **قوله**
 ويشتر انما بان معنى على الاعتبار على التقصير في كلام **قوله** انها لو يجب
 المجهول **قوله** ان جهرا الفصل قد يكون الفصل المستند اليه في المستند كقوله قد
 هو في التحليل يعني ان شأن جهرا الفصل هو قسم المستند في المستند اليه

حسين

كأن في زيد هو الحكم زيد هو النجاء ولكن قد يكون النكس كما في **قوله**
 غير اسلا غيرهم فان اتحادها يجب للعلوم متايات فيهم الاتحاد بالذات
 مسلم الا ان يدعى اتحادها يجب للعلوم الاصطلاحي مع فائساة في انبأ
 ذلك هذا مع انه لو كلف بالاتحاد في الذات لكيف في الاستدلال في قضية خذية
 الاستدراك ايضا فتدبر **قوله** فلان معنى العلة ج احمد دخل اليها المقلية
 وهو جزء معنى الدليل الذي هو حقيقة **قوله** فبعد غير ان الملازم من
 الحصرين ليس لا في التباين الكلي قبل بل لا يلزم ذلك ايضا اذ يمكن ان يقال
 لا صلة الا بطور ولا صلة الا بقاعدة الكتاب الا ان يراد التباين
 التحقق ويمكن دفعه على الباء على السببية واردة السببية التامة منه
 وفيه انه لو في الامر على السببية التامة يدفع الاحتمالات باسرها كما ينبغي
 سببية التباين الاحتمال التباين فقط والمقام ان التفرقة تحكم وهذا غير
 مندفع بذلك بل الوجه ان بناء الكلام في كون المطابقة بمعنى المصدق
 دون الاشتغال ونحوه كما يصير به الوجه في نحو المطابقة مع المقادير
 بينهما لا امر قطعا فاستقم **قوله** لا يخرج بطلان التباين في التباين الكلي
 بين المقصود والاعتبار **قوله** وفيه من حال الاعتم والافضل من بعد مثله اذا
 لم يكن في الدار الا الانسان الا بغير من انيق صلة الدار الا الانسان ومثلا
 الدار الا الا بغير **قوله** اندفع الجهر والمحصن مطلقا ومن وجب المساواة
 السبب مطابقة الاعتبار من حيث في على من غير انضام امر آخر المير
 يتصور كون امر سواء وخلا في هذه السببية وان كان مساويا لا في
 من الحصر من ج الاتحاد في المهور لكن السان في استقامه ذلك في نفسه
 القول في ان المهور من كل منها غير المهور من الا في نعمها متساويا
 والوجه على عبارة الما في غير **قوله** ان الحصرين يدلان على غير المطابقتين
 انظر ان في التباين على غير المطابقتين بناء على ان السببية لا في
 اخرج من وجه السببية على من المطابقتين وهذا لا يخرج ان لو كان كل
 منها على ما مكا في السببية كما قال هذا القابل انه على تقدير كون كل

منها على ما قصه بطل كل الحزم وانت غير ما بد على هذا لا حاجة بل لا وجه
 للبره بعد كونه علة تامه او ناقصة لعدم احتمال الناقصة **قوله** فلا بد
 ما ذكره على انه يتوقف حزم قولنا ليس الارزاق على المطابقة على ان يكون
 المطابقه غير تامه وهو ممتنع فدخلت ان بناء الكلام الموجبه على الماء
 على معنى السببية وبما دخل السببية في المطابقة وجب فلا مشاع لهذا
 المنع وانما منع كون البناء للسببية فالظن انه لا يتأق او الموجبه مانع
 يكفيه الاحتمال فتأمل **قوله** اما ثانيا فلا بد من قسم لفرع القسم
 قد علم حاله من القسم الاول فلو انما لزم من كون كل من المطابقه علة
 ناقصة بطلان الحزم لزم من كون احدهما على ناقصة بطلان احد
 الحزم واما لا بطل الحزم بناء على ان محتمل لا يتوقف في العلية التامة
 فهو معنى الحق الاول **قوله** فيتم عليه ان هذا القصر لا يصح ولا يندفع بالقياس
 السابقة المفيدة للمعينة والاحتياج بحجب المفهوم فان بناء الفرع على المقام
 بحسبه فتدبر **قوله** الجواز العدم من وجه داعية الاعتبار سلبا لمطلق العدم
 المطلق لانه ان كان ما عديم مقتضى الحال مطلقا فضرر المقصود اعني
 قهر المستند وطول اعتبار المناسب على المستند البير وهو مقتضى الحال **قوله**
 كما ينبغي الخاصية في من كلام طويل فدايع اليه من اراءه لا يطلع عليه **قوله**
 وحد الاحتياج معنى فهاشية لا بمعنى المرتبة كما انتاه الشدة في حد المتين
قوله والحكم الثابت على النوع يجوز ان يكون ثابتا لا فردا وجواب سؤالي كانه
 قبل ان كان طرف الاعراض هو نوع الاحتياج الذي يندرج تحته حد الاحتياج
 وما يقرب منه كقولهم ان يق هو ان الطرف لا يحد الاحتياج وما يقرب منه
 فاجاب عن ذلك بوجهين احدهما وهو الملة هي هنا هذا من قبيل
 اجزاء صفات النوع على افرادها وهذا سابع وشابع وقد رخصه بقوله
 الخ وثانيهما وهو الملة كور فيما سيجي من السؤال المصدرة بل يقصر الملة
 طرف الاعراض هو هذا النوع الا انه غير من النوع بافراده وقد يعبر ايضا
 في قوله لا نقول **قوله** من نهاية الاحتياج ما يقرب ههنا بيان للأفراده

وهذا جملة في التسمية بالثابتة للاشياء فانها ليست من الحكم الطبيعة
 فالحكم الثابتة للطبيعة هي من الاول ما ثبت لها من الافراد وسماه
 الحكم الافراد كالحجبة الثابتة للاشياء وسماه الحكم الطبيعة وهذا
 انضم انما ثبت للطبيعة فقط والطرف في القسم الثاني لا يستلزم
 الواحده ومما قلناه كونه لازمة للأفراد فلا يثبت الطرفية للأفراد
 الطرف النوعي ثبوته واقاها ولا يثبت بعد هذا الحكم عن الافراد فلا يتأق
 ان يرتبط بها ولا يجب الاضطر **قوله** لان القريب من النهاية لا يمتد الى
 غيرهم كيف والقرب اراضاة فالوسط وان كان بعيدا من النهاية بالمتوسط
 الى ما على النهاية فكنه قريب بالمسبة الى ما خرج عن الاحتياج وبالجملة بالقياس
 الى افراد النوع الذي هو نوع الاحتياج فلا يريد بالقرب من حد الاحتياج
 جميع ماله قرب ما الى هذا الحد فيكون من افراد النوع الاحتياج منتهى المثل
 والامية مثل ذلك بين اصل دعوى لزوم التغير عن الطبيعة بكل الافراد
 في الصورة المفروضة ثم ايقه فتدبر **قوله** على ان حد الاحتياج ليس معنى نهاية
 بل هو معنى في منه الذي عولوا عليه في ذلك قول سابع الكشف في قوله
 تعالى لو وجد واخذ اختلاف كثيرا اي لكان الكثر من حد يختلفا وقد تفاوتوا
 نظيره وبلا غير فكان بعضه بالغ حد الاحتياج وبعضه قاصرا عنه **قوله**
 انتهى وبناءه لا للحد على كونه الحد بمعنى المرتبة على ان يكون الصيغة عند
 راجعا الى حد الاحتياج لا الى الاحتياج وان يكون قوله يمكن معارضة صفة
 كاستدلال نقاط عند الاستقيدة وكلاهما في وخلافا محورا قول هذا مع
 ان كون الحد غاية الكثرة بمعنى المرتبة لا يستدعي كونه على غاية
 هذا المعنى وان لم يرتبط بها فليس **قوله** في غير مانع تصدق
 منشأه السؤال كله اذا قلنا ان اذ اتم الامتلاء في الملة في قوله الملة
 ويصدق في كل من الاعلى والواسطة انه قد يكون اذا غير الكلام الى ما هو
 التخييل او لو اريد لها من لم يتعد السؤال وايضا يقرر الكلام من
 حيث ان المتبادر من التعيين والمشرطية هو السببية **قوله** وربما يمنع

والثاني ما ذكره من حيث
 كالتسمية بالثابتة للاشياء

ذلك بناء على ان لا يصح فذيق انما يلزم عدم الاعتبار اذا لم يصدر عنه
وقصد ولا يلزم من مجرد القصد كون المتكلم مبلغا بناء على اعتبار الملكة
في تعريف بلاغة المتكلم اقول المستفاد من كلامهم ان خواص القرائن انما
يصدر بها اذا كان صدورها من مبلغ بل لا يتكلم مجرد ذلك بل ينبغي ان يكون
صادرة من مبلغ بطريق اعتبار تلك الخواص فان البلاغة لا يخرج
متفاوتة فيها يستحسن كلامه في مقام من يبلغ فيجعل علة قايما فيه
ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من الذي ووجه البلاغة فلا يصح
عليها بل على ما يناسب منها من يتكلم في ذلك معصية في المفاصل وسبب
انما قصد غير البلاغة فكانهم لو وجدوا في ذلك التيقن صاحب المفاصل
لا يلحق الكلام من انطباق له على ما لا يلزم بساقي ومن صاحب لا غير في
الحسن لا يتطابق اقول فانه غير ذي الملكة لا يكون ذلك العرف واذا
عرفت ان اصل الخواص والمراد لا يخرج من غير البلاغة فكلا ما ينبغي ان
وجوه التعيين وكيف يتصور من ذلك في الاصل في هذا ليس مستد
و يوضحه ويطاير لا غير عليه **قوله** انما يصدر هذا التعريف على
يصدر عنهم فان اضافة المصدر في هذا العموم على ما سبق في اصل التعريف
انما ملكة يستند بها في كل ما يصدر من مبلغ يعني كل نوع من تاثيرات الملكة
البليغ فيستقيم من غير هذا **قوله** للدلالة على كل ما يتصل تحت قصده في
فيها يعلم بالمقاييس مع عدم كون الجميع على وجه واحدة كذا في ذلك ولا
يعد كل التكرار في الاثبات على العموم يقرب ما سبق في النظر **قوله** ان البلاغة
في الكلام مرجعها في بعض الخواص التي لا يفيد الكلام بل في البلاغة
لكن المعقود به في ذلك في الاصل في ذلك في الكلام لا يصلح فنقول
اول على ما ذكره المحقق في المسألة **قوله** لا تستوقف البلاغة المتكلم على
باعتبار توقف بلاغة الكلام فيها فان المعقود بلاغة المتكلم انما هي
بلاغة كلامه ثم بلاغة كلامه يتوقف على مطابقة مقصد الخطاب والقصد
فيكون توقف بلاغة المتكلم عليها بواسطة توقف بلاغة الكلام **قوله**

المرجع فيجعل مصدرا بمعنى الرجوع في الدستور المصدر بالمعنى باي معنى
يفتح العين من جميع الافعال الا ما شذ وطا مرجع ومعرفة ومعرفة
ومعصية **قوله** على الخلاف والاصال اي حذف الجار والاصال الفعل الى الغير
الجرور وجعل الضمير مفعولا فاعلا **قوله** فنقول على الاول اي الاستعمال
الاول وهو ان يستعمل مصدر بمعنى الرجوع ولا يؤول الى المعنى المفعول
كما هو الظاهر واما اذا اقول في محله في ذلك الى كذا الاستعمال الثاني والوجه
اشارته بوجه ولا فرق في المعنى بينه وبين المصدر بمعنى المفعول ويكرر
الاشارة بقوله لا يبعد هذا ويحتمل ان يكون المرجع في مصدر بمعنى المفعول
قوله وفي الثاني اقول اي على الاستعمال الثاني وهو على حقيقة عبارة **قوله**
استعمال اسم مكان واما كونه مصدرا بمعنى المفعول فهو احتمال ثان
داخل في الاستعمال الاول اعني في استعمال مصدر ابتداء في ذلك ايضا
عبارة المعنى وقوله فيما ينبغي انما يناسب الثاني معناه الاحتمال الثاني
هذا ان كانت العبارة فيما ينبغي كذلك انما يناسب الثاني وهو المصدر
الحق واما اذا اريد بوجه على ما في بعض النسخ المعنى في فالمراد بالثاني
مراتب الاستعمال الثاني فاما هل حتى لا يتوهم ان كان ينبغي ان يقول
طنا وفي الثالث الا ان بقى لما كان الثاني والثالث متحدين في المال احدهما
واحد او غير عن الثالث بالثاني وان فرق بينهما فيما بعد حيث قال انما
يناسب الثاني وهو المصدر الذي لا يقع هيما احتمال ان لا يبعد ان يصار
اليه بل هو الظاهر في عبارة المعنى في حذيفة المطول وهو ان مراد بالثاني
نما سوى الاحتمال الاول اعني بوجه كون المرجع اسم مكان وكونه مصدرا
المفعول واما الثاني في العبارة الاسد فهو بمعنى الاحتمال الثاني والاستعمال
الثاني على اختلاف قولهم **قوله** انما لا نقول باي من تعريف بقوله اي بوجه
وجوده ثم يتغير الاسلوب واسناده في الكلام بقوله ويحتمل قتال **قوله**
ويحتمل ان يكون المرجع في عبارة المثال الاخير وهو قوله مرجع المجرور
والمرجع في عبارة المعنى لا يجهل الا الى قوله اللفظ وكذا في قول الشافعي

مرجع الجود الى العنى بدليل قوله الى الاحتمار وعلى هذا فمفسر الشدة
تفسير بلازم وبيان لحاصل المعنى لتطبيق المعنى على اللفظ والى اشار
المفسر والامارة ذلك هي لوضوح المقصد كذا افيد **قوله** لم يحتمل المصدر بهذا
المعنى الحقيقة **قوله** قد لا ينفى لا المنفى وهو للظاهر يجوز ان يختص من الخطأ الذى
لا عن قصد ولا يحيل ذلك بالبلاغة هذا مع انه يلزم مع على تقدير علم الا
عن الخطأ الخارج عن قصد الخطأ الخارج عن قصد فلا يصح قوله ربما
قد يربى من شئى ان لا يكون عدم الخطأ **قوله** فاندفع واندمع اي ما قبل
ان قوله والاشارة للاحتراز فلا يصح ربما عما تقدم واصح لكون الضم
مرجعا فلا يصح قوله فلا يكون بليغا وقد يجاب اي بان كل ريب التحقيق
عما قال ابن الجاب فيصح جعل الا ايضا للاحتراز او بان النفي المناسبة
بين النفي والظهور النفي الى ان القيد اعنى قوله فلا يكون بليغا
فيصح جعل الا نفي لكون الاحتراز مرجعا والوجه الاخره مسامحة
الكلف **قوله** ما يتوعد وجد الدافع اختيار الشئ الاول لكن مقيدا
بعيد القصد او اختيار الشئ الثانى مع اشتراط عدم الخطأ قبل او
اختياره شئ ثالث هو المهور المركب من عدم الخطأ والقصد والمال
الكل واحد **قوله** فاما ان يشترط فيها عدم الخطأ نفس الامر **قوله** و
لا يكون بليغا على التقديرين **قوله** وسقى اي سهل قاله الدستور سقى
فتح وسهل **قوله** ربما يبالغ بالبطارة الدستور طبق استعمل **قوله** ولا يفر
عن شوب فان الخطأ لا يوجب التزك بل يوجب الذك فان الشان
في تعيين الدافى لا يوضح الواضحات **قوله** من غير اشتراط قصد في
لا حاجة الى هذا الاشتراط اذ القصد معتبر في مفهوم مقتضى الحال فانه
كاسبق هو اعتبار خصوصية الكلام او الكلام الكيف بلك الخصوص
المعتبرة فتذكر **قوله** لا يكون مدلوله متغيراى مدلوله معتبرا
الا انه ليس مدلوله اصلا فالامارة غير معتبرة في اصل الدلالة معتبرة
في الدلالة المعينة قيل ولعل النزاع في اعتبار الامارة في الدلالة

اعتبارها

فيما يرجع الى هذا فيصير النزاع لفظيا ويتدفق شئ المتأخرين عن الشئ
الرئيس بعدم التفرقة بين ارادة المعنى وفهمه مع ظهورها **قوله** والظاهر
بما يوضح الاشتراك في جواب سؤال وان لا حاجة الى ارتكاب الخلل بين
معنى المشترك في الاستعمال لجواز ان يراد باللفظ المعنى باللفظ في
الاشتراك اللفظي ويكون مشتركاً معنوياً بين المعنيين المقصودين
عامة الامر ان يكون ذلك بما لا يكتفى باب الجاهل وسوء الاجاب بالتأويل
قوله قد يربى سهوا ظاهرا فانه لان عود الضمير الى ما يدرك بالحق يجب
كون جميع ما سوا التعقيد المعنوي مدك بالحق كما يفيد عموم كل ما
وهذا بط لانه كانه يدرك بغير الحق من اللغة والنحو والصرف كما مر **قوله**
واما ان لم يتبين في العلوم الثلاثة او فيما سواها من العلوم **قوله** وليس
المعنى هل ان العلم لما كان في علم البلاغة ونواحيها المعنى الاول على وجه
اشتمال الكتاب على العلوم الثلاثة وقصد المقص في ما مع قطع النظر عن الشئ
وجعل الكتاب ثوما يلد حتى يولد كل علم في وفيه معنى الثاني على هذا
الاختصاص الا انه يحتاج الى التمر المقدمة المعلومة وحل النزاع على
الاستحسان حتى لا يتوعد المنع كذا افيد **قوله** واندر امر يتعلق بالمعنى اي
بالمقص لان مساهم في معنى الضمير ولان المهور وعيد ان يكون دليلا
ثانيا وهو سهم من الناسخ او يصير المهور الاول ح راجعا الى الوجه
الثاني ان اراد بالمعنى المقص او الى الوجه الثالث ان اراد بالمعنى
قد يربى **قوله** خصوصيات معينة المعاني بين يدى المنطوق **قوله** وظرافتها
بالطوار الممهلة او المعجزة كذا افيد **قوله** تتجاذ المعاني والبيان **قوله** و
تحسينا البديع **قوله** فلان للاختلاف في بلاغة مباحثها ولا في متعلقه
بما هو مستند بالصيغة الى التظام الذي يؤدى بر اصل المعنى الذى يتولى
فيه الخاصة والعامة كذا قيل **قوله** الظان القنون اجزاء الخواص لما قاله
ذلك لا خلاف ان يكون القنون الثلاثة عبارة عن العلوم الثلاثة فلا
يكون اجزاء الخواص بل مقصوده كما يستفاد من قول السفة فيما سبق

المحرر بقصده في هذه المتن **قوله** وهو ان يبين اللفظ والمعنى مدار التوجيه الاول
 على التوزع المعنى فان اللفظ والمعنى وان كان بينهما مناسبة ولكن قد يحل
 اعتبارها على الاشياء لا يبينها من كمال المناسبة والامتنان بحيث يجوز ان يحل
 لا حد لها حكم الاخرى او مدار الطرفين على الجوان المعنوية في الثاني يجوز في
 الظن الاول ما اراده المعنى بغيرها عن المدلول بالادال وفي الثالث
 يجوز في علم المعاني بلادة اللفظ من بغيرها عن الادال بالمدلول كذا في
 واقول في تامل اللفظ ان يحصل الصيغتين في التامير والاولى هو ان
 بالمعنى الاول في اللفظ والعبارة وبمعنى المعاني هو المسائل
 فالجوز في الطرفين انما التوجه في حل تلك المعاني على تلك اللفظ هذه
 المعاني محولة حقيقة على الفقه الاول على نفس المعاني على مجازا واخرى
 في لسان الفقه الاول وفي اللفظ والاعمال على المعاني وفي المعاني
 والمسائل على علم المعاني على الفقه الاول من باب حل المدلول على
 الدال مجازا كما في هذا الشخص كما هو مسعود فان المسعود اعني في
 التسعة تسعة مستحق اسمه في المعنى على الاسم مجازا وعلم هذا اقر به
 قوله بجارية اخرى مستحق هذا الحق هذا المقام **قوله** لكن جعل المهرولي
 نفس على المعاني كمال المناسبة بينهما وكذلك الحكم على بعض التامير
 وان كان هو المعنى لكن جعل الموضع ههنا نفس اللفظ الدال على
 تلك المعاني كمال المناسبة **قوله** ذلك ان يحصل علم المعاني على اللفظ
 الدال على فلهذا الكلام مجازا لغوي وفي الاول بكتا الصاريتين
 مجاز عقلي بمعنى اسناد اللفظ مستحقا كان او جامدا الى غير من هو له
 كما هو التحقيق من عدم اختصاصه بالمشتقات **قوله** ويجوز في الثاني
 ويجوز في الزيادة بل هو وجه الشرطية وكون هذا بعدد الك **قوله** اعلم
 هو رعاية المطابقة التي وضعها المعاني اقول ومن هنا يظهر ان الزيادة
 المذكورة لو كانت متحققة بعد سبيل الحقيقة فاما ان يكون بين المقصود
 من المعاني والمقصود من البيان لا بين نفس المعاني فهذا قال ان العلم

الاول على الخبر للمعنى الثاني في هذا وجه آخر لقوله غير ذلك قد بينا
 الاول فلو ان كان في كون الشخص عالما بعلم ان يكون عنده مقدما
 يحصل مسائلا واستعداد ذلك التحصيل وان لم يدرك بالفعل شيئا من
 والحاصل ان كون العلوم ملطحات بالمعنى الاول غير صحيح وبالمعنى الثاني
 غير لازم **قوله** اذ يمكن من معرفة جميع مسائل علم بان يكون له ملكة
 المعلومات من تلك المسائل وملكة استحصالة الجملات التي كانت
 وكلامه وفي الشرح ما بين الى التامير حيث قال بيان ذلك ان واضع هذا
 الفقه مثلا وضع عدة اصول مستنبط من تركيب المباحث يحصل من ادراكها
 ومجازاتها في ما يمكن من استحصارها والاشغالات اليها متى اراد
 علم اشياء اقول كلام المشهور انشأه الى ان لا بد من كون الشخص عالما
 بعلم ان يحصل عنده ما هو ابحاث مسائل ذلك العلم وفي الاما لاول
 المستنبط المدة في ذات جميع المسائل لم يخرج من جود القوة الى الفهم
 ويكون مستحق المباحث اذ قد راعى استخراج المسائل الباقية التي كان
 تلك الاماات وهذا هو المراء بقوله يمكن من استحصارها وتفصيلها
 ولا يريد بالتفصيل مجرد استخراج الفروع الجزئية من القواعد ورجحنا
 عليه وهو عين ما انشأه المحرر اولا فاعرفه ثم على تقدير تخصيص التفصيل
 لما ذكره في عبارة تلك الملكة ان لا يكون مبدء الاستحصال باقيا
 فلا ياتي عن ارتباط او على اختيار **قوله** الملك لا يتم السبيل على السبب
 فان الملكة بالمعنى الذي هو سبب العلم اعني استحقاق العلم وانما هو
 استحصال العلم ولا يتم انه لا يحصل الا بعد تفصيل مسائل الفقه ولو لم
 فبقا بالمعنى ما حصل من اوله الملكة المذكورة فملك الملكة المستنبط
 ايضا عن المدراك العلم هذا هو التامير سبيل سبق من تحقيق الملكة وانما
 افاد ما سبيل الله من ان الملكة مستنبط من حصول العلم في سبب
 لقائه فانه انطبق ظاهره على الملكة بمعنى العلم انما هو الملكة او
 القواعد في بعض النسخ الواو يد الوجود هو المناسب بقوله فلفظ العلم فيما

حقيقة وهذا قد تم من حيث البحث وهو انه لا صحة لكون المتبادر كلاً للمعنيين
من غير تقييد بما لا يستقيم بنية وتعلق اصل الادراك بالمتبادر احد هاتين
يقال ان العلم الحقيقي يتبع العلم بالادراك لاصول وتيقن العقائل عن سائر
علم الادراك انه يتبع في حقيقة حاله يعلم ان المراد ان المتكلمين المتبادر للمعنيين
مقابلاً لقوته في غير ذلك لا في لفظه والجواب ان لفظ علم التفرع علم الفقه ونحوها
لا يجري العلم اذا اطلق يتبادر في عرفهم منه الملك والاصول كما اشار اليه
اخر ايقوله حقيقة عرفه وعليه التمس في ترجيح المقترح ثم القرينة ايضا
يحتاج اليها في تعيين احد المعنيين بخصوصية لا في تبادرهما كلاً هاتين
التي التفرع في علم عند سماع لفظ العلم مجرد عن القرينة وهذا اما ان يكون حقيقة
فيما تم بعد انضمام القرينة تعيين احد هاتين لوقوع تبادر احد هاتين بتعيين
ويحتاج في التعيين الى القرينة لانه متعدد ومعظم وجه ما في بعض النسخ من
كلمة او **فان** فاذن العلم في حقيقة فعل القول الاول لفظ العلم بجاز في الملكة
وفي القواعد والوصف بالمعلومه اشارة الى جهة التفرع وعلى الثاني فان لفظ
العلم استعمل في ايجام حقيقة فيها والوصف بالمعلومه اشارة الى ان المتبادر
للنقل **فان** عزيمة العرف في المطلق براديه العرف العام ولذا جاز جعل الاصطلاح
مقابلاً له **فان** لاستقامته على تقدير ان يكون المعرفة مستعملة في الادراك
مطلقاً لا استلزام ان يكون في المعرفة مستعملة في معنى الادراك مطلقاً لا كفي
لا يشار على العلم المساوي معها في ذلك لا استعمال فعله لوقوعه في استقامة
ذلك لا يشار ان يقال ان كان لفظ العلم يحصل الكليات لا ويوم لفظ المعرفة يخص
المترتبة او يوم فاستعمال لفظ المعرفة الصحيحة على التفسيرين لا يمكن استعمال
لفظ العلم الصحيح على تقدير ان كان له وجه **فان** فتشريع كلامه على ما ذكره
لكن هذا الجواب لا يحسم مادام ان الشك في ايراد العلم على الجواب العام لا يخلو
عن المداخلة السلفناه **فان** والجواب ان على هذا الاصطلاح يستلزم ان يكون
اليه قد يقال ان العلم بالادراك لا يفرق عن العلم بالملكة في وجه نظر الفرقين
ما ذكره المقدم والاضاح ومن كلام الشرح ان الذي ليس في عبارة الاصطلاح هذا

لفظ
نحو

الحق والجواب الاول ان غير جوابين قبل التمس والجواب ان المقصود به
من التقديم **فان** الظان هذا التفسير اشارة الى احتمال كون هذا التفسير
على الواقع من كون المستنبط من الاصول علمياً او ان كان بخصوصية **فان**
لان ادراك الجزئ يجوز ان يكون كلياً هذا لو كان مستنوباً فاما تصور في
الادراكات التصورية لا التصديقية والكلام في الثانية فان الادراكات
المستنبطه من الاصول والقواعد هي التصديقات بالقرينة الجارية والقضايا
الشخصية المندرجة تحتها او مثل ذلك لفظ علم الحشيش **فان** فان ادراك
الكلي كمن جزئيه ادراك جزئيه كما اضاف في اضافة الاول الى الجزئيه وايضا
الجزئيه الى الصميم الرابع الى الكلي فيه نظر لان ذلك لا يشاء وان كان فخر الانسان
الادراك الكلي ليس في امره اذ ادراكه ليس جزئياً من جزئياته اصلاً وكذا الانسان
وان صح انه جزئ من جزئيات الحيوان لان ادراكه ليس من جزئيات الحيوان
ليس جزئياً من جزئيات الادراك فانه لا يراه اذ ادراك الانسان بالكون منفصلاً
كان ادراكه شاملاً لادراك الحيوان وادراك الحيوان جزء من ادراكه كذا
انه صادق عليه فاشبهه على النسخ حال الادراك بحال الدليل كذا فخر وقد
بان المقصود ان يصدق على ادراك الانسان مثله اعداد الانسان والانسان
حيوان فحينئذ اعداد الانسان الحيوان وهذا مثل قولنا زيد ابن عمرو وعمر بن الخطاب
ان زيد ابن عمرو كاتب وعمر بن الخطاب فارس **فان** الوكيل بالوسط بجماده مكرراً في قياس
صحيح الاستدلال على ما حققه الاستدلال وتعليلاته على المحاكات والمحااصل بين
ان الحشيش لو يربو بادراك الحيوان لادراك المتعلق بمفهوم الحيوان لانه
ما يصدق عليه مفهوم ادراك الحيوان وقد تقرر ما قرأ ان ادراك الانسان
ما يصدق عليه ادراك الحيوان او قل كما ان ادراك الانسان ليس ادراكاً شاملاً
بمفهوم الحيوان كذا لا ليس جزئياً من جزئياته مفهوم ادراك الحيوان فان
هذا المفهوم ما يصح صدقه على ادراك متعلق بالحيوان لا متعلق به وهو ما
تفصيله من الدليل فيتمثل حاله عن التخصيص اما الاول فلا يلزمه لو كان الانسان
مليئاً بالحيوان لا يميز بين الفرس والفرس حيوان وكان الاحيوان تقيضاً

الجسم لا يفيض الحيوان والحيوان جسم هذا مع اجتماعها في
 فيجتمع التفضيل المذموم للشيء الفاسد الذي لا يحقرن وفسادها
 على من له ادنى خطأ واما ثانياً فلان اللازم من هذا الترتيب ان يصدق على
 ادراك الانسان انه ادراك لشيء من الحيوان في الجملة لا لشيء من الحيوان
 لا لشيء من حيث هو حيوان بل كالكلام ليس في الاول فانه ليس من
 ادراك الكلي في حق وكيف يكون مجزأ ادراك لشيء واحد كالكلي لا يخصه
 عليه وبالمجمل فانه شبهة ناشئة من عدم التمييز بين الاعيان التي
 ثم ان المحجب مع اشتباهه واختاره بتلك المعية المرحوم وشع جوابه بما يخص
 منه العيوب يفضي بقوله الى سوء الادب فهو باء من اذا علة العتوق وضاعة
 الحقوق **في** يوجب جزئية الادراك لشيء من المعنى او بالاضافة الى ادراك الكلي
 المندرج تحته هذا الجزئي لا يعني منع من وقوع الشك فيه **في** ولما كان جزئية
 الادراك للمعنى المذكور اعني الاضافة والافترية الادراك بمعنى وضع الشك
 لا يكون له اول والى ذلك جزئية **في** اي وقت يقول قولاً على **في** امر
 يحسن او لم يحسن بانه انما هو ان لا يحط العطف **في** ولاضافة ثانياً الى العكس
 فعلى الاول ليس المعنى كل فرد من وهو غير صحيح لعدم انطباقه على المقصود وعلى
 الثاني يصح التقدير في كل فرد ولا وجه لكل فرد الثاني لانه يكون تأكيداً لقطبياً
 لا اول فلا وجه للوابه هذه ان يكون العبارت موجهة للمعنى الاول الفاسد كما في
 عدم حسنه فمجرد **في** وكأنه من غير ان يكون المضاد اليه قبل لا يطر المعنى فيه
 وكان المراد بهذا العبارة كل فرد على التفسير فلا تفرقة الكلام بحول على الوضعية
في وقد سلفنا ذلك ما يراه وقد من وافقه **في** وانت خبير بان تصحيح
 صاحب الفتاح بانه الكيفية لا يعط عن تصحيح التباين الكلام المكيف
في وموضوع المساواة يجوز ان يكون من اجزاء موضوع العلم لا البحث
 عن اجزاء الموضوع من مبادئ العلم لان مساواة المقادير فيه بحث عن
 المعارض الاولى للمساواة لموضوع العلم اعراضاً ثانية لموضوع العلم فاما
 فلو جعل هذا الجزئ موضوعاً للمستئلة وبحث عن عوارضه الاولى كان بحثاً عن

الاعراض التي لا يتعدى موضوع العلم فلا بد من مسائل العلم كنه لا يفرح
 المحقق الطوسي بان موضوع المسئلة قد يكون من موضوع العلم واما
 ذكره من ان معرفة اجزاء الموضوع من المبادئ فاما هو في نفسه لا جزئ
 تحديدها ولا جعلها من المبادئ التصورية واما كون التصديق العلم
 الذاتية لا جزئ الموضوع من المبادئ التصورية فمجرد تصحيحه بل انقضى
 كلمته وان المعارض على سطر الجزئ والمعارض المساوي في الصدق
 خاف واما المعارض على سطر المساوي في الصدق فقط فاما كونها الحاشية
 الشريفة التي يقبض على المطالع ان يعرفها في ايقاع السيد الشريف الصواب
 ان كنه في المعارض بطلانها واثباتها فان المبادئ اقام بالموضوع مساوية
 للجزئ الواحد وجد له عارض قد يراه حقيقة لكنه يضيف الموضوع كان ذلك
 المعارض من الامور المطلوبة في ذلك العلم قوله في ذلك كنه في المعارض بطلانها
 في الجزئ بطريق اول من غير تحقيق المقام يطلب انما يفتاه على سوا من منطق
 التحقيب **في** وقد طرأ عليه قد بين ان احوال الاسناد هو احوال الكلام
 ومنه من قاله للمبادئ الكلام هو الاسناد واما الطرفان شرط له ولا يجوز
في يعرفه الجزئ الذي هو الاسناد المتعارف المشهور في كتب المنطق وغيره هو
 ان الجزئ المعبر في قولهم من العلم الذي في ما يعرف من الجزئ هو الجزئ المعبر
 بالذات لا الجزئ المبين الذي لا يعرفه الا على الاسناد من حيث هو لا باعتبار
 هذا الاسم من صفات البحث في ما ما اخذ من كلام ارسطو انما اريد وقد
 نقلت عن سبأ شية للمطالع المعاني في تحقيق المراد في قوله **في** فموضوع المسئلة
 في الحقيقة فاما هو الكلام فموضوع المسئلة بعض موضوع العلم لا جزئ ولا بحث
 انما وقع عن حال النقل لا عن حال المعنى فاذ كان الاول ايقاع وهو **في**
 ولم يراع المعنى لا على قول احوال الاسناد احوال الكلام **في** وهو انساب
 الحقيقة والمجان على هذا على تقديره مع ما من احوال الاسناد الذي هو انساب
 تنقل **في** اي الحق تنقله فموضوع المسئلة عدل المعنى من الواجب بقصد التنبيه
 على ان الاسناد انساب حقيقة او مجازاً الى الحق تنقله وانساب الكلام الى

العقل انما هو بسبب القوى فيه كذا نقول **قاضي** صير العلم له البذل العلم
 في بعض النسخ **قاضي** المجهول وقسم الميم وهو من تقصير النسخين **وعرض**
 قبيلة وهو من نزلين سعدين **قاضي** فحصل المقسم يستقيم
 بناء على خروج المع في المقسم من العلم انما هو من الله ومباحثه الامور المذكورة
 في المقدمة **قاضي** كان من العلم فانما هي من بياض وهذا الوجه يتصور كون شيء
 جزء من العلم لا من جزء من مقصوده **قاضي** يقال المخصوص في الامور المعنوية
 ميرض على ما ذكرنا **قاضي** افان يكون كذلك لو كانت من قول الشئ المقسم من
 علم المعاني **قاضي** لانها على خروج ما ذكر في التمهيد في خبره **قاضي** لان ما يقصد
 من الشئ يكون خارجا عنه هذا على تقدير ان يكون المراد بالعلم الاشياء المعنوية
 كما هو الظاهر في الملهك انهم فلا يجوز ان يكون من صلة المقسم لان المقسم
 من الملهك ليس هو والقول ان العلم لا يستلزم العلم كالمقسم من العلم كذا على
 منه **قاضي** بل لا يصح على هذا التقدير لان لا يوجب ثمانية جزء من هذا المقسم اعني
 المقسم الذي هو بعض علم المعاني لا اجزاء له **قاضي** الاستكشاف في خبره وهو ان
 المقسم بجميع المسائل الذي يكون كل من الامور الثمانية جزء من المقسم ان المقسم
 يتم هذا التجميع ويخرج من كذا نقل **قاضي** وغاية العلم ان يقال ان
 ان يجازي ان كل من بياضه وصلة المقسم بخلاف المقسم من العلم **قاضي** لان
 الفرق عبارة عن الاشارة للقياس للعلم وليان لا يختصا وغيره كل المقسم من علمها
 هو العلم **قاضي** واذا كان في خبره لا على بل هو ان يعمل من جمل في الاجزاء
 وح فقول الشئ ويخص المقسم من علم المعاني **قاضي** بيان لمحصل المعنى الذي لا يتبين
 لرجوع المقسم وكما من جملة على بعض **قاضي** يقسم الخبر على الاشياء
 على اننا المقسم من المضارع والمضارع لاجل قوله وللمقسم هو الكلام **قاضي** ان
 لما استقينا في الكل هو جمل المقسم **قاضي** على ما هو واقع **قاضي** على ما هو واقع
 المعنى الذي لا يتبين وانما هو من علم المعاني **قاضي** لان نظيره انما هو الاستكشاف
 من قول ليس زيد قائما في القيام عن زيد لا يجوز الاستكشاف **قاضي** واذا كان التقدير
 في المقسم انما هو الخارج كان المقسم المشترك من القسمين هو المقسم المشترك

النسبة فلو كانت النسبة بالاشياء لكانت الاشياء موصوفة بالقسم على الاشياء
 فلم يصح القسم **قاضي** حتى لا تخرج من هذا جوابا في خبره لا دليل **قاضي** لان
 الخارج بمعنى الواقع المقدمه لا وبيان للمبراهنة الاولى والثانية للتأنيف
قاضي ونفس الامر والخبر الكاذب لا يدل على الواقع ونفس الامر على خلاف
 الواقع **قاضي** فنسبت مطابقة له البتة كذا يتصور عدم المطابقة
 في قوله **قاضي** قاله الشيخ الرضي وكان وجهنا فيه ان الظاهر ان
 الخبر هو وقع نسبة له مطابقة نسبة النسبة الخارجية فامل
 وهو ان الاخبار الاستنبالية هي الاستنبالية فقط والوجه من التقيد
 بالاجابة فان النسبة الاستنبالية مطلقا فامل **قاضي** ان النسبة الخارجية
 تعتبر على حسب اعتبارها في خبره على حسب الحقولنا زيد سبق المقسم الخارج
 هو قيام زيد في الاستنبال ولا يجوز في هذا الخارج اعني قيام زيد في
 الاستقبال في الحال بل في الاستقبال فلما كان الخارج لهذا الكلام هو قيام **قاضي**
 في الخارج **قاضي** وما ان يصح كيف وبما التزم من كون الخارج ما يشعر به الكلام
 وكلام الشئ انما لا يقتضي كون التوهم هذا فنيه **قاضي** وانت خبير بان ذلك
 ينشأ عن ان المراد ما لا يماثل عليه الكلام من النسبة الاستنبالية **قاضي**
 الا الاستقبال فلما اذا كان المراد بالخارج ما هو الواقع ونفس الامر فلا شك
 ان بين طرفة النسبة الاستنبالية وكل من لا يظنه ان ذلك نسبة شوية
 او سلبية والواقع فلما الاستقبال الخارج في الحال والماض والمستقبل
 ايضا لان ساط الصدفه الكثرة بالمطابقة والمطابقة هو الواقع في
 الاستقبال ان الساطعة للماض والماض هو الواقع في الماض **قاضي** في الواقع
 في الحال **قاضي** بمعنى النسبة الواقعة ونفس الامر بين طرفة نسبة الكلام
 لكن نسبة الكلام في الامور لا يطابقها فيكون كذا لاخبار الاجابة الاستنبالية
 كذا كذا **قاضي** التوهم الذي ذكره المشي على عمل الخارج على النسبة المتحققة
 بين طرفة الكلام في الواقع وبما التزم من كون الشئ على كون الخارج هو
 النسبة الاولى لنسبة الكلام فمذهب **قاضي** وبما فهم منه بناء على ما قد

الصلب

قاضي

رجوع الحق الى القيد **١٢** الا يطابقه على معنى قد يطابقه فيكون في معناه
 يستلزم ان يكون معنوا الصدق والصدق لا يقصد المطابقة وعدمها بل يقبل
 به احد من طرفين من هذا المعنى اذ كذا من المشرقين **١٣** وقصد به ما
 ليست شريفا معنى قصد عدم المطابقة مع الواقع في الجمل الخيرية والاراف
 توحيد عبارة الشبهتين فان القصد فيهما متعلق بان هما نسبة خارجة
 لا بالمطابقة واللامطابقة وقوله يطابقه ولا يطابقه بيان لصفة واقعية
 لتلك النسبة المقصودة وقوله لا يطابقه على ذلك قول الشرح في هذه العبارة
 وفيه على ما من غير قصد الى كون ذلك لا على نسبة حاصلة بين الشئين بل على
 المطابقة واللامطابقة فافهم **١٤** بمعنى يخص من عمل المطابقة اشار الى
 ان عدم الملكة من غير شريفا هو عدم الملكة عام من شأن الملكة سواء كانت
 من شأن تخصصي او من شأن اضافة بالعدم وفي قوله الشئ من شأن نوعية و
 جنته القريب والبعيد وهو شأن في نفسه العام وتجران عمل اللامطابقة على
 عدم الملكة لا بد وان يكون بمعنى كونه خاص بحسب الواقع من السلب الطلق
 حتى يتقضي عن انزعاف التخصيص في جات الانشاء ولما ان حمل على
 للشئ هو من غير لازم بان يصح ويكاد احكامه على الحقيقة مطلقا في جميع الابد
 من جملة على عدم الملكة عام من شأن شفعه او نوعه المطابقة والافلاش ان
 من شأن جنس النسبة الانشائية وهو مطلق النسبة المطابقة كقولنا
 ان النسبة الانشائية ليس من شأن المطابقة واللامطابقة لا رادة احد
 المعنيين قد بين **١٥** مشعر بان بل صرح بذلك حيث قال الكلام ان يكون
 نسبة بحيث يحصل من اللفظ ويكون اللفظ هو عملها من غير قصد الى ما ذكره
 كذا القيد **١٦** لا يتقيد هذا الى كون قوله من غير قصد مشعر بان لا خارج
 للنسبة الانشائية بمعنى على معنى **١٧** الا انه اوضح الفصل الثاني لما
 وضع لما لا يلزم من نفي القصد الى الالة مع ان نفي الخارج انما يلزم من التل
 لا من الاول **١٨** ففيه القصد في حكمه في نفي الخارج للنسبة لان القصد
 في حكمه في الالة حقيقة على الاول وبالعلة على الثاني ومن نفي الالة في حكم

عالم شأن
 بالعدم الملكة
 عدم الملكة

نفي نفي الخارج للنسبة **١٩** على انما لا يخرج من معنى قوله انما لا يخرج
 ويكون ان يخرج من معنى قوله انما لا يخرج من معنى قوله انما لا يخرج
 شأن هذا ثم قوله في الخارج حيث خرج من القصد في مقام الذي يرجع الى
 الالة على النسبة لا الى المطابقة واللامطابقة وهذا لا يتقيد مع ما فهمه
 من كلام الشرح في التوحيد الاول فلا تغفل **٢٠** والامرية من عند اهل
 فليس مع النفي هذا الى المقيد وهذا جازي متعارف ولا يحتاج الى الشرح في كل وقت
 دفع الثاني من كلام الشرح فيما خرج **٢١** ما ذكر من كون الكلام لا على شريفا
 به **٢٢** يكون الامور كذا فيكون الكلام انما لا يخرج فلا بد ان يخرج من القيد
 كاسبق **٢٣** ويجوز ان يراد بما يخرج من الخارج النسبة الكلام **٢٤** كمن لا
 يقصد المطابقة بينه وبين نسبة الانشاء وجودا وعدمه ولا يلتفت اليها و
 تح فالتقيد يقع على القيد كقولنا هو الملك يخرج في دفع نفع التخصيص الى
 احد التوجيهين السابقين وقد عرفت حال الاول فتذكر ان يكون من هذا النوع
 قول الشرح ان الانشاء يحصل نسبة من نفس القيد وان نفس اللفظ وجد
 لها فاعمل **٢٥** كاسي صرح في وجه الصدق والكذب **٢٦** ويخرج من
 المتكلم الى الخارج انما هذا التفسير وما يتلوه الى ان الخارج امر اضافي فان
 اخذ النسبة الى جميع المشاعر والادهان انحصار في الاعيان لكن هذا غير
 لازم بل يجوز ان يخرج النسبة الى من المتكلم والمخاطب بها النسبة الى
 الكلام على الوجهين لا يخرج في الاعيان **٢٧** فان الامر الخارج من حيث ان يكون
 صدق على الخارج نظرا لنفسه لا وجوده **٢٨** يسل معناه عدم توفيق
 النسبة جواز اختيار الشئ الثاني **٢٩** والمناكبة في حال الامور الخارج
 هذا كما ذكر في حقه الجواب في الحاصل انه لا كان في الخارج انما لا يخرج
 ان يكون اختيار الكلام من الشئين به على المناكبة في الشئ الثاني
 الاول وجه المناكبة قد لا يكون في اختلاف انهما من الامور الخارجة في الخارج
 من الامور الخارجة **٣٠** واصل الانشاء لان الانشاء انما يحصل من
 باشتقاق كلامه والتميز بين كل واحد منهما وبعبارة اخرى زيادة قوة

في قوله
 في قوله
 في قوله

حواسي فتمسك بالسطح **١٠٣** لأن القلب يميل على الحكم فان كان الحكم عبارة عن وقوع
والا وقوع فالشك لا ينافيها فلا يلزم تحلل الدلو عن الدلو ان كان عبارة عن
الوقوع والاعتراض فقط عدم اجتماع الشك وكان الدلو لا يتحلل عن الدلو
وهو جازم في الدلالة اللغوية وكلام الحق من ان الدلو لا يختار كون الحكم للدلو
الغير هو الاعتراض كما استدل الشرع في الحق لا الوقوع كما تقدم نقله من الشرح
الا ان لا يترتب الامام صلاة التعرض **١٠٤** كما تعرض في الشرح حيث قال جعل عليهم
لكاذون في قوله لا تشاركون في الامام مع ان مطابق الواقع ولو كان الصدق عبارة عن
مطابقته للواقع لم يصح هذا **١٠٥** وكان وجهه ان لا يرد على ذلك وجهه ان
التعرض للصدق مع التعرض للصدق ليس وجهه فان الامة لا يرد على كون الصدق
مطابقة الواقع الاعتقاد فقط كذلك لا يرد على كون الكذب مطابقة الاعتقاد
فقط انما يرد على المطابق الكذب على المطابق الاعتقاد فقط ولما ان الكذب يخص
في هذا فلا يلزم ان يكون التعرض في الصدق والامر من جميعا وفي الكذب ان لا يكون
كذلك سواء المطابق الواقع فقط الاعتقاد فقط او كليهما والوجه ان يجعل ذلك
ايضا على الاستدلال **١٠٦** والآية تنفي كون الصدق مطابقة الواقع كما هو من
العلم ولا يخفى ان معنى كلام المصنف بان كل الامور حيث قال في المطابقة
لاعتقاد الغير وعدم بليل ان المناقير كاذبون ثم لا يخفى ان المطابق من ذهب
المصنف لا يكفي فيما نحن فيه لاثبات الحق اذ قد تحقق القول بالاثبات لان يقال
ان لا يتصل الذهب بالثابت حيث اثبتت الكذب عدم مطابقة الاعتقاد
فقط وهذا من صور الواسط على الذهب لثبات وجوبه لا يستدل
بما على اثبات من ذهب باطلا ما عدا من المناهض فلا يستدل في هذه الآية
طريقا لا ولا اجرا لها انما على الطمان من جهة الخصم يلزم اثبات للدعي ثانيا
الثاني اجرا لها انما على اثبات للدعي ان يقال ان ثبت الامة الكذب في صورة عدم
مطابقة الاعتقاد فقط وكل من قال كذب في هذه الآية انما يخص الكذب فيما وان
الصدق مطابقة الاعتقاد فقط كما هو مقتضى المقابلة وهذا اشار اليه الحق
ان **١٠٧** ولا يبعد ان ثبت بالحق كون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط

فالشك في عدم التعرض الاحالة الى القياس والظهور فانما ثبت ان
الكذب مطابقة الاعتقاد فقط انما المتبادر الذي يذهب اليه هو ان الصدق
ان الصدق مطابقة الاعتقاد فقط **١٠٨** من جعل الكذب عدم مطابقة
فقط لم يجعل الصدق مطابقة الواقع ولا اعتقادا قد سبق المناقشة في
دلالة الآية على كون الكذب مطابقة الاعتقاد فقط والوجه ان يقال قد علم من
أول المطالب ان الكذب المطابقة على المطابق الواقع فقط ومن قال بذلك قال
باختصاص الكذب بما وبانحصار الصدق فيما يطابق الاعتقاد فقط فلو ان الكذب
والصدق هما الاما مطابقة والمطابقة مع الاعتقاد وقد مر من كلام الحق في على
ذلك **١٠٩** والوجه ان يجعل الخبر المذكور وهو ان هذه الشبهة بالانحصار
من جميع القلب **١١٠** متضمنة بصيغة المفعول **١١١** لا قوله حيث
اصحاح الكون في الخبر المصنف المذكور جوابا لغيره في المتن وارجاع الى
الشبهة جوابا لغيره في قوله **١١٢** وقد بينا وجهه في الحاشية اعلم ان بعضهم
فسر قول المصنف كاذبون في الشهادة بان الكذب ما جمع الى قولهم شبهوا
كونه خبرا غير مطابق للواقع وقال الشرح ان هذا ليس بشيء لان قوله
خبر في الشفاء وانما تعلم فساد صورته من حيث انه متضمن في مقابلة الشرح وكان
للمصنف في العبارة في بعض النسخ الى قوله ليس بشيء لظهوره في الجواب عن الشفاء
لكن انفسا في المادة بحاله قال المصنف في حاشية الشرح وكذا قد مر ما راعى
فيما ذكره من المنع ضعفا استعفا في شرح المقاصح واختار المنوع فقال لا يمكن
رايع الا قولهم تشهد بانه على كونه خبرا اجابا في الشهادة في الحال او على الاستمرار
لانشاء الشهادة ثم قال الحق ان المفهوم من شرح المقاصح ان كون الكذب
راجع الى الخبر المتضمن وهو ان شأنا هذه من جميع القلب **١١٣** راجع اعتقاد
صاحب المقاصح والمتضمن لهذا الخبر والشهادة انما هو ان الامام واسم المطابقة
فانما يشترط في الخبر وهو ان اخبارا بانك ارسوا الصدور عن جميع القلب
صدق في الخبر بغير ان الكذب انما هو كذا الحكم الذي دخلت عليه وانها المر
تنفي في نفسه بل في ذلك ارسوا الله قال لا وجه ان ينسب قول المصنف كاذبون

والشهادة بان التكذيب لا يصح الى قولهم قد بدا اعتبارا في خبره انما اختار البعض
ولم يقر على وجه التسليم كما ذكره في كلامه في حاشية الشرح
انما قد يلحق بالثلاث الى الاجرة انما قد على طريقة المصنف عن شئ لا يشك
وان قد على طريقة الدعوى والمعارضه المستدل انما قد الاشكال فيقال
انما قد لا يصح ان يكون رجوع الكذب الى المصنف وبعده اسطة عدم مطابقة
لاعتقادهم لا واسطة عدم مطابقة الواقع في اعتقادهم وسوق كلامه هذه
الحاشية انهم يقتضون ان لا يمكن لفظ التسليم بانه لا قد ذكره في الشرح
فان المذكور في الشرح ان لا يمنع رجوع الكذب مطلقا الى قولهم ان لا قد
مستند بالوجه من شئ يجوز ان الشهادة والى التسليم وانما قد لا يصح
التكذيب في الجمله اليه في اي حال كان كون المصنف في غير ما في الواقع وحمل
كلام الشرح مع التصريح بلفظ المصنف والا والتسليم تنبأ على ان الثالث معا وصر
ما لا ينبغي ان يقال اليه فاذ لا قد قلت دعوى ان هذا الوجه لا يصح لوقوعه على انه
منع كون التكذيب واجعا الى الشهادة وما في حاشية الامر كما ينبغي ان يتبعه
العرض مستند بان ما لا يمكن ان يكون في وجهه لا يحسن نفس الامر بل يحسن عدم الفساد
وحمل فصل الاجرة الثالثة كما قيل هو منع كون التكذيب يحسن نفس الامر واجعا
لا قولهم ان لا رسول الله ان لا فيهم ان يجوز ان الشهادة وانما قد انما فيهم ان يجوز
التسليم وانما قد انما فيهم ان يجوز ان لا رسول الله لا يحسن نفس
الامر بل فيهم وانما قد على ما ذكره في الشرح وهو ان تسليم الادعاء المستدل
من رجوع الكذب يعني تحسب الامر في قولهم ان لا رسول الله فيهم ان فيهم
تناقض في محتمل انما قد انما قد انما قد انما قد انما قد انما قد انما قد
انما قد انما قد انما قد انما قد انما قد انما قد انما قد انما قد انما قد
المتامل قد يجازي انما قد انما قد انما قد انما قد انما قد انما قد انما قد
فلا يقتضون انما قد انما قد انما قد انما قد انما قد انما قد انما قد
فان الكذب لا قد صدق **١٢** ويجعل قوله مع الاعتقاد في الواقع انما قد انما قد
جعل مع الاعتقاد في الواقع المطابقة فيكون معنى الكلام ان صدق الخبر في الواقع
كأنه قد كان في الواقع
كأنه قد كان في الواقع
كأنه قد كان في الواقع

الواقع مطابقا للاعتقاد ولا يخفى عدم اعتقاده وعدم انتماء الحق المراد اعنى
مطابقة الخبر الواقع والاعتقاد معا على الوجه الاعيان الكلي في لا مطابقة الخبر الواقع
والاعتقاد معا على نحو السلب الكلي كما هو من هذا الوجه والوجه انما قد
الظرف مستقر حاله انما قد خبر المصنف في مطابقة ما في صدق الخبر ومطابقة
الواقع اي مطابقة الخبر الواقع حاله انما قد الواقع مع الاعتقاد وكذا حال الكذب
فان قد كان المحقق في عدم كون المطابقة على وجهه مصدر امضا الى المفعول
ومع الاعتقاد اصله قاطعي يكون الخبر ومطابقة الامرين وهو كما ترى فان
المطابقة لا تعدى الى مفعولين بل لا يكون له ابد المفعول واحد تعدى اليه
بنفسه او باللام او بكلام مع فاستقم **١٣** ولا دخل فيه فاما مطابقة
الواقع مع اعتقاد عدم المطابقة وعدم مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة
ويخفى انما قد الباقين وهما مطابقة الواقع مع الاعتقاد اصله
عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد ذلك **١٤** يدخل في الكذب فيهم انما قد
وهو عدم المطابقة مع الاعتقاد اصله ذلك في قوله انما قد انما قد انما قد
الحال على ظاهره يجوز انما قد الواقع والمرجع **١٥** كما لا يخفى في الحال على السلب
الكلي فانما قد المطابقة الواقع مع الاعتقاد اذا كان معناه انما قد الكلي
من عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد فيم انما قد السلب الكلي فغير
لان حاشية الواقع في قوله فان المصنف كونه مطابقة الواقع مع اعتقاد الخبر
له فان قوله ما في غير هذا **١٦** وما توجد انما قد المطابقة الاعتقاد
شرح اي حين في الامر على التوفيق المذكور **١٧** هو مطابقة الواقع الواقع
الاستحسان ان مطابقة الواقع للاعتقاد انما قد من اعتقاد مطابقة هذا الخبر
الواقع فلا اعتقاد مطابقة يدخل في هذا الاستلزام فيم انما قد المطابقة
لمطابقة الاعتقاد بدخول في القديرات **١٨** وايضا التوافق انما قد فيم بحث
اما ان لا قد انما قد فيم وعاد كونه تبيين لا يقاشر فيه عن تبيين المصادرة
لما انما قد انما قد ادعى الباطل في الواقع والاعتقاد فيم توقيف على
ملاحظة الاستلزام المذكور وانما قد انما قد فيم ملاحظة الاستلزام

اعتقاد مطابقة الواقع والاعتقاد والمذهب على استلزام اعتقاد المطابقة بطلان
 الخبر مع الاعتقاد ويراد به من الخبر الحسن **الاحسن** ان يقتصر بكون
 الخبر حسن جعله قسما للكون في ارض الكلام فيها هو حال الخبر مثل
 الصدق لا في الاخبار التي هي صفة الخبر **اشارة** الى ان الملازمة
 الحاصلة في قولهم ويسمى الاول الحكم فالمراد الثاني ان يكون الخبر علميا
 لانه ما يفيد بحسب الظاهر الثاني لازم الاول بحسب الواقع والوجود وليس
 كذلك فالتالي لازم من تحقق الحكم الاخبار فضلا عن كون خبره عالم بالحكم
 فاحتج الى تصحيح الخبر لزوم جعله بحسب العلم اي علم الخاطي بنفس الخبر
 او الاشارة والاستفادة وانما الطريقين يجعلان لازم والمزوم نفس العلمين
 او الاشارة والاستفادة من وجهين الاول هو ظاهر وهو ان يكون بحسب
 الوجود وكلام الشك لا يوجب التوجيه من جعله اشارة الى الاشارة بحسب العلم
 فضلا عن كون خبره كذا اي علم الخاطي بنفس الخبر **اشارة** الى علم الخاطي بالحكم ويكون
 الخبر علميا اي العلم الحاصل من نفس الخبر لا بطلان او قسما لان كون قوله من الخبر
 متعلقا بشئيهما وان لم يكن متعلقا بالشئ على ان يكون صفة للاستفادة فيعلم
 الاولين بالمقاييس **اشارة** الى علم الخاطي بالحكم مثل حفظ التوراة والواقع
اشارة الى ان يكون من جهة العلم **اشارة** الى ان علمه كونه من هذا العلم كونه
 عدم علمه بالحكم المذكور ضرورة ان استقام العام يستلزم استقام الخاص
 ليس له نصيب في الاخره اطلاقا اي ليس له في ارضه لا على الفعل ولا على غيره وان
 كان عبارة الآخرة بغير اطلاقها **اشارة** الى ما ذكر من مقايير المعنيين
 وانفكاها **اشارة** الى ان سلم فاتهم ان سلم ان المعنى لا يصدق على ذلك
 الفعل الا ان سلم المقايير بين المعنيين **اشارة** الى ان سلم فاتهم **اشارة** الى ان سلم فاتهم
 اي لم يثبت العلم من جهة العلم **اشارة** الى ان سلم فاتهم **اشارة** الى ان سلم فاتهم
 قال تنزيلا لعل بالشئ من جهة العلم لانه اعتبارا بخطابه كثيرة الكلام
 قوله نعم ولقد علموا الآية **اشارة** الى توجيه كلام المتأخر احسن توجيه
 قال صاحب المتأخر وان شئت فعلت بكلامه بلغة ولقد علموا الآية كيف

بعد صدقه يصفها الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسم واخره بنفي عنهم
 حيث لم يعملوا بعلومهم قاله في الشرح المطول يعني ان شئت ان تعرفوا العلم
 بالشئ اعلم من قايده الخبر وغيره ان تنزهه لجهال به اعتبارا بخطابه لا
 ان لا يميز اشياء تنزلها اليها لغيره الخبر ولا يميزها من جهال به اعتبارا
 وحاصل الترجمة المستفاد من كلامه في الشرح ان انعم السكاكوا
 بيان قاعدة اعم ما ذكره في التفسير لهما واما تنزيه الخبر فيه فمذهب **اشارة** الى
 قيل الشئ هو الذي يطرأ على الكتب والمنهج وطريق الخلق فيه مع ما ذكره في
 الله من القائل ان الكتب بجميع اقسامها لا تخرج من التفسير بل هي مخصوص
 وعنده غير القائل به لا يصح اصلا **اشارة** الى ان شئت نظرا الى الصواب والخطا
 نظرا الى الحقيقة فان العلم انما انصاف الحق الشريف حتى حيث قال الى ما شئت
 حقيقة ان شئت هو لان شئت انما كان خارجا عن لفظ البشريت
 وفي جريان هذه المحاكمة فيه بعد تصديقه بقوله لان شئت انما كان
 والافندي ما قلنا من ان يكون بغير اعتبارها لاجلها التنزيل **اشارة** الى ان شئت
 قال الشيخ في الشرح **اشارة** الى ان شئت انما كان بغير اعتبارها لاجلها التنزيل
 للسكاك ان علمه لا يستلزم ان يكون بغير اعتبارها لاجلها التنزيل **اشارة** الى ان شئت
 لا يرد في العلم ان لا يستقيم ان انقول له في جوابه كيف يدعى في الدار بغير
 ان يرد حتى يقول انصافا وانقول له ان هذا ملاك انما هو ان شئت انما كان بغير اعتبارها
 سوا وجهه هذا الشرح والافندي التعميم على ان المراد بالقرآن والملاك
 ما يتصل بالحق فيكون وجهه انما كان بغير اعتبارها لاجلها التنزيل **اشارة** الى ان شئت
 ويكون المراد بالحكم المحرك القطعي **اشارة** الى ان شئت انما كان بغير اعتبارها لاجلها التنزيل
 حيث قال الكي المذكور في الاثر انما كان بغير اعتبارها لاجلها التنزيل **اشارة** الى ان شئت
 خلافة محركات نقل كلامه بهذا الوجه نص على ان الكلام في مطلق التاكيد لا ياكيد
 بان وانما قلنا من الشيخ على الواقع في الشرح من نقل كلام الشيخ عبارة عن قول
 ومحمد ان يكون خضبه ببيان القرينة التي ابا الشيخ فمذهب **اشارة** الى ان شئت
 كذا في الشرح **اشارة** الى ان شئت انما كان بغير اعتبارها لاجلها التنزيل **اشارة** الى ان شئت

العليل

هو غير ما هو له واما كون غير الملابس الذي هو له فامر زائد لا حاجة اليه وكونه
 بيان للواقع الذي لا يحصى فانه عدول عن ظاهر اللفظ من غير حاجة الا ان يقال انه
 قصد كون المستثنى متصلا بفعل المستثنى منه الملابس حتى يكون المستثنى
 من جنسه وفيه ايض نظر **قوله** والظن بكلامه انه لم يجعل كلمة من في من
 الفعل صلة باجملها متعلقة بمحذوف يكون محلا من المواضع **قوله** ان المراد
 لا يستدل اليه باقيا على معناه اقرا ان الكلام في افراد المفعول معه كالمشتبه
 والمفعول به كزيد في المثالين المذكورين فان معنى المشتبه لا يتبدل باسناد الفعل
 اليه باقيا بل هو معنى لفظ المفعول معه بحسب الاصطلاح فقول به باقيا على
 معناه حقه ان يقول باقيا على صفة فاما ان يراد بالمعنى الصفة كما ان اذا قيل
 بالعين او غير تكلم في استخدام فيرد بصير للمفعول معه فوجه وثانيا قوله على معناه
 لفظه **قوله** بل كونه مع الفعل الى مجرد ذلك لا فهو على الاول ايض مع الفعل
قوله يبقى على معناه هو ما وقع عليه فعل الفاعل فانه تأمل **قوله** وقد بقي المفعول به
 لا يظهر فرق بين هذا الجواب سابقا قبل التام ايشهد بانها **قوله** من غير تقدير
 بالمصنوع في تمامه في ان الاشارة اليه وهو انهم وان لم يقيدوا بالمصنوع
 على انه حكم ثبت للمفعول به لكنهم قد اخذوا في تعريفه ما يستلزم كون منصوبا
 ويخرج مفعولا لهم ابرم فاعله فالمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما
 هو فاعل حقيقة او حكم فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه
 لو اعتبر اسناده الى فاعله هذا الكلام وهو صريح في ان المفعول به ما دام باقيا
 على الصيغة المعتبرة المصطلح عليه لا يستدل اليه الفعل فامل **قوله** اما ان
 يقسم الضمير بذلك في اول الامر او ان يقسم الضمير بذلك من اول الامر غير
 متصور فان قوله في المبنى الفاعل في المبنى للمفعول كقول المص فيما سبق اذا كان
 مبنيا المكمل ذلك قبل الاسناد الى الفاعل والمفعول فكيف يفهم هذا التقيد من
 الضمير الدارج الى الفاعل والمفعول في المثالين قوله في المبنى الفاعل او قصد به
 ان المراد بالاسناد الى غير الفاعل والمفعول ليس مطلق الاسناد الى غيرهما بل الى
 اكابر على الفاعل في المبنى الفاعل الى غير المفعول في المبنى له وبالجملة فهو

بده

الانما ويرى بالاسناد المذكور بعض افراده بقرينة ما سبق فلا تغفل **قوله** ولا
 كونه الاسناد الى ما هو له مجازا غير مسلم فان المجاز ليس هو الاسناد الواقع
 لطلق الملابس بل هو الاسناد الى غير ما هو له لطلق الملابس وهذا من قوا
 بعض اخواتنا المشتغلين **قوله** بل اجاز انه هو له يعني ان المسلك الخاص بصفة
 مدخل في صحة الاسناد الى ما هو له بخلاف الاسناد الى غير ما هو له فان الاسناد
 الى الظرف مثلا ليس صحيحا الاجمركون ولا يسا للفعل كالفاعل واما خصوصية
 كون نظر فافلا يصح الاسناد الى الاسناد اليه من حيث هو ظرف غير صحيح فصح
 الاسناد لجم للملابسة اي يشترط ان لا يلاحظ الخصوصية مجاز وهذا المعنى
 غير متحقق في الاسناد الى ما هو له من ان خصوصية كونه له لما مدخل فافهم
قوله ليس بحقيقة بل مجازا عند انتفاء الاسناد الى الملابس قال الشرح لفظه
 ما في الترتيبات تعريف الحقيقة عبارة عن الملابس الى الفاعل او مفعول به هو له
 على ما صرح به المص في قوله وله ملاسبات آه وقد اخذ كون الاسناد الى
 ملابس في تعريف المجاز فتح والاسناد الى الهيئة لا عند المص ليس بحقيقة ولا مجاز
 وكذا لا الموصوف **قوله** مثل ناقه اقبال على التوكيد لوصفه **قوله** ولا ينبغي ان
 يذهب على ما هم اشاروا الى وجده بعد اخر في تعميم الاسناد الى الماخوذ في التعريف
 فان التعميم في الاسناد الواقع مقصدا عدول عن المبحث فان وضع الباب للمبحث
 عن نحو الاسناد الخبير **قوله** لا بد لاح المطلق في المقيد فيكون مرصع الضمير
 مذكورا ضمنا ويحتمل القول بالاستخدام ايض **قوله** او يجوز ما جوفه لبعض
 من كون القسم اعلم من المقسم فساد ذلك واضح لان يراد بالقسم قيد فيكون
 الحقيقة والمجاز فيهما فحينئذ يبين القسم الاسناد متباه الايض وغيره في
 تقسيم الحيوان اليها ومع فلفظ البعض غير واضح بحاله نعم هذا اصل توجيهها
 آخر مع قطع النظر عن عبارة وفيه بعد تكلف فان خلاط طعبارة القسم
 جدا لان المعروف ان يكون المقيد لاصح المطلق كما هو المقصود ذلك
 لان المعروف ان يكون هو المجاز العقل الواقع في النسبة الاسنادية لا ان تعميم
 الاسناد بالنسبة الى المذكر صريحا والمذكر ضمن الكس هذا التعميم لا يخرج

هو

المعروف عن كونه مقيداً به هو مقيد بعد كونه في النسبة الاسنادية على الوجه
 الاعلى وغير شامل لما يكون في النسبة التعليقية او الاضافية ويمكن ان يقال
 من مجاز على الاوهو في نسبة اسنادية ففي مثل ذلك ليس المجاز في
 النسبة التعليقية بل في ما تتضمنه من النسبة الاسنادية وهي ان اللسان يتوهم
 وفي مثل مجازي ليس المجاز في النسبة الاضافية المذكورة صريحاً بل في ما تتضمنه
 من النسبة الاسنادية وهي ان المجاز في الحقيقة العقلية فيكون في النسبة
 الاسنادية على الوجه الاعلى فكان التعريف مطلقاً المجاز العقلية لبعض افراد
 وكان الاهداء يشيرون له وان كان يمكن توجيهه وقد يقال في توجيهه كلام الشرح
 ان المراد ان الاسناد ما كان مستقلاً عن مجاز الكلام او كان لازماً للكلام
 المشتمل على الاسناد الصريح فيكون هو اسناداً به في المعنى وانت تعلم ان هذا الحقيقة
 اصح للاسناد المطلق النسبة فليفسد اولاً به تماماً في قوله **وقلت**
 لان قال لو قلت خلافه اعني المتكلم دون ما عن العقل لا يمنع طرده من قوله
 الدهر ما ثبت الربيع بقوله **ولان** المدعى ان السكاك فيكون
 يكون لا ينفك عن اعتبار الالهام وعدم التعرض وعلى الاول اعتبار ان وم اسرع وافعى
 من كلامه والاولى كذا في قوله **ولان** هذا دليل السلام القائل وكل مسلم
 يعتقد ان المبدء والمعين **فله** مصير الى المجاز قبل ان ياتي وان المصير الى
 المجاز ووقته حين الشعور بالقرينة والشعور بها فيحصل في نفس البيت
 اللامع له فعل البيت الاول على المجازية رتبة لاحقة حل على المجاز قبل وقته
 ويمكن دفعه بان البيت الثاني انقض في ان الشاعر هو متحدث بما يوجد الله نعم وامر
 ولذا قد وكل من هذا شأنه لا يصدر عنه اسناد متغير بل ينزع عن القترع الى
 جناب المبدأ الاعلى اسبيل التحويل في حل الاول على الحقيقة والثاني على المجاز
 مع تحقق كونهم متحدثاً **فله** اضافة الطرفين بالحقيقة والمجازية على سبيل
 منع الخلق **فله** كما تقول في سماع في الصحاح **فله** التحويل الخلق من
 التباديل في قوله **فله** كما قالوا في تصادق بومة اعشاش **فله** ونظرة
 اشباح في الصحاح **فله** شجرتين ما شجرا طرفة الشئ شجيرة والجمع اشباح

في قوله
 اشباح في الصحاح
 فله شجرتين ما شجرا طرفة الشئ شجيرة والجمع اشباح

مثل يتم وياتيهم ويقال نظفة امشاج لآء الرحا في غلط عباد المذمة ودمها
فله لكن يكون في صحة كونه تميزاً عن نسبة الاسنادية التي لا قيام **فله** لو كان
 مجاز فيه نفسه قطعاً بل المجاز في اسناده للذكر **فله** الاسناد المجازي
 عند المص حيث خطته بالنسبة الاسنادية ولا يمتد به في الوصفية وغيرها
 وقد علمت طرق التعميم في كلامه فلا تغفل **فله** فالمراد بها واحد من اشخاصها
 لمجاز الاستعمال **فله** والاولى في ما تم مع كونها من غير محسب اللفظ النسبي بحسب
 المعنى اذ فيه تنصيص على محط الاعراض وهو كون المراد بلفظة عيشة و
 صاحبها فيكون المعنى فهو صاحب عيشة او عيشة في الثاني قد بين **فله** لان
 المجاز عند المص حيث خطت الحقيقة والمجاز في الاسناد ما يكون في نسبة
 الفعل او يشبهه في الافعال في المفعول والمفعول في المفعول فلا يشتمل ما يكون في
 اسناداً الى البيت **فله** بل مجاز اعلى الاصح اشارة الى ما نقله المص في بحث
 الحقيقة والمجاز عن بعضهم من ان الاستعمال مجازي على التعوي بمعقوف ان
 التصرف في امر على التعوي لا ينافي لما لا يطلق على المشبهة لاجل الدعاء **فله**
 في جنس المشبهة لا استعماله فيها وضع لها انتهى **فله** فلا يشتمل محقق
 امي شئ **فله** الاصل هو عدم السابق فلذا لا تنحى على عدم اللامع **فله**
 حاله دون حال اللامع اللامع وقوله وهو الواقع هنا جوا بمراساة لا محقق
 تقريره واما قوله وما القيد في نفسه لقوله المص وقد عر به بنامه الى على
 عدم اللامع والكنهه هي افاده الشبهة في التفسير ما على ان المسند اليه هو
 الركبة لا عظم الشئ بل الحاجة اليه **فله** ولا شئ ان غلبت ليس على التحقيق
 ضم ان المسند من ان كان الكلام ملحقاً بحسب الشبهة وان لم يكن **فله** انظر
 على ان الثاني في هذا الكتاب اشارة الى ان في المطول قد تقرر في الاول والثاني
 كليهما حيث قالوا في التفسير في الاول ان المصير في المصير هو اللفظ الاول عليه
 بالقرين ولا عتاد في كلمة اللفظ الاخره على العقل فلا عتاد لذكره في الاعيان الكلية
 على اللفظ ولا عتاد في العقل انتهى **فله** لانه اسوح الى البيان فان كان العقل
 موصلاً في الالفاظ والقرين مطلقاً امر كشو كذا في كذا في الجدل وانشاء

الخبر



بالقصر في الملائكة والذين هم في القضاة لا يخفى ان القصد من المقصد كذا
 فيصاحبا عنه بهذا المعنى فلا يخفى ما فيه من التكلف ويجوز ان يكون
 الظاهر العظيم بناء الوجهين على التظيم امر يحصل عن الحذف بواسطة القرينة
 فعند الذكر يظهر ذلك لا حاصل عند عدم الذكر ايضا والفريق بين الدلائل على التظيم
 في الاول كلامه في الثاني هو الحذف في التظيم على الاول من التصريح بلفظ السند اليه
 وعلى الثاني من التصريح بنسبة السند الى السند اليه ولا شأن لذكر السند اليه
 صريحا في تحلية التصريح بنسبة السند اليه فانهم فاقصروا في ذلك فقالوا
 سابقا في قولنا ضربت ذيبا على هذا من اوجه زيد ما و قال
 الرضي في حقه الشارح اثره والمحققون كالفقيه في عضد الملة والمحقق الشريف
 وقد حققوا في موضع كذا في الحاشية في حاشية شرح المختصر
 الاصول الملائمة فالناسيب يرجع الى اليد اي الخطاطين لا الى الخطاب
 مع معين كما فعله الشارح او الخطاط اى او يقال يترك الخطاط مع معين الى
 غيره اى الخطاط مع غير معين وبليله فاعله التزم من تفسير المتروك بالخطاط
 مع معين وتفسير المتروك عليه اعني غيره لغير معين بمقوت المقابلة بينها فلا يد
 من تصرفها في التفسير او في التفسير الثاني حتى لا يفوت ذلك الحسن وهذا الوجه
 من الله تم حسن الخاتمة وصلاح العاقبة انما على ايشاء قدير وباسم ربنا الرحمن
 حديد تمت هذه الحاشية الشريفة لله افضل مولانا عبد الله نور
 الله قهره وقد مر على الخطا في الخطا في مبيد الرهونا
 وكاشف الاسرارها وسبيل لا ريبها ومحققا
 لتحقيقاتها في يوم الجمعة السابع والعشرين
 شهر صفر والحرم المكي والظفر مسكن
 الحارثي اولاد وسطا واخرا